

# RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد الحادي والخمسون، كانون أول 2015

## رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

## مدير التحرير

طلال أبو ركة

## مستشارو التحرير

- |                             |                     |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ               | د. نها بكر          |
| د. عبد الرازق العياري       | أ. ريم نزال         |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس      |
| أ. رفيق هواري               | د. جمال بن دحمان    |
| أ. طلال عوكل                | د. شرزاد أمين       |
| أ. زياد عثمان               | د. عبد الحسين شعبان |
|                             | د. أحمد البرقاوي    |



Ramallah Center for Human Rights Studies  
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2985815

فاكس 02 2985815

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

---

بالتعاون مع

Friedrich Naumann  
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

تصميم وطباعة: بلوبل للدعاية والإعلان

# المحتويات



## الافتتاحية

0

## دراسات ومقالات

- ٩ حقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية ... "نابلس نموذجاً" ..... زهير الدبعي
- ٢٩ الحراك الشعبي الراهن والحاجة الموضوعية لبناء حركات اجتماعية جديدة ..... محسن أبو رمضان
- ٣٥ أداء الإعلام الفلسطيني في "إنتفاضة القدس" ... ..... عماد محسن
- ٤٣ التنمية في السياق الكولونيالي ..... غسان أبو حطب
- ٥١ النساء الفلسطينيات واتجاهات الهجرة ..... هداية شمعون
- ٥٩ استراتيجية تشميل (grouping) التهديدات والمخاطر في الخطاب الاعلامي ..... عماد موسى
- ٧١ إشكالية المقدس في الخطاب الديني .. وتأثيراته على المجتمع الجزائري ..... محمد بن حليلة

## دراسات قانونية

- دور رئيس السلطة الفلسطينية في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية  
للمجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده ..... ماريا الشيوخى ٩١

## تقارير

- ١٢٧ سوسيولوجية الفتوى وقضايا المرأة -مقاربة تاريخية ونظرية- ..... خيرالدين حفيظة

## ثقافة

- ١٤١ الإبداع وحقوق الإنسان ..... دنيا الأمل إسماعيل



## الافتتاحية

ما يجري في منطقتنا هذه الأيام هو بالذات الفوضى الخلاقة التي تحدثت عنها غونداليزا رايس في حينه. «الفوضى» هي ما يجري في سوريا والعراق واليمن وليبيا ومصر وتونس وفلسطين، و«الخلاقة» هي ارتداد تلك الفوضى على الوضع في إسرائيل هدوءاً ومكاسب سياسية وفرصاً إضافية للامعان في القتل واغتصاب الأرض.

«الفوضى» في سوريا قتلت مئات الآلاف وشردت الملايين ودمرت البلد. وفي العراق وضعت الدولة على حافة الانقسام، إضافة إلى انتشار الموت والفساد والفشل. وفي اليمن حرب الجميع ضد الجميع، وفوق ذلك "تحالف عربي" يضيف إلى القتل والتدمير قتلاً وتدمير. وفي ليبيا تنتقل الأمور من الدولة الفاشلة إلى اللا دولة، قبائل وجماعات متقاتلة وإرهاب يستعد لتزويد المحيط بمزيد من الإرهابيين. أما في مصر وتونس، وإن كانت الأمور أقل وطأة مما ذكر، إلا أن الإرهاب يزداد صلافة يوماً بعد يوم، وتضرب السياحة - عصب الاقتصاد - في البلدين، فتعلن حالة الطوارئ، وتعمق المشاكل، وتعاق إمكانيات التطور.

وفي فلسطين، حيث يمر اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (٢٩ نوفمبر) بصورة خجولة وحزينة. تبدو القضية الفلسطينية وهي التي كانت تعتبر قضية القضايا، والقضية المركزية للعرب والمسلمين وأحرار العالم، تمر بهدوء وتواضع على مستوى التضامن معها، وبتمرد شبابي رداً على الامعان الإسرائيلي في الاحتلال وإهانة الكرامة للفلسطينيين، وبقتل إسرائيلي يومي لأطفال فلسطين.

هكذا تجلت الفوضى التي تحدثت عنها غونداليزا رايس على الصعيد العربي. أما «الخلاقة» التي انعكست على إسرائيل جراء هذه الفوضى فكانت ذات أبعاد متعددة. فالتضامن العربي والعالمي مع القضية الفلسطينية تراجع إلى حد كبير. فلم يجر في هذا المجال سوى بعض الاجتماعات المتواضعة في بعض العواصم.

وما جنت إسرائيل أيضاً من هذه الفوضى هو أن الجيوش العربية الكبيرة والتي قاتلت إسرائيل تاريخياً، وهي جيوش سوريا والعراق ومصر قد أنهكت إلى حد بعيد، وانشغلت في أمور الإرهاب والنزاعات الداخلية.

تستفيد إسرائيل الآن من الإرهاب ومن الحرب على الإرهاب. وهي على علاقة جيدة بجهة النصره مثلاً، وهي تزعم أنها حليفة لأولئك الذين يحاربون التنظيمات الإرهابية. توطد إسرائيل علاقتها مع تركيا وفي نفس الوقت تنسق مع روسيا بل وتزاود عليها في أنها لا تعيق عملياتها في سوريا. تفتتح إسرائيل الممثلات الدبلوماسية في بلدان عربية وتفتتح خطوطاً للطيران، وتمعن في الاحتلال والتفتيل والإرهاب للفلسطينيين.

"الفوضى" لنا و"الخلافة" لإسرائيل. هذا ما يجري حالياً. لكن التاريخ أثبت أن من يريد أن يبني مجده على حساب تدمير الآخرين، ربما يجد نفسه إذا ما تبدلت الظروف ضحية لسوء حساباته ولعنصرته وتعالیه على الآخرين.

رئيس التحرير

دراسات  
ومقالات





# حقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية

## نابلس نموذجاً

زهير الدبعي \*

عاش الإنسان يلتقط الثمار ويجمع الأعشاب والنباتات ويصطاد الحيوانات والطيور إلى أن اكتشف ضرورة التعاون مع الآخرين فاستطاع بذلك أن يطور أدوات إنتاجه وبالتالي يحسن ويؤمن غذائه وغيره من الاحتياجات.

ولو بقي كل إنسان أو كل أسرة تلهث وراء قوتها اليومي بدون التعاون لما ظهر من يخطط الثياب ومن يعتني بالدواء والطبابة.

تقدم البشرية كان رهيناً بالتعاون بين البشر ولا تعاون بلا اعتراف بالآخرين وإدراك ضرورة التعاون لاستمرار الحياة وتنميتها من خلال من برعوا في مهارات وقدرات معينة كصانعي الفخار والأدوات البسيطة.

وعلى صعيد العالم فلا توجد حضارة من حضارات العالم القديم والجديد إلا تعلمت من غيرها من الحضارات، أخذ العرب من الصينيين صناعة الورق مثلاً وبدورها أخذت أوروبا من العرب هذه الصناعة. فكل الحضارات دائنة ومدينة لغيرها من الحضارات.

الاختلاف في أجرام الكون والنجوم والكواكب والأقمار وكذلك النباتات والطيور وكل كائنات البر والبحر يرسى قاعدة التعددية والتنوع. فلماذا لم تكن الأجرام السماوية والمخلوقات النباتية والحيوانية كلها في حجم واحد وشكل واحد ولون واحد. كل هذا الاختلاف إنما هو إرادة الله الذي خلق الناس مختلفين في قاماتهم وألوانهم وحجم رؤوسهم، وما في هذه الرؤوس من أفكار وخيالات ومعتقدات، لذلك فإن التسليم بوجود الآخر المختلف عرقياً ودينياً ومذهبياً، وغير ذلك من الاختلافات الكثيرة إنما هو بمثابة الاعتراف بالواقع والإقرار بالحقيقة. وكل فكر أو تفسير لدين من الأديان على أساس احتكار الحقيقة والهدى إنما هو دعوة للكرهية والنظرة العدائية وبالتالي الصراع والعنف.

مصلحة الناس تقتضي التعاون في كل ما يحقق المصالح المشتركة للناس وهي كثيرة جداً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: إنتاج الغذاء وإنتاج الدواء وكل ما يجعل وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية أكثر أماناً، وكذلك كل ما يجعل الحياة للناس كل الناس أكثر سعادة وراحة وأماناً وجمالاً. وللوصول إلى هذه الغايات الكريمة لا بد من لقاء الناس من كل الأديان والمذاهب والأعراق والأفكار كي يتواصلوا ويتحاوروا ويتعارفوا، وبالتالي يتعاونوا. وأعتقد مبدأ الاختلاف بين الشعوب يجب أن يقودنا إلى التعارف والتضامن وهذا جوهر مشترك لجميع الأديان التي عبرت عنه الآية الكريمة في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.

من هنا كان واجب الزميل كي يلتقي بزميله والجار يلتقي بجاره بعيداً عن أغراض المديح والهجاء والرياء، وبعيداً عن هموم العمل والحياة اليومية، بل أن يلتقوا كي يتعارفوا كي يصغي كل واحد منهم إلى الآخر كي يبدد الأحكام المسبقة والأفكار المعلقة، وكي يجعلوا من الاختلاف قوة وغنى وثراء، لا كي يكون مدخلاً للطائفية والمذهبية والكراهية والعنف والحرب الأهلية التي لا غالب فيها ولا مغلوب لأن الحرب الأهلية تسفك الدماء وتزهق الأرواح وتدمر المنازل وتقطع الأشجار وتشرد المواطنين وتروع الأطفال وتنتشر الخوف وتشيع الإحساس باليأس والانسداد.

من هنا فإن الاعتراف بالآخر ليس من باب الجود والكرم ولا بدافع الشفقة والصدقة على الآخر بغض النظر عن حجمه ونسبته. إن الاعتراف بالآخر المختلف كما هو باحترام هو من مقتضيات ممارسة الحياة الطبيعية والإقرار بما هو كائن وحقيقي وبما يحافظ على عافية المجتمع والوطن بكل مكوناته. فالله سبحانه وتعالى جعل جسم الإنسان من سوائل، ومواد مرنة، ومواد رخوة، ومن مواد صلبة، جعل منه أعضاء كبيرة الحجم وصغيرة الحجم ومتناهية الصغر وكلها ضرورية. لا توجد أعضاء زائدة أو فائضة. كما لا توجد أعضاء إن أصابها الوهن والمرض لا تشكل ضعفاً وأماً للجسم كله لأن الجسم خلقه الله سبحانه وتعالى مترابطاً متناغماً فأبي بتر أو إضعاف لأي عضو صغير أو كبير إنما يدخل الجسم في مرحلة الشيخوخة أو الموت. حياة المجتمعات والأوطان كلها كالأجسام الحية، لكن المجتمعات والأوطان قد لا تموت بمعنى الإبادة والفناء ولكنها قد تبيد وتفتى معنوياً وأديباً وحضارياً لأن أهل المجتمع الواحد والوطن الواحد إذا عجزوا عن الحياة المستقرة التعاونية فإن هذه المجتمعات والأوطان تموت روحها كما يموت الإنسان إذا فقد إنسانيته وفقد عقلانيته. فالإنسان قد يرتكس إلى بهيمة أو ذئب وبالتالي يصبح أكلاً أو مأكولاً، مفترساً أو فريسة، فالله لم يخلق للإنسان مخالب وأنياب لأن حصوله على طعامه ودوائه وحياكة ثوبه وبناء مأواه لا يقتضي أن يقتل غيره كما هي حياة الذئب مرهونة بقتل الحمل. خلق الله أيدي الإنسان وقدراته الذهنية وفؤاده كي يسعى

ويزرع وينتج ويقراً ويكتب ويرسم وينحت ويعزف أجمل وأعذب الألحان وأكثرها تعبيراً عن عواطف الإنسان وأفكاره وأشواقه وأحلامه وانفعالاته. كل ذلك ينمو ويتطور ويزدهر بالتعاون مع الآخرين.

وكيف يتحقق التعاون بدون اعتراف بالآخر وإدراك أن المختلف هو الذات لان كل منا هو المختلف لدى الآخر، وكذلك التعاون مع المختلف فيه الخير والمصلحة للجميع. وكلما أعطى الإنسان الأولوية من أفكاره وعواطفه لخير ومصلحة الجميع من خلال التعاون المثمر كلما ارتقت المجتمعات وأصبحت الأوطان أكثر جمالاً وبهاء.

أما أن يدرك كثير من الناس أهمية وأولوية الوعي والتوعية بالاعتراف بالآخر بصفته مدخل إلى المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحقوق المواطن فهذا مدخل ضروري إلى تجنب المفاجآت غير السارة. وهذه مشكلة شائعة في منطقتنا لاعتمادنا على النوايا الحسنة، فبقدر نقاء وصفاء وبهاء النوايا الحسنة فإنها ليست كافية أبداً لحماية المجتمع والوطن من العنف والحرب الأهلية... فالسوريون لم يخطر ببالهم بل حتى في كوابيسهم أن يحترق وطنهم وأن يفترس العنف والحرب الأهلية تفاصيل حياتهم للعام الخامس على التوالي.

إن البديل عن ثقافة وقيم الاعتراف بالآخر واحترامه هو الطائفية والفكر الظلامي الدموي الذي تمثله العصابات الوهابية التي تجعل من سفك دماء الخلق طريقاً إلى رضا الخالق. لماذا لا تتعلم البشرية من إنجازاتها الكبيرة في حقل الطب والدواء لمقاومة الفكر الوهابي الصحراوي الطافح بالكرهية والروح العدائية، والفكر الفاشي والنازي، وكل الأفكار العنصرية في العالم التي ترفض الآخر وتنتظر إليه باستعلاء واستكبار. حققت البشرية إنجازات عظيمة في التغلب على الألم والأمراض والأوبئة من خلال المطاعيم أولاً، فقضت على عدد من الأوبئة التي كانت تُبئد البشر بالجملة كالكوليرا والطاعون والجذري وشلل الأطفال.

وما يقوم به مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان والشبكة العربية للتسامح، وغيرها من المؤسسات الأهلية في العالم إنما هو بمثابة مطاعيم لحماية الشباب وكل الفئات العمرية من أوبئة الوهابية والفاشية والعنصرية وكل فكر ظلامي وعنصري يرفض الآخر، وبالتالي يتربص به السوء كي ينقلب التدين من هدى إلى ضلال، ومن نعمة إلى نقمة، ومن رحمة إلى قسوة، ومن عامل تضامن وتكافل إلى عامل تشظية وتفكيك، ومن بناء إلى هدم، ومن حياة إلى موت.

وعلينا أن نعترف أن جهود مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان والشبكة العربية للتسامح وغيرها من المؤسسات الجدية الفاعلة في ساحة التوعية والتنوير والتسامح ما زالت متواضعة

وبحاجة إلى مضاعفتها وتطويرها إذا قيست بدرجة افتراس الطائفية والمذهبية لعقول قطاعات واسعة من الناس على امتداد الكوكب، وكذلك إذا قيست بحجم الأموال ووسائل الإعلام التي توظف للكراهية واللاعقلانية والتي ترفدها مئات كليات الشريعة ومؤسسات أخرى. رغم أن الموضوعية تقتضي عدم وضع كل كليات الشريعة وغيرها من المؤسسات في ساحة واحدة وفي تصنيف واحد. إلا أن الخطاب الديني أصبح مناقضاً لجوهر الدين وغاية الشرع، وهذا ينطبق على كل الأديان، وذلك خدمة لبنية سياسية واقتصادية تستخدم التدين وسيلة من وسائل تشديد قبضتها على رقاب الناس وأحكام سطوتها على قوت أطفالهم وتفكيرهم وبالتالي قضم يومي زاحف لحصة مئات ملايين البشر من الكرامة والحرية والعدل والفرح والإبداع والجمال والسلام.

يحسن بنا تخصيص ما معدله خمس دقائق يوميا كي نلتقي خارج إطار العمل والانشغالات اليومية كي نتواصل ونتحاور حول أنجع السبل لتعزيز عيشنا المشترك وحمانيته وتطويره.

## الظروف الاستثنائية

تُفرض على وطننا ظروف استثنائية للجيل الرابع على التوالي وعانى المواطنون المسيحيون كما عانى غيرهم من التهجير في العام ١٩٤٨ وبخاصة أن معظمهم كانوا في المدن التي تعرضت للتهجير مثل عكا وحيفا ويافا والمجدل واللد والرملة وبيسان وصفد، فضلاً عن قرى الجليل بالإضافة إلى ثمانية ألساع القدس التي احتلت في العام ١٩٤٨ وهُجر أهلها، مثل أحياء القطمون والطالبية والبقعة التي كان معظم أهلها من المواطنين المسيحيين. فضلاً عن احتلال البلدة القديمة من القدس في حزيران ١٩٦٧ حيث معظم أهالي القدس يعملون في الجزيرة العربية ولم يمكنهم الاحتلال من حقهم في العودة إلى وطنهم وبيوتهم وأماكنهم فأصبحت الظروف الاستثنائية أكثر استثنائية مع حزيران ١٩٦٧. ولم تقتصر الظروف الاستثنائية في فلسطين على الاحتلال وإجراءاته وضغوطاته وإنما أضيف إليها ما تعرض له المواطنون المسيحيون والأزديون والصابئة وغيرهم من عنف واستهداف وتهجير في سوريا والعراق خلال السنوات القليلة الماضية. والعيش في محيط تسوده اللاعقلانية فإنه من الصعب أن تحافظ على عقلانيتك. وبالتالي تسلت الطائفية والمذهبية إلى فلسطين. ولم تكن سياسات الحكومات الفلسطينية ولا لقاءات كبار رجال الدين المسلمين والمسيحيين في عقد مؤتمرات ولقاءات ناجعة كما ينبغي لان الصف الثالث من رجال الدين بقوا وكأنهم في عالم آخر أو كوكب آخر وغير معينين بالكلمات والخطابات التي يلقيها كبار رجال الدين. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم أئمة وخطباء المساجد عانوا من التناقض الصارخ والحاد في حياتهم، فهم من جهة قادة وزعماء أغنياء معنويًا وأديبًا ولهم مكانتهم المرموقة والسامية لدى قطاعات

واسعة من المصلين والمواطنين، ومن جهة أخرى فهم فقراء يعانون من إعسار مادي ومعيشي ويواجهون مشاق قاسية في الإنفاق على أولادهم وبخاصة مصاريف طالب أو أكثر في إحدى جامعاتنا حيث لا يوجد أي نوع من الحماية إلى للشريحة الدنيا ومنهم الموظفين والأئمة والخطباء.

## الأقليات لا تعني فقط الدينية

لا أجد نفسي مع كلمة أقليات لوصف إحدى الأثنيات. وذلك لان كلمة الأقلية تصلح عن مالكي الأسهم في الشركات وفي الأحزاب السياسية في البرلمانات، ومالكي الأسهم والمشتغلين بالسياسة أولوياتهم وأجنداتهم. أما أثنيات المجتمع فهي مكونات أساسية وضرورية ومتكافئة في حقوقها وواجباتها وحصتها في الكرامة والحرية والعدل فهي مثل جسم الإنسان لا تقاس قيمة الأعضاء بحجمها ولا وزنها كالعين واللسان وغدة البنكرياس مثلاً.

والحديث عن الأقليات في نابلس وغيرها لا يعني الحديث عن مواطنين مسلمين ومسيحيين وسامريين فقط، وإنما يعني شرائح كثيرة يتكون منها المجتمع. ومن المناسب الإشارة إلى أن الأوجاع والهموم الداخلية لدى الفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨ لم تكن ناجمة عن أقلية وأكثرية دينية لأنها كانت على أساس حزبي بطبيعة ومضمون عائلي قبلي مثل الصراع بين الحزب العربي وحزب الدفاع أي ما كان يعرف بالصراع بين الحسينيين والنشاشييين، ومعتمري الكوفيات ومعتمري الطرابيش والفتوة والنجاة. وكان الفريقان أو بالأحرى القبيلتين مكونتين من مواطنين مسلمين ومسيحيين لكن الصراع بينهما اتخذ مسارات قبلية ترفض الآخر وتخونه لدرجة أن الصراع بين الحزبين الكبيرين في الأعوام ١٩٣٧ - ١٩٣٩ كان سبباً أساسياً لفشل الثورة رغم كثرة الضحايا، وبالتالي كانت بمثابة مقدمة لهزيمتنا في العام ١٩٤٨ التي لم تنتج نكبة واحدة وإنما عدداً من النكبات.

وهذا يعني أن (الآخر) ليس بالضرورة أن يكون المسلم أو المسيحي أو السامري وربما التركماني والكردي، وإنما الآخر هو من فكر أو رأي أو موقف مختلف. وهذا بدوره يقودنا إلى الصراع بين المسيحيين أنفسهم بين الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت. وبين المسلمين أنفسهم بين السنة والشيعية والأباضية، وبين الجزائريين أنفسهم بين العرب والأمازيغ، وبين السودانيين أنفسهم في دارفور بين الزنوج والعرب. إذا لم نسلم تسليماً كلياً وقطعياً ونهائياً بحق الآخر المختلف ونحترمه كما هو فإن الإنشطار والانقسام لن يُبقي شيئاً خارج طاحونته إلا ويطحنها حتى يتحول الوطن إلى حجم خيمة ويسلب المواطن حقوقه وكأنه بعوضة.

## الحضور المسيحي في نابلس ليس غريباً ولا طارئاً ولا مرحلياً

والوجود المسيحي في مدينة نابلس ليس غريباً ولا طارئاً ولا مرحلياً لأنه وجود أصيل منذ الحواريين الذين آمنوا بسيدنا المسيح عليه السلام ليكونوا اطلّاع المؤمنين والشهداء والقديسين. وكذلك فإنّ اطلّاع الكنائس والأديرة كانت في فلسطين. ويحمل دير وكنيسة اللاتين برفيديا اسم الشهيد يوستينوس وهو أول شهيد مسيحي نابلسي، بالإضافة إلى أن نابلس كانت طريق سيدنا المسيح والسيدة مريم العذراء عليهما السلام لدى مرورهما من الناصرة إلى القدس. وعرّج عليه السلام ليشرب من بئر في نابلس فأسقطته امرأة سامرية فاكتسب البئر والمكان قداسة، فبنيت كنيسة تعرف في نابلس بدير بئر يعقوب، وهو من أقدس الأماكن الدينية في العالم. ومارس المستوطنون العنصريون ضغوطات قاسية على الخوري المسؤول عن الدير واسمه فليمونوس لدرجة قتله في العام ١٩٧٩. وواصل المستوطنون العنصريون عدوانهم على الدير في محاولة لسلبه وتحويله إلى مستوطنة خاصة بهم فألقوا قنبلة على الراهبة التي خلفت الخوري فليمونوس مما أدى إلى أصابته بجراح. فخلفها الأرشمندريت يوستينوس الذي صمد في الدير رغم الضغوطات الخطيرة واستكمل بناء الكنيسة بجهوده وبعمله اليدوي. حتى عادت الكنيسة إلى ما كانت عليه في تصميمها المعماري الذي كانت عليه قبل قرون. وتجدر الإشارة إلى أن ضحية المستوطنين العنصريين فليمونوس قد تم تطويبه شهيداً ويُحتفل في كل عام بيوم الشهيد فليمونوس في جميع كنائس الأرثوذكس في العالم وقد أعيد جثمانه من القدس وسجي في داخل الدير بنابلس حيث سقط شهيداً.

## المواطنون السامريون أقدم أهالي نابلس

أما المواطنين السامريين فهم أقدم أهالي نابلس لأنّ علاقتهم الدينية والحياتية والمعيشية في نابلس بدأت قبل ميلاد سيدنا المسيح عليه السلام. عاش بعضهم في صفد ودمشق وغيرهما من المدن إلا أن صلتهم الدينية بنابلس لم تتوقف لأنها محور في دينهم لاعتقادهم بقدسية جبل الطور في نابلس، وهو قبلتهم ويعتقدون أنه أقدس مكان في العالم، ومنه كلم الله سبحانه وتعالى سيدنا موسى عليه السلام.

ولهذا فهم لا يعتقدون بقدسية مدينة القدس لاعتقادهم أن سليمان ملك وليس نبياً. والمواطنون السامريون يقودهم الكاهن الأكبر وهو من عائلة الكهنة الذين ينتسبون إلى سيدنا هارون عليه السلام. والسامريون بالإضافة إلى عائلة الكهنة فهم من عائلات أخرى لهم نصيب وافر في ناد للسامريين الذين يصل عددهم إلى (٧٠٠) مواطن نصفهم في جبل الطور بنابلس والنصف الآخر في حولون القريبة من يافا. وأتاحت جامعة النجاح الوطنية للسامريين فرصاً تاريخية

كي يدرسوا ويتخرجوا منها ويحققوا حراكاً اجتماعياً مما يعزز دور ومكانة السامريين في وطنهم. وبداهة فإن للسامريين أعياد يتلقون فيها التهاني من الرسميين والمؤسسات الأهلية وكل المواطنين.

عاش السامريون قروناً داخل البلدة القديمة وخرجوا منها، كغيرهم، بعد زلزال العام ١٩٢٧. وكانت علاقتهم مع غيرهم علاقة الجار بجاره والزميل بزميله والصديق بصديقه. ويروي أهل نابلس باعتزاز أن الكاهن الأكبر للسامريين أرسل حفيده إلى الشيخ أحمد البسطامي وهو من الشخصيات العامة بالإضافة أنه شاعر، فطرق حفيد الكاهن الأكبر باب منزل الشيخ وسلمه طبق من الكبّة وهو من الأطعمة اللذيذة. فاستمهل الشيخ الولد وارتجل بيتين من الشعر كتبهما على عجل وسلمها إلى الولد وهما:

كَبَات الكاهن متقنة  
فلما جاءتني قلت لها  
قبلت بالشكر الموفور  
فمن الظلمات إلى النور

وفي اليوم التالي حينما رأى الكاهن الشيخ قال له تعليقاً على بيتي الشعر ممازحاً الشيخ: يا شيخ (مدهه).. أي فلتمد كلمة النور فبدلاً من أن تكون بالكسر فلتكن بالياء لتصبح (النوري). و(مدهه) هي إمالة معروفة لدى النابلسيين، وهي من لهجات العرب وهذه اللهجة معتمدة في قراءة (ورش) وهي من قراءات القرآن الكريم المعتمدة والمعروفة وبخاصة في المغرب العربي.

صور العيش المشترك أكثر من أن تحصى لأنها تواصلت لقرون طويلة وأقتطف منها بعض الصور، ومنها:

شهادة للدكتور ممدوح العكر نشرت في كتاب (الحضور المسيحي في الأرض المقدسة | شهادة وفاء.. مسيرة ثبات) تحرير القس د. نعيم عتيق وسيدر دعيبس. منشورات مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرر - القدس - الإصدار الأول ٢٠٠٨. وهذا نص اقتطفته من الشهادة: «ترعرعت في مدينتي نابلس والتي تعتبر المدينة الأكبر في الضفة الغربية، وهي مشهورة بطبيعتها المحافظة بالمقارنة مع الحياة الأكثر تحراً في رام الله. وعندما تأملت أيام الدراسة استذكرت طلبة صفّي: فقد جلست أنا ويوسف نقولا خوري جنباً إلى جنب على مقعد الدراسة. وكان سمير بشارة مبارك يجلس في المقعد الذي أمامنا. وجلس على بعد مقعدين إلى الورا أحد أعز أصدقائي الأوائل فريد مسلم. في الحي الذي كنت أسكن فيه مع أسرتي، جيراننا في الشقة الواقعة تحتنا كانت تعيش عائلة المصري المعروف السيد إميل تلحمي».

دعوني أشارككم حادثتين تعطينان أمثلة بسيطة عن طبيعة الحياة التي عشنا وتمتعنا بها كفلسطينيين مسلمين ومسيحيين. فعندما توفت والدته السيدة إميل، أصر أبي أن يفتح شقتنا لتقبل المعزين بوفاتها. وما زلت أذكر الرهبان يتحركون في منزلنا ويرتلون شعائرهم الدينية وأستطيع أن أذكر رائحة البخور في كافة أنحاء البيت. إن القيام بالشعائر الدينية المسيحية في بيت مسلم لم يثر دهشة أو استغراب أي فرد في الحي. وفي نفس الوقت اعتبر السيد تلحمي الحادثة ليست أكثر من لفتات اعتيادية ومتوقعة ما بين الجيران.

الحادثة الأخرى لهي عزيزة على قلبي وذاكرتي. «ذات يوم اقتحم لص شقة عائلة تلحمي خلال ساعات الصباح وكانت السيدة تلحمي لوحدها في المنزل. وفجأة سمع الجيران حولها صيحاتها وهرعوا إلى المكان فوراً وقبضوا على اللص. السيدة تلحمي كانت مرتعبة وفي حالة صدمة مما سبب انقطاع حليب الإرضاع لطفلها. أمي التي كانت ترضع في تلك الفترة أحد أشقائي الصغار تبرعت بإرضاع طفل السيدة تلحمي لفترة حين تهدأ وتستعيد حليب الإرضاع. وبدون تردد قامت السيدة تلحمي بجلب طفلها إلى أمي!... هذا هو جوهر حياتنا معاً».

وحدثني المهندس سمير محمد علي الخياط أن والده أصرّ على استقبال المعزين بصديقه المحامي عفيف خوري رغم محاولات أسرة المرحوم استقبال المعزين في مكان آخر لأن الوفاة جرت في شهر رمضان والحاج محمد علي الخياط وأسرته من عائلة متدينة تحرص على صيام الشهر الفضيل. وأمام إصرار الحاج محمد علي تم استقبال المعزين في منزله. كما تم تناول طعام الغذاء في منزل شقيقه الحاج نعيم الخياط.

وهذه شهادة لكاتب هذا المقال نشرت في (CORNERSTONE) التي يصدرها مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرير في القدس. العدد (٦٤) شتاء ٢٠١٢، وهذا نص الشهادة وهي بعنوان (الإمام بين الخوري والقسيس): "بينما كنت منهمكاً في إعداد خطبة الجمعة صباح يوم الجمعة ٢٠١٢/٦/١١ كما أفعل اسبوعياً منذ أكثر من (٤٢) عاماً، جاء ذلك الخبر الحزين عبر الهاتف، بأن صديقي جمال خوري قد توفي قبل قليل في رام الله.

أحاطني الحزن وانهمرت دموعي من كل جانب، وما هي إلا دقائق فإذا بابنتي تأييد تقول لي صباح الخير، فلما اقتربت مني قالت: ما الأمر شو في؟! قلت: خبر سيء قالت: ماذا؟ قلت: صديق عزيز توفي قبل قليل.



قالت: من؟

قلت: أبو نقولا.

فقلت: عمو أبو نقولا، وأجهشت بالبكاء.

فإبنتي تأييد وكل أولادي يقرون اسم صديقي المرحوم بكلمة "عمو" أي أخ الوالد.

إتصلت بعدد من الأصدقاء لأنعى لهم صديقي العزيز ولأدعوهم للحضور إلى كنيسة (بشارة السيدة مريم العذراء) للروم الأرثوذكس في نابلس، وهي كنيسة كبيرة وجميلة، فرغ من بناءها قبل ثلاثة أعوام بالإضافة إلى كنيسة أخرى للأرثوذكس داخل البلدة القديمة بنابلس التي نالت نصيبها من الدمار والحراب الذي ألحقه جيش الاحتلال الإسرائيلي بمنازل ومؤسسات ومساجد البلدة القديمة في نيسان ٢٠٠٢، وجرى ترميم الكنيسة بأمر من الحكومة الفلسطينية وعلى نفقتها.

ذهبت للكنيسة مع إبنتي تأييد وإبناي إسلام وجبران واستقبلنا الجثمان وبدأ الجنائز، فإذا بالخورى جورج عواد يقول: "والآن مع كلمة أصدقاء الفقيد يليها الشيخ زهير الدبعي".

توجهت إلى حيث جثمان صديقي المسجى وألقيت الكلمة التالية التي بدأتها بما أبدأ به خطب صلاة الجمعة وخطبتي العيد، وهذا نصها:

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى إخوانه جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى أصحابه الطيبين الخيرين، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين". ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. (الرحمن ٥٥: ٢٦-٢٧)

آخر مرة تحدثت مع صديقي المرحوم كان يوم الأحد الماضي، حيث شاهدت صدفه صلاة الأحد من كنيسة الروم الأرثوذكس من رام الله التي يبثها تلفزيون فلسطين، ومن الطبيعي أن أهتم بمشاهدة صديقي وأسرته بين المصلين، ولأني لم أشاهدهم سارعت إلى الهاتف، وسألته عن سبب عدم توجهه للصلاة في الكنيسة. وكلما كان صديقي يأتي أيام الآحاد إلى مكتب الصحافة الذي عملنا فيه معا لسنوات طويلة، كنت أهتم بسؤاله عن سبب عدم توجهه للصلاة، كان جوابه عادة أنه لم يشعر بالصفاء المناسب للصلاة، وطالما شجعتة على ترك العمل والذهاب إلى الكنيسة لقناعاتي بأن الإيمان يشحن الإنسان بطاقة ضرورية لحياة سامية قوية وجميلة.

بدأت صداقتي بالمرحوم في العام ١٩٦٧ واستمرت في الجامعة، وعملنا معا في مكتب

للسحافة والإعلام لأعوام طويلة، ولم تقتصر على مجرد زمالة في العمل وإنما صداقة ترسخها الصدق والالتزام والاحترام المتبادل. ومن واجبي أن أشير إلى (٣) صفات عرفتها في صديقي المرحوم:

الصفة الأولى تمتع بوعي وذكاء وبعد نظر، وقد سبق الكثيرين في توقع أحداث قبل حدوثها بعشرين عاماً. أما الصفة الثانية فقد كان شهماً وكرماً رغم أن دخله لم يكن مرتفعاً ورغم ما عصفت بأحواله المعيشية عواصف عاتية.

أما صفته الثالثة فقد كان محباً لصدقة السر، ولصدقة السر مكانة في جميع الأديان لأنها تعبر عن الإخلاص في خدمة المتألمين بعيداً عن الرياء. لقد ترك المرحوم ثروة ليس من المال ولا الممتلكات، ولكنها ثروة في قلوب الناس ومحبتهم له وحزنهم على رحيله.

«صادق العزاء إلى زوجته المربية جوليانا ونجليه نقولا والياس وشقيقه يوسف وهاني وشقيقته مي وآمال وابن عمه الصديق سامر، ولنا جميعاً. أسأل الله لنا جميعاً أن يصلح أعمالنا وختامنا، وإنا لله وإنا إليه راجعون».

وإن مضى صديقي من دار الفناء إلى دار البقاء فإن ذكره الطيبة ستبقى ما بقيت الصداقة والوفاء. ولي صديق آخر هو القسيس إبراهيم نيروز الذي أسأل الله له عمراً مديداً وحياة سعيدة حافلة بالإنجازات، فهذا الصديق راع للكنيسة الأسقفية العربية في نابلس، وتزداد صداقتنا متانة ورسوخاً لأنني لمست منه تفهماً لعدد من الأسس والقيم التي أراها ضرورية للعيش المشترك بين المواطنين المسلمين والمواطنين المسيحيين، وغيرهم، من المواطنين، وهي:

١. إننا نختلف في العقيدة ولا توجد لدينا حاجة أو رغبة في الدخول في سجال عن عقيدة أي منا هي الأصوب. لأن الإختلاف في العقيدة والشريعة هو الذي يجعل من المسلم مسلماً ومن المسيحي مسيحياً. وبالتالي لا مجال للمعاملة أو الحلول الوسط في العقيدة.
٢. حاجة البشرية إلى الدين في مطلع القرن الواحد والعشرين أشد إلحاحاً مما كانت عليه في عهد الرسل والأنبياء، وذلك لأن الظالمين استغلوا المعرفة والتكنولوجيا التي لم تكن موجودة في عهد الأنبياء لأغراض تتناقض مع جوهر الأديان، مما جعل ظلهم وفسادهم أكثر قسوة ووجعاً.
٣. هناك قيم روحية وأخلاقية مشتركة بين المسيحية والإسلام، وكذلك بين الأديان الأخرى السماوية وغير السماوية. لذلك علينا أن نعمل معاً لما هو مشترك بيننا، وما أكثر المصالح المشتركة بين جميع البشر.
٤. إن أعظم ما أنتجه المسلمون هي الحضارة التي كانت نتيجة تفاعل جهود وخبرات عدد

كبير من البشر من مختلف الأعراق والأديان وفي مقدمتهم المسيحيون العرب الذين كان لهم حضور بارز في الجزيرة العربية وبلاد الشام ومصر والعراق. وقد ندد القرآن الكريم في سورة كاملة بالذين اضطهدوا وعذبوا طلائع المؤمنين برسالة سيدنا المسيح عليه السلام وهي سورة (البروج). فضلاً عن أن السورة الوحيدة من سور القرآن الكريم البالغ عددها (١١٤) سورة، التي تحمل اسم امرأة هي سورة مريم العذراء عليها السلام. وبالتالي فإن الكنائس والأديرة والرهبان في القدس وكل فلسطين لا تتصف بالقداسة وحسب وإنما هي مكون أصيل وجميل من مكونات وطننا ونكهته.

٥. إن الاحتلال الإسرائيلي وما ارتكبه من جرائم تطهير عرقي أدت إلى تهجير المواطنين الفلسطينيين من الساحل والجليل في فلسطين في العام ١٩٤٨ وبعد ذلك في العام ١٩٦٧، مما شكل ويشكل العامل الأول والأساسي من عوامل استهداف الوجود المسيحي في القدس وفي كل فلسطين. وليس أماننا سوى المقاومة دفاعاً عن وجودنا المستهدف، ومقاومتنا لاعنفية تعتمد على أسلحة الإيمان والصبر والمعلومات والوعي والجهد الجماعي والقدرة على العمل بروح الفريق، كما تعتمد على مؤازرة أصدقائنا في العالم الراضين للعنصرية والاحتلال والكرهية والعنف.

لذلك عملت وصديقي القسيس من أجل نشر هذه القيم والقناعات من خلال لقاءات عن اللاعنفة والقيم الروحية والأخلاقية المشتركة، وعناوين أخرى. وشارك في هذه اللقاءات أئمة وخطباء مساجد وقادة رأي عام، وكانت نتائج اللقاءات والحوارات معهم طيبة ومشجعة، ومازلنا نتطلع إلى تنفيذ مزيد من اللقاءات والحوارات في المستقبل. وستبقى الكنائس والأديرة والرهبان والراهبات مكوناً أصيلاً وجميلاً من مكونات الوطن ونكهته.

## كيف نبقي الاختلاف خيراً ولا نقلبه ليصبح شروراً؟

خلق الله سبحانه وتعالى الكون مختلفاً فكانت المجرات وليس مجرة واحدة، وكانت النجوم والكواكب والأقمار المختلفة والمتنوعة في مواقعها وأحجامها وطبيعتها. كما خلق النباتات والحيوانات والطيور والأسماك، وغيرها من الكائنات البحرية. أما الإنسان فقد خلقه مختلفاً ومتنوعاً في الوجوه والألوان والأصوات والمواهب والقدرات والاهتمامات، وكذلك الاختلاف في العقيدة والشريعة والثقافة. وهذا الاختلاف غاية التعارف الذي يقودنا إلى الحوار والتعاون فيما هو مشترك وللمصالحة المشتركة.

ولا أعتقد أن ديناً من الأديان السماوية وغير السماوية يطلب من أتباعه كراهية أتباع الأديان الأخرى لأن الله الخالق الذي أرسل الأنبياء والمرسلين وأنزل الكتب السماوية لم يخلق إنساناً وأمره بكرهية مخلوق آخر. وإن تعدد الرسل يجب أن لا يُفهم بأنه مبرر للصراع والكرهية بين

أتباع الرسل، أو مع غيرهم. أما معظم أنماط من التدين في الأديان كلها فإنها تدعو إلى الكراهية وتكفير وشيطنة الآخر ليس من أتباع الديانات الأخرى فحسب بل من أتباع المذاهب الأخرى للدين نفسه. لذلك فإن كراهية وتكفير الآخر المختلف دينياً ومذهبياً طالما أستخدمت عبر عصور التاريخ ولدى جميع الأديان للحروب وشرعنة جرائم قتل وتنكيل وتهجير وتعذيب.

فهذه السفارة المسيحية الدولية في القدس التي أسسها عدد من العنصرين المتعصبين تشرعن كل إجراءات الاحتلال ومصادرته لأراضي الفلسطينيين والاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك. وفي نفس هؤولاء (المرافقون المسكونيون) الذين يرسلهم اتحاد الكنائس العالمي إلى فلسطين منذ العام ٢٠٠٢ ليقيموا ليلاً نهاراً وطيلة ثلاثة أشهر في عدة نقاط شديدة السخونة في محاولة منهم لكبح جماح جيش الاحتلال والمستوطنين.

هذا يكره ويعتدي باسم سيدنا المسيح، وهذا أيضاً يضحى بوقته وجهده ليعبر عن تعاطفه مع قضايا الحرية والعدل والسلام. ولا يوجد متسع في هذا المقال لنسوق مزيداً من الأمثلة التي تناقض كثير من أنماط التدين مع جوهر الأديان كلها. وليس أدل على ذلك من أن المفكر العظيم المهاتما غاندي كان ينطلق في فكره ونضاله اللاعنفي من إيمانه كهندوسي، وأن القاتل الذي ارتكب جريمة اغتياله في العام ١٩٤٨ كان هندوسياً متديناً وأطلق على غاندي بدعوى انحيازه للمسلمين.

كما أسلفت فإن التعاطي مع الآخر لها طريقتان:

طريق تضخيم نقاط الاختلاف والتعقيم على نقاط الالتقاء وجعل من الاختلاف في العقيدة والشريعة وكأنها صخور ضخمة صماء في طريق اللقاء. أما الطريق الآخر للتعاطي مع الآخر المختلف فيكون بالبحث عن المشترك وعن مقتضيات المصلحة والعقلانية. فإذا حاول مسيحي إقناع مسلم بأن المسيح عليه السلام قد صلب فإنه لن يحقق أية نتائج تذكر مهما كان المسيحي قديراً. وكذلك فإن أكثر المسلمين علماً وفصاحة وبلاغة وبياناً فإنه لن ينجح في إقناع مسيحي بأن سيدنا المسيح لم يصلب لأن الله رفعه إلى السماء إنقاذاً له من الأعداء المتربصين به.

ودعونا نكن أكثر وضوحاً وصراحة ما هي الفائدة التي يحققها البشر إذا غيروا عقيدتهم فيما يتعلق بصلب المسيح عليه السلام أو عدم صلبه؟ لكن هناك مصلحة فعلية وجدية للمسلمين والمسيحيين والهندوس واليهود والبوذيين والوثنيين، وغيرهم، بتحرير مئات ملايين المصلوبين على صليب الجوع وسوء التغذية وفقر الدم والبطالة وتدني تآكل الأجور والاعتقال السياسي والتعذيب والاختفاء القسري والفساد والطغيان والاستعمار والاحتلال والعنصرية والجهل والامية.

ما يتعلق بصلب سيدنا المسيح وعدمه أمر يتعلق بعقيدة المؤمنين وهي التي تجعل من المسيحي مسيحياً والمسلم مسلماً والبوذي بوذياً.

إن إهدار الوقت والجهد في جدال في هذا الباب لا يطعم جائعاً، ولا يسقي عطشاناً، ولا يوفر دواءً لمرضى ورعاية لحامل، ولا يوقف التعذيب بمعتقل سياسي وسجناء الرأي، ولا يُعلم أمياً ولا يفضح أمياً مقنعاً، ولا يحرر مواطناً من الاغتراب في وطنه، ولا يعري فهلويماً، ولا يضع حداً لغش وخداع الطائفيين من بعض رجال الدين، ولا يزيل الظلاء عن أحزاب وحرركات وجماعات تتاجر بالدين وتتغذى بالهم والدم وتمسخ التدين من رحمة للعالمين إلى رأس مال سياسي خاص بها وعلامة تجارية تحقق لها من المال الحرام والجاه الحرام أضعاف ما تدره تجارة الأسلحة والمخدرات.

## هل قضيتنا في الذبيح أم المذبوحين؟

ومن وجهة نظر أخرى إذا صرفنا وقتاً وجهداً كبيرين في إقناع المسلمين من الابن الذي أراد سيدنا إبراهيم ذبحه تنفيذاً لأمر الله أهو إسماعيل أم اسحق؟ لن ينجح مسلم في إقناع سامري واحد بأن المقصود هو إسماعيل وليس اسحق. ولن ينجح سامري في إقناع مسلم بأن المقصود هو اسحق وليس إسماعيل عليهما السلام. كل قضية الذبيح ترمز إلى طاعة سيدنا إبراهيم لله سبحانه وتعالى في كل شيء حتى في القضايا غاية المشقة. انصياعاً لأمر الله في تحقيق الهدى والخير للإنسان وللمخلوقات كلها.

هنا زاوية أخرى للتعاطي مع الآخر المختلف وهي التعاون لمقاومة الذين يذبحون الناس في سوريا والعراق وليبيا بدعوى طاعة الله وتنفيذاً لأحكامه.

وكذلك الناس الذين يذبحهم الفقر والتهميش والإحساس بالانسداد ليلاً ونهاراً ولسبعة أيام في الأسبوع ومن المهد إلى اللحد. هؤلاء ليسوا ألفاً أو ألفين وليسوا مليوناً أو ملايين بل يصل عددهم إلى مئات الملايين من كل الأديان والمذاهب والأعراق والجنسيات.

## من هم الفرقة الناجية الشيعة أم السنة؟

أصبح من المؤلف بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ ان تتصدر نشرات الأخبار تفجيريات في مساجد وحسينيات ومجالس عزاء ومواكب تشييع موتى وأسواق تحصد أرواح كثير من المسلمين السنة والمسلمين الشيعة.

والأنكى أن يرى شيعي عدوه في جاره السني، وأن يرى سني عدوه في جاره الشيعي وبالتالي حقق الصحراويون الوهابيون (إنجازات) جدية في تمزيق صفوف العرب والمسلمين، وكذلك سفك دماء فرنسيين وأمريكا وغيرهم من خلال مجازر وجرائم قتل يومية أذلت الملايين وشردت ملايين آخرين وضاعفت أعداد الأيتام والأرامل والثكلى وذوي الاحتياجات الخاصة.

يتصدى مسلمون شيعة وسنة لبعضهم البعض ليثبت أتباع مذهب من الأحق بالخلافة أهو سيدنا عمر بن الخطاب أم الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. وكأن الرجلين ينتظران ما يسفر عنه الجدل حتى ليصبح أحدهما خليفة للمسلمين ويوحدهم ويتشلهم من أمراضهم الداخلية، ومن تبعيتهم للاستعمار، ومن أخطار المشروع الصهيوني.

على حماومة ودموية وحدة الجدل بين المسلمين السنة والشيعية يتبادر إلى الأذهان بأن كل مشاكل ومعاناة المسلمين الداخلية والخارجية رهينة أن تثبت الأجدد والأحق بالخلافة عمر أم علي وبالتالي يتحقق الخلاص الكلي والنهائي كما بيدد المصباح الكهربائي ظلام غرفة بحركة أصبع ودفعة واحدة. هذا النمط من التفكير لدى المذهبيين المتعصبين من الشيعة والسنة إنما يكشف عن لاعقلانية وسطحية وانحطاط أخلاقي.

هناك مدخل آخر للحوار بين المسلمين الشيعة والمسلمين السنة وهو البحث عن مبادئ لتغيير سياسي واقتصادي يحقق:

١. تداول سلمي وسلس للسلطة بعيدا عن القوالب والمعلبات المذهبية.
٢. تحديد فترة صلاحية محددة لمن يتم انتخابهم عبر صناديق الاقتراع وبذلك نضع حداً للقائد الملهم.
٣. فصل جدي وحققي للسلطات مع حريات عامة واضحة ووسائل إعلام مستقلة وفعالة.
٤. حرية تشكيل الأحزاب على أساس غير طائفية ومذهبية وقبلية أو من المكونات العامة للوطن.

وبداهة فإن جوهر فكرة الشورى ليست في مراحل الترشيح والدعاية الانتخابية والاقتراع وفرز الأصوات وإعلان أسماء الفائزين فحسب وإنما تحقيق شراكة حقيقية بين جميع مكونات المجتمع في المال العام وفي القرار العام. أما استخدام الناخبين كمدفع لإيصال المرشح إلى غرضه وبقاء الناخب في مكانه تنهشه الأوجاع ويستبد به التهميش فهذه ليست ديمقراطية ولا شورى لأن الاكتفاء بطقوس وشكليات الديمقراطية والشورى لتكون ليس أكثر من طلاء على قاعدة (من بره رخام ومن جوه سخام) كما جرت انتخابات في العراق وليبيا بدون تحقيق الأمن الشخصي للمواطن فضلاً عن حقوقه السياسية والاقتصادية.

وباليت المشكلة تتوقف عند حدود الاختلاف بين السنة والشيعة فإن الصراعات بين المؤيدين لولاية الفقيه وغيرهم من الشيعة، والصراع بين المحافظين والإصلاحيين هي أشد وأعمق من الصراع بين السنة والشيعة. وعلى القاعدة ذاتها فإن الصراع بين جماعة الأخوان المسلمين والجامع الأزهر، والصراع بين الوهابيين والصوفية هي أقسى وأعتى من أي صراع آخر. فالمشكلة إذن ليست بين المسلمين والمسيحيين واليهود والسامريين والبوذيين والهندوس وإنما بين المتدينين أنفسهم في الديانة نفسها، فضلاً عن الصراع بين الأعراق والقبائل. ففي الجزائر هذا البلد النفطي الواسع الذي اعتبر كثير من الناس أن انتزاع الجزائريين لاستقلالهم في العام ١٩٦٢ بعد مئة وثلاثين عاماً من الاستعمار الفرنسي. اعتبر استقلال الجزائر بمثابة إحرار كل الشعوب لحريتها وحقوقها، انزلق الجزائريون بعد أقل من ثلاثين عاماً من الاستقلال في صراع عنيف دموي رغم أنهم جميعاً مسلمون سنة ولا يوجد بينهم شيعة. وكذلك الاقتتال الدموي في دارفور في السودان.

لا الدين ولا الاختلاف العرقي والقبلي والمذهبي تنتج لنا الكراهية والعنف وإنما أنماط من التدين الانشطاري الانقسامى الذي يزعم احتكار الحقيقة، وبالتالي يُكفّر ويُشيطن الآخر، وبدل أن يكون التدين عامل وحدة وتضامن يصبح عامل تفسخ وتفكيك، ومُشعلاً لحرب وقودها البلاد والعباد.

هل يمكننا الاتفاق على فرقة واحدة من المسلمين بأنها هي الفرقة الناجية، وهذا يعني أن الأغلبية هم الهالكون، فضلاً عن إتباع الديانات الأخرى، وغيرهم الذين يصل عددهم أكثر من أربعة آلاف مليون إنسان؟ هناك مدخل آخر للفرقة الناجية وهي تسخير كل الجهود وإعلان الجهاد لتحقيق النجاة لأكثر عدد ممكن من الناس على تعدد ألوانهم وأعراقهم وأديانهم ومذاهبهم. تحقيق النجاة للناس وكل الناس بل للخلق كل الخلق من كل ما ينتهك كرامة الإنسان الذي خلقه الله مكرماً، وكل ما يعتدي على حريته وحقوقه ووطنه ومقدراته ومقدساته. تحقيق نجاة الناس من كل ما يبيده ويؤذيه ويؤلمه، من كل ما يقطع الطريق للفرح ويفرض الانقسام والإحساس بالأمان والثقة والاحترام، وتحقيق نجاة الناس بإنتاج الغذاء والدواء.

هذه ليست أحلام ولا خيالات لو نجحنا في تطهير معايير التدين من ملوثات كثيرة تضع الأسوار والحواجز بين المتدينين. إصلاح معايير التدين من شأنه التمتع بثمار التدين الذي يجعل من تعدد الأديان والمذاهب وتعدد الأعراق والقبائل قوة للناس ومن الناس وبالناس وبالتالي التمتع بطاقت العقول والخبرات والثقافات والمواهب والقدرات والمعرفة والعلوم لمصلحة البشرية كلها بدون استثناءات لتحطيم قيود الطغيان والطمع والاستعمار والعنصرية والاحتلال وتوظيف التكنولوجيا لا لإنتاج الأسلحة وأدوات التعذيب وإنما لمحاربة المرض

والألم ولإعطاء فرصة لأطفال العالم ليكون فعلاً كما قال الشاعر ناظم حكمت: (أجمل الأيام التي لم نعيشها بعد).

ومن الطبيعي أن يقال بقوة وشراسة وتوحش معسكر الطائفين ودعاة الكراهية والحرب، هذا صحيح لكن من أين استمد هؤلاء قوتهم؟ فإذا وضع الناس حداً لإذعانهم فإنهم يشكلون قوة لا تستطيع قوة مجابتهها ودحرها لأنها قوة الشعوب.

يعتمد الظالمون والفاقدون على عاملين اثنين الأول قدرتهم على البطش والتنكيل، أما الثاني إذعان ضحاياهم. فإذا أدرك ضحاياهم قوتهم وقرروا وضع حد لإذعانهم فإن أفسى القساة وأطغى الطغاة سيجد نفسه مرغماً على التراجع لأنه لا يستطيع مجابهة ضحاياهم إذا جمعوا بين الوعي والمعرفة والمعلومات والصبر والإدارة الرشيدة وطول النفس والجهد الجماعي والعمل بروح الفريق.

## تُفرض على فلسطين ظروف استثنائية منذ عشرات السنين

بالإضافة إلى تهجير المشروع الصهيوني للفلسطينيين في العام ١٩٤٨، واستمرت عمليات التهجير حتى العام ١٩٥٨، فضلاً عن تهجير أهالي قلقيلية وقرى اللطرون الثلاث في حزيران ١٩٦٧. ولاحت الظروف الاستثنائية للفلسطينيين بعد العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ خلال انتفاضة الأقصى، وما أدت إلى استغوال إضافي للاحتلال، وحالة الانفلات والفوضى أدت إلى إحساس المواطنين المسيحيين في نابلس إلى الإحساس بالخطر نتيجة ردود فعل على صحيفة دنماركية نشرت كاريكاتير يصور الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بأنه عنيف ودموي. وبعد ذلك عادت الظروف الاستثنائية لدى ما ورد في محاضرة للبابا السابق حول الإسلام فتعرضت عدد من الكنائس في نابلس إلى إلقاء زجاجات حارقة أدت إلى خسائر مادية محدودة إلا أن أثرها المعنوي كان عميقاً رغم الاستنكار الواسع من الرسميين وجميع القوى الأهلية، وإدانة واسعة من وسائل الإعلام.

إلا أن كنيسة الروم الأرثوذكس في طولكرم تعرضت إلى إحراق تام. وكذلك تعرضت كنيسة في طوباس إلى إحراق جزئي.

يعتقد أن الظروف الاستثنائية في نابلس لم تكن ناجمة عن حالة الانفلات والفوضى التي انتهت إلى حد كبير منذ العام ٢٠٠٧. استمرت ظروف الاستثناء بسبب تسلل الفكر الوهابي الصحراوي الذي تمثله داعش وأخواتها. نعم لقد تسلل هذا الفكر الاقصائي الطافح بالكراهية



والروح العدائية إلى فلسطين لدرجة هاجم عشرات الفتيان بالحجارة بزجاجة حارقة في العام ٢٠١٤ دير بئر يعقوب المجاور لمخيم بلاطة.

كان مخيم بلاطة المجاور للدير نعم الجار ونعم الحامي للدير الذي تعرض إلى إرهاب المستوطنين العنصريين. ولدى سؤال الفتيان الذين تم توقيفهم في السجن عن سبب رشقهم الدير بالحجارة أجابوا بأن «واجبهم كسر الصليب». وطبعاً هؤلاء الفتيان قد تعرضوا إلى حقن بالأفكار الوهابية الصحراوية التي لا تكفر المواطنين المسيحيين الأزيديين والصائبة فحسب وإنما تكفر مئات ملايين المسلمين خارج فكر الاقصائي والدموي والعنيف والظلامي للوهابية.

بداهة فان الحرب الأهلية في العراق وسوريا وطبيعتها الطائفية الدموية تقدم خدمة جديدة إلى الاحتلال الإسرائيلي وتعم على عنصريته ودمويته. فهدم أربعة منازل في القدس مثلاً بدعوى عدم الترخيص يعتبر خيراً من الدرجة العشرين إذا قورن بنتائج معركة في سوريا مثلاً أدت إلى تدمير مائتي منزل وربما أضعاف ذلك.

الاحتلال هو الظرف الاستثنائي المنتج لكثير من الظروف الاستثنائية بما فيها نمط المقاومة العنيف الذي يفضي إلى حالة استثنائية مركبة ومعقدة تقودنا إلى إحساس كثير من المواطنين بالاغتراب داخل وطنهم جراء فرض فتيان وشباب أنفسهم أو صيلاء على الآخرين وممارستهم بأنفسهم السلطات الثلاث بدون رقيب ولا حسيب وبذلك تنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع.

وعانت البشرية في كل عصورها من انتهاك الإنسان لحقوق الآخر. وأحرزت البشرية إنجازات ونجاحات في احترام وحماية حقوق الإنسان منذ عصر بلاد ما بين النهرين إلى (حلف الفضول) في مكة المكرمة الذي تعاهدت عليه وأعلنته بعض بطون قريش، وكان ذلك قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال: «لو دعيت إلى مثله لأجبت». ولدنا كثير من الممارسات والمواقف التي ترجمت حقوق الإنسان. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الصرخة المدوية للخليفة الثاني عمر بن الخطاب في وجه والي مصر وابنه الذي اعتدى على مواطن مصري قبضي مسيحي. صرخة عمر رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

وكذلك ما ورد في وصية الإمام علي إلى والي مصر يوصيه بالرعية بمعنى المواطنين كلهم: «ولا تكن عليهم سبغاً ضاراً تغتتم أكلهم فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق».

وعلى صعيد أوروبا فقد كان الميثاق الأعظم (الماجنا كارتا) عام ١٢١٥ للحد من صلاحيات

الملك الإنجليزي لمصلحة الأرستقراطية بداية للوصول إلى مبادئ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وصولاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بالإضافة إلى كثير من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان.

كان الأنبياء والمصلحون والصحابة والقديسيون دعاة حقوق إنسان رغم اختلاف أتباعهم في عقائدهم وشرائعهم إلا أن الشيء المشترك بين هذه الأديان السماوية وغير السماوية:

١. البعد ما فوق المادي لحياة الإنسان بغض النظر عن الإيمان بالبعث والنشور ويوم الحساب والجنة والنار. وهذا ما عبّر عنه القول المنسوب إلى سيدنا المسيح عليه السلام «ليس في الحبز وحده يحيا الإنسان». وما ورد في الآية (٧٧) من سورة القصص في القرآن الكريم ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ - وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ - إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾.

٢. وبترتب على هذا البعد فوق المادي للإنسان اعتماد معايير جديدة في تحديد مكانة الإنسان، فلدى كل الشعوب بما في ذلك النظام الرأسمالي، فإن مكانة الفرد في المجتمع تحددها ثروته وشهرته ومقتنياته وقدرته على البطش، فجاءت الأديان ليكون أنبياؤها وقديسوها من الفقراء ومن المهمشين، فهذا سيدنا موسى عليه السلام تلقى أمه طفلاً رضيعاً في اليم خوفاً من إرهاب فرعون. وهنا سيدنا المسيح عليه السلام تضعه أمه في مذود. وهذا سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام يولد يتيماً ويعمل راعياً للغنم في مكة. هل من الصدفة أن لا يكون ثري واحد بين جميع الأنبياء؟

٣. تشترك الأديان كلها في حماية حق الحياة. فكلها تنهى عن القتل وتنهى عن الكذب وبالتالي عن الغش والخداع وكلها تحض على القناعة وتندد بالطمع والجشع وتشدد بالمتواضعين الرحماء الذين يخدمون الناس ويعملون على مواساة المتألمين والمحزونين.

٤. رفض الظلم والقسوة ورفض احترام الظالمين ومجاملتهم. لذلك كان مألوفاً أن طلائع شهداء المسيحيين كانوا من الفقراء. وأول شهيد في الإسلام كانت سمية وزوجها ياسر رضي الله عنهما وهما من المستعبدين الأرقاء.

وبصورة عامة فإن الأديان في جوهرها وغايتها تونسن الإنسان أي تحميه من أن يرتكس إلى وحش أو بهيمة. وفي هذا قال الشاعر أبو الفتح البستي المتوفي في بخارى سنة ٤٠٠ هـ:

أقبل على النفس وأستكمل فضائلها

فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان

وكل كسر فإن الدين يجبره

وما لكسر الدين جبران

الأديان في جوهرها دعوة جدية صادقة للالتزام بحقوق الإنسان وإن اختلفت الأولويات في ترتيب مواد حقوق الإنسان، وإن اختلفت في الصيغة المستخدمة. لكن المشكلة في:

١. الذين يتلاعبون في معايير التدين لتصبح قسوة لا رحمة، وحروباً لا سلاماً.
٢. استخدام كثير من الدول للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة بصورة انتقائية مزاجية تجعل من حرصها المزعوم على حقوق الإنسان مجرد وسيلة أو قناع للحصار والغزو والاحتلال وإشعال الحروب الأهلية وتأجيجها.

وبالتالي فإن مئات ملايين البشر يعانون ويتألمون من الظالمين الذين يُنصبون أنفسهم أوصياء على غيرهم باسم الحرص على التقوى والإيمان والأخلاق. ويعانون ويتألمون أيضاً من الذين لا يتوقفون عن الحديث في خطبهم ووسائل إعلامهم عن حرصهم على حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت يرتكبون يوماً كل ما ينتهك حقوق الإنسان ويقوض قواعدها.



# الحراك الشعبي الراهن والحاجة الموضوعية لبناء حركات اجتماعية جديدة

محسن ابو رمضان \*

وبغض النظر عما يحدث، هل هو حراك أم هبة، أم انتفاضة إلا أنه تحول نوعي في مسار الكفاح الوطني الفلسطيني، يتميز بالشمولية الجغرافية بمعنى أنه يشمل كل من الضفة والقطاع ومناطق ٤٨، وكذلك بدور الشباب سواءً بأعمال التصادم على الحواجز وطرق المستوطنين، أو من خلال العمليات الفردية كالطعن والدهس.

التحول النوعي يتجسد بقرار هذا الجيل الناشئ بعد توقيع اتفاق أوسلو والذي يبلغ أعمار ما بين ١٨-٢٢ عام بالتمرد على هذا الاتفاق واسقاطاته وانعكاساته السياسية والأمنية والاقتصادية، وذلك بسبب تصاعد حدة الممارسات والاجراءات الاحتلالية، من حيث الاستمرار في نهب الاراضي وتعزيز الاستيطان واستكمال بناء جدار الفصل العنصري وزيادة الحواجز ومنع الحركة والقيود على دخول القدس إلى جانب الهجمات على المزارعين والتي وصلت إلى حرق عائلة دوايشة وقبلها بعام الطفل أبو خضير.

لم يقتصر التمرد على السياسات الاحتلالية الاجرامية وممارساتها القمعية على الارض بل شمل أيضاً بعض السياسات التي تقاطعت مع توجهات السلطة مثل مشروع السلام الاقتصادي، والذي يتضمن فتح مشاريع في مناطق المستوطنات والعمل على تشغيل العاطلين عن العمل من الفلسطينيين وكذلك مواجهة النزعة الاستهلاكية المستندة إلى آليات القروض والتي عادة لا تكن مرتبطة بالعمليات الانتاجية والتنمية الجادة بقدر ما يتم الحصول عليها باتجاه زيادة الانكباب على الأجهزة التكنولوجية الحديثة مثل اللاب توب وأجهزة الهواتف المتحركة، كما شكل هذا الحراك تمرد على محاولات تغيير الثقافة بالاستناد إلى بناء المؤسسات وعمليات الاستقلال المظهرية والشكلية مثل إنجاز أكبر صحن حمص، أو أكبر صنية كنافه لدخولهما في موسوعة غينيس... إلخ تلك الاشكال التي كانت تبعد الشباب عن الاهتمام بالقضايا الوطنية والكبرى الهامة مثل الارض والمياه والقدس، اللاجئين، السيادة، التنمية الانتاعية و بهدف صرفهم إلى الخيارات الفردية الغير مرتبطة بالأدوات الجمعية التي تخلق إرادة موحدة من أجل القضايا الوطنية الهامة.

إن هذا التمرد شمل أيضاً الهياكل والبنى المؤسساتية القائمة، فلم تعد السلطة الهيئة التي من الممكن

ان تتحول إلى دولة وقد فشل الفلسطينيون في اختبار الجدارة، من حيث استمرار الفساد وهدر المال العام وعدم تحقيق الفصل بين السلطات، والتداخل بين الحزب الحاكم والحكومة، وعدم تحقيق آليات المسائلة والمحاسبة، والتداخل ما بين الأمن والسياسة، ورجال الاعمال والاقتصاد.

لقد أدى اتفاق اوسلو إلى تشكيل شريحة سياسية تحمل بطاقات الشخصيات الهامة جداً وآليات تحقيق المنفعة الذاتية لتلك الشخصيات، وذلك في اطار البنية الإدارية للسلطة من خلال آليات التنسيق الأمني وكذلك بروتوكول باريس الاقتصادي الذي عمق التبعية وعزز الاستلاب والاحراق والتخلف الاقتصادي، بحيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الاستيراد والاستهلاك وذلك بدلاً من الانتاج والتنمية، وأدى إلى تكوين سلطة اعتمادية لا تتمتع بدرجة كافية من الاستقلال المالي والإداري.

كما لم تعطى الاحزاب المتنافسة على السلطة «حماس وفتح» النموذج بالإدارة السلمية أو الحكم الرشيد والديمقراطي من خلال استخدام ادوات الحكم للسيطرة والاستحواذ على المستويات الاقتصادية والأمنية بما اثر على فرص العدالة وكذلك على حالة الحريات العامة من خلال الاعتقالات السياسية والاستبداعات والحد من استقلالية منظمات العمل الأهلي والنقابي والتدخل في بنيتها وتركيبها، وخلق نخب اقتصادية وسياسية وأمنية تتسيد على المجتمع بسبب عضويتها أو علاقتها بالحزب الحاكم.

لقد قدم الحزبان المتصارعين على سلطة الحكم الإداري الذاتي موهومة السيادة صورة ليست ايجابية تجاه قدرة الاحزاب السياسية على الحكم الذي اصبح منصة لتحقيق المصالح والامتيازات بدلاً من أن تكون أداة ووسيلة لاثبات جدارة هذا الحزب أو ذاك في تنفيذ برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقى، والذي وعد الناس به اثناء العمليات الانتخابية التي تمت للمؤسسات سواءً البلديات أو المجلس التشريعي أو الرئاسة.

وبالوقت الذي أدى أداء الحزبان المتصارعين لخيبات أمل كبيرة بين صفوف شعبنا وخاصة بين قطاع الشباب الذي ادرك أنه ضحية هذا الانقسام والاحتقان وإلى الصراع على السلطة كما هو ضحية لممارسات الاحتلال العسكرية والاستيطانية والعنصرية، بدأ هذا الجيل يدرك ان هناك خللاً كبيراً يصل إلى درجة العطب للفصائل الاخرى التي تقع ما بين الحزبان الكبيرين، حيث برز مدى الضعف الشديد لتلك الاحزاب والفصائل، في توحيد قوى وطاقات ومؤسسات شعبنا حيث لم تستطع ان تلعب دوراً بارزاً بانتهاء الانقسام، كذلك لم تستطع التصدي أو معالجة أيّاً من المشكلات الناتجة عن الانقسام مثل الحصار والمعابر والموظفين والكهرباء والحركة وكذلك فيما يتعلق بقضية الحريات العامة التي تراجعت بصورة كبيرة في ظل التسلط والهيمنة وتربص الحزب المعارض بالحزب الحاكم والعكس بالعكس كل في منطقته.

من المعروف أن الحزب السياسي هو أرقى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، ولكن الحزب السياسي بالحالة الفلسطينية برزت به العديد من العناصر التي تؤدي إلى ضعفه وتراجع بصورة واضحة وملموسة ومن بين تلك العناصر غياب الاستقلالية والارتباط الإداري والمالي والبيروقراطي في تركيبة السلطة التي نشأت ما بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ٩٣، والاندماج بمكوناتها، والاندماج في عملية تحويل مكونات المنظمة إلى السلطة بحيث تضخمت الأخيرة على حساب الأولى، والتي أصبحت أي المنظمة عبارة عن بند مالي في موازنة السلطة الفلسطينية السنوية.

إن اندماج معظم فصائل م.ت.ف. بمكونات السلطة الإدارية والمالية أفقدها عنصر الاستقلالية وبالتالي أضعف من قدرتها على المعارضة، وأدى بها إلى التكيف معها بحيث أصبحت المعارضة تتم تحت اطار مضبوط لا يخرج عن الحدود بسبب الاستحقاقات المالية والإدارية الناتجة عن ذلك.

كما ان بعض الاحزاب التي نشأت حديثاً وخاصة من رحم منظمات العمل الاهلي والمجتمع المدني اصبحت حزباً سياسياً جديداً في اطار م.ت.ف.، الأمر الذي جعلها تنخرط في بنيتها وتركيبها وتبتعد عن روح المعارضة الديمقراطية بوصفها الفكرة والقاعدة التي انطلقت وبشرت بها ابتداءً، إلا أن المآل النهائي لهذا الجهد صب في طاحونة بنية السلطة الأمر الذي قوض من المنطلقات الأساسية لمبررات تشكيل هذه الاحزاب الجديدة.

لقد انعكس تراجع أحزاب اليسار على دورهم بالعمل الجماهيري مثل النقابات العمالية والمهنية وبالحركة الطلابية وكذلك بالبلديات، حيث أصبح العديد من اعضاء تلك المؤسسات واللجان جزء من التركيبة الإدارية للسلطة عبر حصولهم على وظائف إدارية وفق الكادر الإداري والمالي للسلطة، الأمر الذي أضعفها عن الارتباط مع الفئات الاجتماعية التي تعبر عنها، وجعلها أكثر قرباً من تمثيل مصالح السلطة بدلاً من مصالح القطاع الاجتماعي الذي يفترض انها تمثله.

تكشف استطلاعات الراي العام نسبة متدنية في تأييد الجماهير لأحزاب اليسار التي يصل مجموعها في أحسن الأحوال أكثر من ٥٪ بقليل، وبعض الاحزاب اليسارية المنفردة لا تصل نسبتها أكثر من ٠,٨٪. بمعنى اقل من ١٪ حسب تقديرات نتائج العديد من استطلاعات الراي المحلية.

تعزز احباط قطاع الشباب وعدم ثقته بالمؤسسات والبنى القائمة من خلال أداء المنظمات الأهلية أيضاً التي اصبحت محط انتقاد قطاعات واسعة من الشباب، ابرزها مظاهر البذخ والرواتب المرتفعة عند بعض من نخبة العمل الأهلي وغياب الديمقراطية والتجديد في التركيبة القيادية والاعتماد على المشاريع الممولة من المانحين والفجوة الواسعة مع الفئات الاجتماعية التي من المفترض ان تمثلها تلك المنظمات وتدافع عن حقوقها بدلاً أن تعمل على دمجها بالخطط والبرامج والتنفيذ، وتحويل معظم

العاملين بالعمل الاهلي إلى موظفين بدلاً من ان يكونوا نشطاء اجتماعيين والابتعاد نسبياً عن الهم الوطني والانشداد إلى أجندة المانحين فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع سواءً ذات العلاقة ببرامج الاغاثة أو التنمية أو الخدمات أو فيما يتعلق بقضايا الجندر والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان، والتركيز على المهنية على حساب الطوعية والمبادرة.

إن فقدان الثقة بالمؤسسات القائمة سواءً السلطة أو الاحزاب أو النقابات أو المنظمات الأهلية دفع الشباب إلى التحرك بصورة منفردة متجاوزين كل تلك الأطر التي كانت تردد الشعارات المعبرة عن حقوق وتطلعات الجماهير بأبعادها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، حيث برز عبر مسار وسلو الانشداد إلى الحالة النخبوية التي تقولبت في اطار من المصالح الخاصة بحيث افقدتها القدرة على الابداع والتجديد وتم بها خلق هوة واسعة بينهما وبين الجماهير، وخاصة بين صفوف الشباب، علماً بأن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب وانسداد الافق وفقدان الامل ساهم ايضاً في اصرار الشباب على التحرر والتمرد والانتفاض في مواجهة الاحتلال فقد أحسن الشباب صنفاً في توجيه طاقاتهم في مواجهة الاحتلال، لأن ذلك ساهم في اعادة صياغة المعادلة على قاعدة شعب يقاوم الاحتلال وأن جميع الاراضي الفلسطينية محتلة وليست متنازع عليها وفق تصنيفات أو سلو الذي جزء من وحدة الاراضي الفلسطينية، وبأننا لسنا في مرحلة مفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود واستغلتها اسرائيل لفرض الوقائع الجديدة على الارض عبر تكتيف الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري والسيطرة على الأراضي، وتهويد القدس إلى جانب الاستمرار في عزل وحصار قطاع غزة وتعزيز الممارسات العنصرية تجاه الفلسطينيين المقيمين في مناطق ٤٨، أي ان المعادلة اصبحت باتجاه شعب يكافح ويرفض القهر والاضطهاد والاستعمار والاستيطان والاستلاب والتمييز العنصري، بما أنه ما زال يمر في مرحلة وطني وليس في مرحلة بناء المؤسسات أو تحقيق الدولة، كما يرفض محاولات فرض فكرة الدولة اليهودية النقية العرق، التي تعزز الطائفية والعنصرية على حساب مفاهيم المواطنة المتساوية المبنية على عدم التمييز.

يرفض الشباب في رسالتهم الانتفاضية السلام الاقتصادي وطريق المفاوضات كخيار وحيد والذي جرب لمدة ٢٢ عاماً، كما يؤكدون في رسالتهم على عدم الايمان بالبنى المؤسساتية والحزبية والنقابية والأهلية القائمة، إلى جانب رفضهم للانقسام واحباطهم من محاولات تحقيق المصالحة، خاصة بعد فشل كل المحاولات الرسمية والشعبية باتجاه انتهاء الانقسام ومنها الحراك الشبابي الذي تم في ٢٠١١/٣/١٥ تحت شعار «الشعب يريد انتهاء الانقسام» وبعد ان تبين حرص الحزبين المتصارعين على السلطة والحكم والابتعاد عن الوعود التي قطعوها للجماهير اثناء العمليات الانتخابية التي تمت اضافة إلى انشدادهم للمحاور الاقليمية والدولية على حساب الأولويات المحلية والمجسدة بترتيب البيت الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية.

ما زال الرئيس ابو مازن يراهن على الخيار التفاوضي والأمريكي تحديداً، وبالحد الاقصى الجهود



الدولية تحت شعار «التدويل» وبالمقابل فإن حركة حماس ما زالت تراهن على حركة الاخوان المسلمين وامكانية استعادة مكانتها ونفوذها ببعض بلدان الاقليم بناءً على عدم استقرار حالة الحراك والاضطراب الذي يشهده الوطن العربي، إلى جانب استمرارية الرهان ولو بصورة جزئية على التدخلات القطرية أو التركية لاحداث اختراق مع الاسرائيليين لضمان انتهاء الحصار في قطاع غزة وذلك وفق مشاريع تشمل بناء ميناء ومطار ومسار يمكن من الحركة والتنقل، في تجاوز لحالة الاغلاق المشدد، الذي حول القطاع إلى سجن كبير نتيجة لذلك، وربما تراهن حركة حماس أيضاً على امكانية زيادة نفوذها بالضفة بسبب حالة الحراك الشعبي الراهن، بما يعزز من فرصها المستقبلية للوصول إلى مقاليد الحكم.

إن استمرار الصراع بين حركتي فتح وحماس، والذي اصبح واضحاً أنه في أحد مظاهره يشكل صراعاً على السلطة حيث يخشى أحدهما من الآخر، في اطار استمرارية الانقسام فالسلطة تخشى من استمرارية، وتواصل الموجة الانتفاضية الراهنة، بحيث تخرج الأمور عن سيطرتها بسبب الامتيازات والمكاسب التي حققتها بعض النخب في اطار الارتباط بالسلطة سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو امنياً أو على مستوى المكانة الاجتماعية، كما تخشى من استمرارية الحالة الراهنة وتصاعدها، والذي ربما يمكن حماس من السيطرة على العديد من المربعات والمساحات في الضفة، بالوقت الذي تخشى حماس من تداعيات التوصل لهذه الموجة وبأن تنعكس بالسلب على قطاع غزة مستذكرين تجربة ٢٠١٤ عندما بدأت الأحداث بالضفة على خلفية حرق الطفل ابو خضير في أعقاب اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين بالخليل، حيث استدارات الامور بعدها باتجاه القطاع الذي شنت عليه قوات الاحتلال عدواناً وحشياً لمدة ٥١ يوماً مارست به كل أشكال القمع والتنكيل، والتي استشهد بها حوالي ٢٢٠٠ شهيد وجرح حوالي ١١ الف جريح إلى جانب تدمير البنية التحتية والمرافق الانتاجية والبنى المؤسسية بما خلف مئات العائلات التي تبحث عن مأوى وعمق من صعوبة الاوضاع الانسانية في قطاع غزة من حيث ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بصورة قياسية في اطار استمرارية حالة العقاب الجماعي المجسدة بالحصار المشدد على القطاع المفروض منذ أكثر من ٨ سنوات، كما تخشى الفصائل الاخرى من الانخراط الفعال في الموجة الانتفاضية الراهنة بسبب عجزها وضعفها وحرصها على الاحتفاظ بالمكانة والنفوذ الذي تحقق عبر انخراطها بالسلطة ومخاطر انعكاسات ذلك عليهم، خاصة في ظل ضعف الحاضنة الجماهيرية لتلك الأحزاب وتآكل العديد منها.

لقد أدى صراع الأحزاب الرئيسية في اطار استمرارية الانقسام من جهة إلى جانب ضعف وعجز وترهل الاحزاب الأخرى إلى الاخفاق في تشكيل قيادة وطنية موحدة تقود وتوجه هذا الحراك « الانتفاضي » بما تركها إلى بعدها العفوي والارتجالي غير المنظم الأمر الذي أدى إلى انحسار حالة المشاركة الجماهيرية إلى جانب التركيز على شكل السكنين والدهس كمارسات فردية بدون عمق المشاركة الشعبية التي تعتبر المظهر الرئيسي لأي تحرك يندرج في اطار توصيف الانتفاضة، حيث تراجعت هذه المشاركة الشعبية «المقاومة» على نقاط التماس والحوار لصالح الأنشطة الفردية.

إننا نشهد حالة من تهرل وتكلس وتراجع وعجز القديم في اطار النظام السياسي والحركة الوطنية وعدم ولادة وبروز الجديد، بما يؤثر لحتمية وضرورة ملئ الفراغ التي تكرهه الطبيعة والتي تؤثر إلى ضرورة وأهمية الشروع في تأسيس وتفعيل حركات اجتماعية ديمقراطية بأفق وطني غير فتوي يوحد الطاقات الشبابية والنسوية وغيرهم من الفئات الاجتماعية للنضال الوطني.

إن التجربة الريادية للحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية يمكن استلهامها في هذا الاطار والتي على ضوءها يمكن البدء في تشكيل أطر ذات طبيعة مهنية ومتخصصة تحشد وتعبأ وتنظم القطاعات الاجتماعية وتزج طاقاتها في أنوية الكفاح الوطني وتبدع أشكال كفاحية نوعية جديدة تستند إلى وسائل الكفاح الشعبي والسلمي كالمقاطعة والمقاومة الشعبية وتجنيد قوى التضامن الشعبي الدولي، وتعزيز أو اصر العلاقة مع الحركات والأطر الشبابية وغيرها المناصرة لقضية شعبنا.

نحن بحاجة إلى ولادة الجديد «الوطني بالمفهوم العريض والواسع» والبعد عن التطلعات الذاتية والفتوية والذي يجمع بين العمل الوطني والديمقراطي وعبر إدارات ديمقراطية مرنة ولا مركزية ليس لها رأس وبنية مركزية وهرمية بيروقراطية تجاوزتها حركة الزمن وخاصة في ظل عصر الانترنت والتواصل الاجتماعي الذي من الممكن أن تعزز به آليات التواصل الأفقي واللامركزي بدلاً من المركزية المقيتة التي لم تعد صالحة لإدارة الحركات الاجتماعية والسياسية خاصة إذا ارادت اتباع المنهجية الديمقراطية التي لا غنى عنها باتجاه توحيد وحشد الطاقات وعلى قاعدة تستطيع أن تشعر الجميع بالملكية الجماعية والديمقراطية للاطار الاجتماعي المحدد بعيداً عن الفتوية والذاتية التي أصبحت تسم طابع الحركات السياسية المتقدمة.

تستطيع بعض الاحزاب السياسية إذا ارادت التعلم من تجربة الحراك الراهن عبر تجديد ذاتها والابتعاد عن التركيبة الإدارية والبيروقراطية للسلطة وإعادة صياغة ذاتها باتجاه احتضان حركات اجتماعية ديمقراطية تحشد الطاقات وخاصة من قطاع الشباب، إلا أن عدم القدرة على تحقيق ذلك لأسباب القدم والتهزل والمصالح وعدم الرغبة بالتجديد فإنه سيؤدي وبالضرورة إلى انشاء الجديد الذي سيعبأ الفراغ.

إن عدم النجاح في ولادة الجديد الوطني والاجتماعي الديمقراطي سيؤدي إلى تعبئة الفراغ من قوى مصلحة لها أجندها الذاتية وارتباطاتها الخاصة البعيدة عن تطلعات وألويات ومطالب الجماهير الأمر الذي سيؤدي إلى إيجاد البديل السلبي الذاتي النفعي بدلاً من البديل الايجابي ذو العمق الوطني والديمقراطي. بما يعنى أهمية اهتمام كل المثقفين الوطنيين والديمقراطيين للعمل باتجاه المساهمة في انشاء الجديد كبديل ديمقراطي تنويري اجتماعي وحدائي لأن ما دون ذلك سيكون البديل الذي سيعمل على تعزيز الطائفية والجهوية والعرقية ويعمق من حالة الاضطراب في مجتمعنا كما هو حادث في العديد من البلدان العربية راهناً.

## أداء الإعلام الفلسطيني في "انتفاضة القدس" (ارتقاء إلى مستوى الحدث أم ارتداد عن المهنية)

عماد سليم محسن \*

يعد إعلام اليوم بمثابة «إعلام أزمات» بالدرجة الأولى، حيث لا تخلُ نشرات الأخبار في العالم من مشاهد الدمار والقتل واشتداد وطأة العنف على الصعد المحلية والعالمية، وحيثما وجدت الأحداث الكبرى كان الإعلام حاضراً فيها، بل إن «قرون الاستشعار» عند بعض الصحفيين وبعض الوكالات الإعلامية تجعلهم يتوقعون الحدث قبل وقوعه، وتكون كاميراتهم منصوبة في انتظار أن يحمي الوطيس وتندلع المعارك، وما أن يبدأ الفعل ورد الفعل حتى تبدأ هذه الكاميرات في نقل الصورة أولاً بأول، في محاولة للحصول على السبق والانفراد والصور الحصرية، وهو ديدن كل وسيلة إعلام بغض النظر عن الأيديولوجية أو الولاء العرقي أو الديني أو غيرها من صور التمايز الإنساني.

اكتسب الصحفيون الفلسطينيون خبرة معقولة في مجال تغطية الأحداث الكبرى، مع تفاوت وتباين في نوعية هذه التغطيات تبعاً لتغير الظروف، ففي الوقت الذي اعتمد فيه هؤلاء على الكلمة المكتوبة في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، ذهبوا أبعد من ذلك إلى الصورة الفوتوغرافية خلال الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، إلى جانب كاميرا الفيديو التي كان لها حضوراً مميزاً في بعض المحطات، مثل حادثة استشهاد محمد الدرة على سبيل المثال، لكن كاميرا البث المباشر كانت سيدة الموقف في تغطية الحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة بالتحديد في أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤، وفي الحرب الأخيرة تحديداً ظهر المراسلون الفلسطينيون وهم أقرب إلى مراسلو الحروب، وبمستوى مهني معقول للغاية، وأدوا أدواراً في شجاعة استثنائية من أجل نقل الصورة ومتابعة مجريات الأحداث والوقائع، كما أدت الفضائيات الفلسطينية أدواراً متعددة في فضح السياسات الإجرامية والهمجية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، ومخططاته الهادفة للقضاء على الإنسان والأرض الفلسطينية، ولا شك أن دخول الإعلام الاجتماعي على الخط قد عزز من أدوات الفلسطينيين في المواجهة على اعتبار أنه الأسرع والأدق والأكثر فاعلية في عالم اليوم.

## الإعلام والانتفاضة

بدا الإعلام الفلسطيني خلال انتفاضة القدس، واحداً من أهم أسلحة الانتفاضة وأحد دعوماتها الأساسية، بمنحها يوماً بعد يوم الزخم المطلوب للاستمرار، لكنه ما زال حبيس الفضاء الفلسطيني وحده، ولم يتحرك بعد في اتجاهات عربية أو إسلامية أو عالمية، وتتراوح معطيات الانتفاضة على الأرض بين نشر الخبر هنا أو واقعة هناك، صورة فوتوغرافية في هذه المنطقة أو فيديو مصور في تلك، وهكذا، دون أن يتجاوز هذا الإعلام حدود الوقائع باتجاه مساحات الأهداف التي ينبغي على الإعلام يوظف لها القواعد الشعبية، واللافت هنا أن الإعلام الفلسطيني هو انعكاس للخطاب السياسي الفلسطيني الذي لم يحدد بعد هوية هذه الانتفاضة ونوعية التحرك لاستثمارها بما يحقق أهداف الشعب الفلسطيني.

يتوجب على الإعلام الفلسطيني قبل أن يشرع بتقويم سلوكه تجاه انتفاضة الشعب الفلسطيني أن يحدد فيما إذا كانت هذه الانتفاضة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وتطبيق حق العودة لأكثر من أربعة ملايين لاجئ إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها عام ١٩٤٨، أم أن الأمر لا يعد مساراً لحراك يقود مجدداً إلى طاولة المفاوضات أو حراك من شأنه تخفيف الضغوط عن فصائل لا تعيش شهر عسل مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أسئلة برسم السياسة قبل أن تكون برسم الإعلام الذي يعد في مجموعه إعلاماً ذو طبيعة حزبية، من هذه الناحية أو تلك.

أمام واقع الخطاب الإعلامي منذ اندلاع الانتفاضة قبل شهرين وحتى الآن نجد أن الخطاب الإعلامي الفلسطيني خطاب لم يصل في ذروته لدرجة الوعي والإدراك للمتغيرات التي يعيشها الشعب الفلسطيني أو لخلق حالة من الانسجام بين كافة القوى والأطر الفلسطينية المشاركة في فعاليات الانتفاضة، فثمة خلاف حتى اللحظة على اسم الانتفاضة، فتارة يظهر على أنه «حراك شعبي» وتارة أخرى «انتفاضة القدس» وثالثة «هبة جماهيرية» ورابعة «تصعيد ميداني»، وبطبيعة الحال فإن هذه التسميات رهينة بمواقف الأحزاب والفصائل التي تقف خلف الفضائيات والإذاعات والصحف اليومية والمواقع الإخبارية، وكل تسمية تشير إلى سقف التوقع من هذه الانتفاضة أو المآلات التي يمكن أن تصل بها.

## الخطاب الإعلامي

من الطبيعي أن يبدو الخطاب الإعلامي الفلسطيني غير موحد في هذه الظروف، بل إن الحالة المستحيلة هو وجود خطاب إعلامي فلسطيني موحد وبرؤية واحدة، لأن ذلك ضد طبائع الأمور، فمن المنطقي أن يكون هناك تباين في وجهات النظر، وفي المجتمعات الديمقراطية والمتحررة، لكن الواقع الفلسطيني

والتحديات التي تواجهها القضية الوطنية تستوجب الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم في الخطاب الإعلامي، فاختلاف الخطاب حد النزاع أو الصراع في ظل الاحتلال والعدوان على شعبنا هو ظاهرة غير صحية على الإطلاق، بينما يبدو الخطاب المعادي لشعبنا موحداً ويعرف هدفه جيداً ويسعى إليه بكل مثابرة واجتهاد، فالسلطة لها خطاب إعلامي، والفصائل والقوى والأحزاب الفلسطينية لها خطاب إعلامي آخر، والشباب الفلسطيني له خطابه، وعليه بدأ إعلامنا في حالة من الضعف والترهل والتشتت والعفوية التي تقود إلى العبث أحياناً نتيجة حالة الانقسام الواضح من الهدف السياسي للانتفاضة ورسالتها من جهة، وغياب الرؤية والبرنامج السياسي والكفاحي الفلسطيني الموحد من جهة ثانية، والذي أدى بدوره إلى خلق حالة من الإرباك والتخبط الواضح للتوجهات والرؤى المعبرة عن الانتفاضة والغايات المرهونة بها في حال استمرارها وتساعد وتيرة فعاليتها.

لا يختلف اثنان على الأداء الإعلامي الفلسطيني يواجه مشكلة معقدة وهي ازدواجية الخطاب السياسي وعدم الانسجام والوضوح، وهذا يتطلب أن يكون هناك خطاب سياسي واحد موحد وثابت بعيداً عن التضارب والتنافر في إبداء المواقف، ويرتكز في أساسه على استمرار الانتفاضة والمقاومة وتفعليلها، ويعود تعثر الخطاب الإعلامي إلى الانقسام الذي تعانیه الأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، وهو انقسام عطل كل سبيل للملمة ما تبعثر من قوانا الحية، وترك آثاراً لن تمحى بسهولة وجروحاً لن تندمل إلا بعد وقت طويل، وكان الإعلام الحزبي شريكاً في تصفية الحسابات الفصائلية والحزبية، بل وأوغر الصدور وحرّض واصطنع الدسائس وكان سبباً أساسياً في إراقة دماء بريئة، والغريب أن إعلامنا ما زال يدور في نفس الحلقة، في انفصام غريب عن الواقع، ففي الوقت الذي يدفع فيه رفاق مهند حلبي أرواحهم من أجل القدس والأقصى، وتنزف الدماء بغزارة على الأرض في كل ربوع الوطن الفلسطيني، لم يتجاوز الخطاب الإعلامي الفصائلي مربع الانقسام، وما زال إعلام حماس يصور فتح على أنها شريك في قمع الانتفاضة، بشكل أو بآخر، بينما يواصل إعلام فتح التأكيد على أن حماس تكيل بمكيالين في مسألة المقاومة التي تريدها مشتتة في الضفة مع ضمان الهدوء التام في القطاع، وفي الوقت الذي يتحدث فيه إعلام حماس عن أن غاية السلطة من هذه الانتفاضة تحسين شروط التفاوض مع الاحتلال، يصير إعلام فتح على أن حماس ترى في هذه الانتفاضة فرصة سانحة للانقضاض على السلطة في الضفة الغربية بعد أن يتم تقويضها على يد الاحتلال حال استمرار فعاليات الانتفاضة، تماماً كما فعلت في قطاع غزة منتصف العام ٢٠٠٧.

## مهمات عاجلة

أقل ما يمكن أن يقدمه الإعلام الفلسطيني في هذه المرحلة هو أن يستنهض ذاته أولاً، ومن ثم يبدأ في تقديم إسهاماته في إيصال صوت الانتفاضة وصورها وفعاليتها إلى العالم الخارجي، ومنه إلى الشعوب العربية باعتبارها الظهير الأساسي للشعب الفلسطيني في رحلة كفاحه، وينبغي على هذا الإعلام أن

يستند إلى رؤية قوامها وجوب استمرار الانتفاضة ودعمها بشتى السبل، وتطوير أشكالها بما يخدم صمود الشعب وأهدافه الوطنية المشروعة، وهنا تقع مسؤولية كبيرة على الصحفيين الفلسطينيين والمشتغلين في الإعلام، بانتقاء ألفاظهم ومصطلحاتهم ومفرداتهم، وألا ينساقوا خلف المعلومات الأولية التي ترشح من هذه الجهة أو تلك، وشاهدنا كم مرة وقع إعلامنا ضحية أخبار كاذبة، فعندما يقتل المستوطنون أو جنود الاحتلال فتى فلسطيني بدم بارد لمجر الاشتباه، نجد أن بعض مؤسساتنا الصحفية تسارع إلى اعتبار الأمر عملية بطولية كان هدفها طعن أحد المستوطنين أو أحد الجنود، ومؤخراً فقط بدأنا نقرأ مفردة «بزعم محاولة طعن جندي»، وهو أمر يضع الخبر في منطقة وسط بين محاولة الطعن أو القتل بدم بارد، كما أن لدينا حاجة ماسة إلى تفتيد الرواية الإسرائيلية، ومن ثم البدء بهجوم إعلامي يفضي إلى عزل دولة الاحتلال الصهيوني، ورفع مستوى الإعلام الفلسطيني المقاوم والمناهض لسياسة التطبيع، وتحويل المشروع الإسرائيلي إلى مشروع خاسر من خلال البدء بحملة عالمية تستقطب المناصرين من كل أصقاع الأرض بهدف هدم جدار الفصل العنصري، وهو جدار يمتد العمل فيه إلى ما يزيد عن اثنتي عشرة سنة، وكلف ميزانية الاحتلال مليارات الدولارات، ورهان تحدي هذا الجدار كفيل باستقطاب آلاف المتضامنين مع القضية الفلسطينية وهدمه إلى الأبد.

يتوجب على الإعلام الفلسطيني أن يتوقف عند اعتداءات الاحتلال بحق الطواقم الصحفية التي تغطي الأحداث في الضفة وغزة والقدس من أجل ترويعهم والضغط عليهم لوقف التغطية الإعلامية، ونقل تفاصيل الجرائم المتواصلة التي تُرتكب، وهذا يتطلب نشاطاً إعلامياً فلسطينياً، واعياً ومدروساً لدى المؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤوليتها في إدانة جرائم الاحتلال، واستهدافها المنهج للصحافيين، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية الصحافيين.

## الإعلام الاجتماعي

تعد مواقع التواصل الاجتماعي اليوم إحدى أهم روافد الزخم الذي تكتسبه الانتفاضة الفلسطينية، فعلى وقع الأغاني الوطنية، وعلى صوت مذياعي الأخبار، يدعم أولئك الجنود المجهولون الانتفاضة الثالثة في الضفة المحتلة ومدينة القدس، بعد أن تفرغ نشطاء الإعلام الاجتماعي لنصرة قضية وطنهم، وأشعلوا وقود التأثير وبناء الدافع من خلال منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً الفيس بوك، باعتباره الأكثر استخداماً في الأراضي الفلسطينية، حيث يلعب الإعلام الاجتماعي دوراً قوياً في التحريض على الانتفاضة، ونقل عدوى الطعن والاشتباك إلى كل مدن الضفة الغربية، فمن خلال متابعة حسابات شهداء الانتفاضة أمثال الشهيد مهند حلبي وفادي علون ثارت ثائرة الشباب في الضفة، وبدأت العمليات المتتالية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتتميز شبكات التواصل الاجتماعي في أنها أسرع الوسائل الإعلامية في إيصال الخبر والصورة والفيديو، الذي يساهم مساهمة كبيرة في بث روح الانتفاضة والمقاومة بين الشبان والنشطاء عبر هذه المواقع.

جاء رد الاحتلال سريعاً على ما ينشره النشطاء الفلسطينيون على مواقع التواصل الاجتماعي عن الانتفاضة، بشكل دفع أجهزة الاحتلال الأمنية إلى تفعيل وحدة خاصة بمراقبة موقع فيس بوك ومستخدميه من الفلسطينيين، في محاولة لكشف نوايا الشباب من جهة، ومحاولة خلق حالة اختراق من خلال الأسماء الوهمية لعدد من الضباط الذين يتقنون اللغة العربية، بهدف مراقبة حسابات النشطاء والمحررين الميدانيين والتعرف على هوياتهم ومخططاتهم لتفادي تنفيذ عمليات استشهادية، حيث لوحظ في الفترة الأخيرة أن الكثير من الشباب الثائر والمنتفض يعبر عن مشاعره على مواقع التواصل الاجتماعي وينطلق للميدان.

تعالت في إسرائيل أصوات تنادي بوقف خدمة الانترنت عن الأراضي الفلسطيني، وهذا له معنى واحد، أن مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الفلسطينية قد أدت دوراً مميزاً في تحقيق وجع حقيقي للمحتلين، كما تعالت أصوات أخرى تطالب إدارة موقع فيس بوك إلى تعطيل خدماتها لسكان الأراضي الفلسطينية، لكن عالم التقنية اليوم، وهو عالم يحتل فيه الفلسطينيون موقعاً متقدماً نسبياً مقارنة ببلدان المنطقة، سيسمح طيلة الوقت بإيجاد البدائل المناسبة فيما لو أقدم المحتلون على ارتكاب حماقات من نوع تعطيل خدمة الفضاء الإلكتروني، أو الذهاب بعيداً في مواجهة تكنولوجيا ما تزال اليد الطولى فيها للشباب المنتفض.

يرغب الاحتلال في معرفة الأفكار التي يتداولها الشبان فيما بينهم على صفحات التواصل الاجتماعي، والخطط التي يعتزمون بها مقاومته، ويسعى باستخدام الدعاية والحرب النفسية إلى بث روح الهزيمة في نفوسهم، كما يجتهد المحتلون في محاولة اختراق صفحات الشبان على مواقع التواصل الاجتماعي، أو حذفها لو أمكن له ذلك، بدعوى أنها تدعو للتحريض والقتل المباشر، ويلجأون إلى إدارة هذه الشبكات من خلال التبليغ عن أن محتوى صفحات الشبان تحمل دعاوى قتل ومواجهة وتحريض على العنف.

يعرف الشباب الفلسطيني، المهتم بالإعلام الاجتماعي، أن شبكات التواصل قادرة على إحداث التغيير، وأنها وسيلة مناسبة جداً لتحريك الجماهير، ولديهم تجارب عربية مهمة على هذا الصعيد، وعندما ترتبط المواد المنشورة بحقيقة سلوك المحتل على الأرض، والإجراءات الظالمة التي يقوم بها المحتلون بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومدنه وقراه ومخيماته، تصبح الدعاوى على هذه الشبكات وجهة ومنطقية، وبالتالي ساهم الإعلام الاجتماعي بشكل كبير في إشعال فتيل الانتفاضة، ولدينا يوماً عشرين الشواهد على الأثر الذي تركته الصور والفيديوهات والأخبار المنقولة على الشباب الفلسطيني الذي ينادي على مدى الساعة بضرورة الوقوف عند جرائم المحتل والتصدي لها بكل وسيلة ممكنة ومتاحة.

## صحافة النشاط

تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بأنها تساعد في إظهار الحقيقة أولاً بأول، بخلاف الوسائل الأخرى التي تعتمد على شهود العيان والادعاءات من هذا الطرف أو ذاك، ولمسنا ذلك بوضوح في أكثر من عملية قتل بدم بارد، أو إعدامات ميدانية تقوم بها قوات الاحتلال أو مستوطنيه بحق العزل دون جريمة ارتكبوها، بل وشاهدنا كذلك عمليات التمويه التي قام بها مستوطنون بوضع سكين بجوار جثث الشهداء الفلسطينيين كي يبرروا قتلهم، وهنا تزداد وتيرة الانتفاضة بتفاعل الشبان مع هذه المعطيات، ورؤيتهم للتلفيق المتعمد الذي تقوم به قوات الاحتلال وجموع المستوطنين.

لا شك أن صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في مواجهات ملحمة مع الاحتلال خلال السنوات الماضية قد أعطى دافعية للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس بأنه قادر على المواجهة وتحقيق انتصار، ويزداد زخم الأمر مع دخول نشطاء الإعلام الإعلامي الغزيين على الخط، من خلال مشاركات تشعل حماس أشقائهم في الضفة والقدس للمواجهة والتفاعل والتحفز لاستمرار فعاليات الانتفاضة والتصدي للمحتل في كل بوئر التماس.

ينطلق الإعلاميون الفلسطينيون في فضاءات عدة بحثاً عن وسائل تقودهم إلى نقل رسائلهم، وبالذات تلك التي لا تتطلب تواجداً أمام أجهزة الكمبيوتر أو الكمبيوترات المحمولة، ويكفي فقط اتصالها بشبكة الانترنت عبر الهواتف الخلوية، وهنا يدخل تطبيق الواتساب بقوة من خلال استخدامه عبر النشطاء الفلسطينيين، وبالتالي فإن دور مجموعات التواصل الاجتماعي على تطبيق الواتساب من أكثر الطرق فعالية في نشر الأخبار والصور والفيديوهات، خاصة أن هناك الكثير من شباب الضفة أصبح لديهم حسابات واتساب ولديهم تفاعل كبير عليها، إلى جانب مجموعات الأخبار التي تنشأ سواء بين الأصدقاء أو النشطاء أو الإعلاميين، وهم يضعون أعضاء مجموعاتهم أولاً بأول في صورة كل جديد في المناطق الفلسطينية المنتفضة.

أكثر من وضع الاحتلال في حالة من التخبط تجاه الانتفاضة الحالية، هو أنها ليست انتفاضة حزبية، فالعمليات فردية بشكل كبير، ولا يوجد ملفات للمنفذين لدى أجهزة أمن الاحتلال، ناهيك عن أن من يقومون بها هم من الشبان الصغار الذين لم يكونوا في حسابات المحتل من قبل، ويصر الخبراء على أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت هي المحرك الأبرز لهؤلاء للقيام بعملياتهم، وباتت هذه المواقع تمثل هاجساً للاحتلال ومستوطنيه، بحيث سارعت أجهزة الاحتلال إلى تمرير قوانين وإنشاء وحدات وتشكيل خلايا للمواجهة ذات الطابع التكنولوجي والإعلامي، وبات منشور على صفحة فيس بوك أو صورة أو تغريدة على موقع تويتر كفيلاً بزعج صاحبها لمدة عشرة أشهر في سجون المحتل، لكن كل هذا لم يمنع استمرار الشباب في التحدي من خلال تكثيف عمليات النشر والاندفاع نحو تأجيج شعلة



الانتفاضة، على اعتبار أن كل واحد منهم يعتقد أنه بتغريدته أو صورته أو منشوره يساهم ولو بالنذر اليسير في مشروع مقاومة المحتل.

## تبني الانتفاضة

المهمة الأصعب اليوم أمام الإعلاميين الفلسطينيين هي تمرير الانتفاضة في العقل الجمعي الإنساني، وليس المقصود هنا أن نلجأ من جديد إلى «خطاب المظلومية» الفلسطيني، بل أن ينتقل الخطاب إلى لغة تحد صارخة للاحتلال، فطالما أن القانون الدولي يجرم الاحتلال والاستيطان، وطالما أن هناك قرارات من الأمم المتحدة تعتبر الاستيطان عملاً إرهابياً، فلم لا يكون خطاب الفلسطينيين بأنهم «يحاربون الإرهاب»، وأنهم ينشطون لإنهاء آخر احتلال على وجه الأرض، فالعالم يتعاطف كذلك مع المقاومين الشرعيين وليس فقط مع المدنيين الذين يُذبحون دون وجه حق، ولا يتطلب الأمر خروجاً عن المهنية أو تجاوزاً لأخلاقيات مهنة الصحافة، بل العكس، يتوجب على الإعلاميين الفلسطينيين أن يذهبوا بعيداً في موضوعيتهم ودقتهم في نقل الأحداث وتقديم الحقيقة للعالم دون رتوش، والأمر يقتضي مجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة القادمة، أولها اقتحام عالم الإعلام الاجتماعي من بوابة الإنسانية جمعاء، والمقصود هنا تجنيد نشطاء فلسطينيين يتحدثون اللغات الأجنبية بطلاقة، ليقدموا لشعوب العالم كافة صورة المشهد الحقيقي في فلسطين، فإعلامنا الاجتماعي ما يزال حتى اللحظة محلياً، ولا يتجاوز حدود التأثير في المواطن الفلسطيني، والمطلوب أن تصل ذات الرسالة إلى الأميركيين والأوروبيين والآسيويين والأفارقة وغيرهم من شعوب العالم، وبلغة يستطيعون أن يفهموها وما لا يتنافى مع قيمهم وروايتهم السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية.

المهمة الثانية العاجلة التي يتوجب على الإعلام الفلسطيني أن يقوم بها هي التوثيق لكل حدث، بالصوت والصورة والكلمة، ونقلها إلى المؤسسات الحقوقية التي يتوجب عليها مخاطبة كل المنظمات الدولية والجهات الحقوقية في العالم، بما فيها الاتحادات الدولية والأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات تخص المدنيين وتخص حالات الجرم ضد الإنسانية، والمنظمات الدولية والإقليمية، لإدانة الاحتلال ومسؤوليه بسبب جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني، ومن ثم الانتقال إلى ساحات المواجهة الإعلامية وبالذات تلك التي يغلب عليها تبني الرواية الإسرائيلية.

آخر المهمات المطلوبة من الإعلام الفلسطيني، ويمكن أن يكون أول المطالب لو شاءت الساسة ذلك، هو استغلال فرصة الانتفاضة، وانتهاز خصوصيتها في قلب كل فلسطيني، من أجل توحيد الخطاب ذو الطابع الوطني، بعيداً عن مفردات الانقسام، بمعنى أن يكفّر الإعلام الفلسطيني عن خطاياهم بحق وحدة الوطن طيلة سنوات، وأن يتجاوز الإعلاميون في صحفهم ومجلاتهم وإذاعاتهم وفضائياتهم ومواقعهم الإلكترونية والإخبارية وصفحاتهم على شبكات التواصل الاجتماعي كل ما من شأنه أن

يعيد إلى الأذهان لحظات الفرقة والتشنج الحزبي والمصطلحات التي يطلقها هذا الفريق أو ذاك، وأن ينهض الإعلام بمسؤولية اجتماعية ليقوم بدوره في مواجهة شعبية ستطول مع الاحتلال وسيدفع فيها الجميع الثمن، ولا عزاء ولا تبرير ولا عذر لأحد في ذلك، فالشعوب على دين إعلامها، وبالتالي فإن ذهب الإعلام باتجاه الوحدة انحازت له النخب السياسية مجبرة لو لم يكن الأمر بإرادتها، وعلينا أن نفعل ذلك قبل فوات الأوان، لأن الانتفاضة مستمرة، والشبان الذين اکتبوا بنار الانقسام، وفقدوا الثقة بالأحزاب والفصائل والساسة، وأغلقت الأبواب في وجوههم لن ينتظروا طويلاً، ولن يرحموا من لعب بمستقبلهم وجازف وغامر، ولم يكثر يوماً لمعاناتهم وأسرههم، وسيكون غضبهم القادم في مواجهة من أرادوا لهذا الوطن أن يظل يئن تحت وطأة احتلال كان الانقسام وما يزال أحد دعومات وركائز بقائه واستمراره إلى اليوم.

## التنمية في السياق الكولونيالي

غسان أبو حطب \*

"إذا كنت محايداً في حالات الظلم، فإنك تكون قد اخترت طرف المضطهد (بكسر الهاء)"  
ديزموند توتو

لقد أفضى المشروع الصهيوني الكولونيالي إلى اجتثاث منهجي لإمكانيات تطور فلسطين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وجغرافياً وسكانياً، لا سيما أن هذا المشروع قام على مركبات متفاعلة تعبر عن أقصى درجات نفي الآخر، فالجغرافيا يتم احتلالها، فيما يجري تزيف التاريخ واستئصال الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، الذي بات منذ بدايات هذا المشروع الصهيوني عرضة للتفتيت والتجزئة والتطهير والإبادة العرقية.

إن أي احتمال لإحداث تنمية حقيقية (إنعاقية) في سياق الاحتلال يخضع لإعاقة متعمدة وممنهجة من قبل بنى السلطة المهيمنة التي يفرضها المضطهد لإدامة نظام الهيمنة، وبالتالي فإن المقاومة الفعالة تصبح أداة لا غنى عنها لتفكيك العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق تنمية، بالإضافة لوظيفتها في التمكين والأنسنة.

وهناك فرق بين التنمية كمصطلح سياسي وطني يعتمد نموذجاً أصيلاً من الداخل ويهدف إلى تعزيز صمود الفلسطيني على أرضه كما أن اعتبار "التنمية" مشروعاً حضارياً مجتمعياً ووطنياً يشمل مختلف جوانب وأبعاد حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي نتاج تفاعل جدلي بين عوامل داخلية تمثلها من جانب فئات وقطاعات المجتمع الفلسطيني بعلاقتهم بالنظام السياسي، وعوامل خارجية يمثلها الاحتلال الصهيوني وسياساته التعسفية من جانب آخر، ومؤسسات التمويل الأجنبي من جانب ثالث، وبين التنمية كمصطلح معياري، يعمل على تبني وجهة نظر الاقتصاد كركيزة لعقيدة التنمية، فراضاً مسافة فارقة مع السياسة بعدها الوطني، ومستنداً إلى أرضية ما يسمى "المهنة"، وهذا الأخير هو السائد

في دول العالم الثالث والمحكوم. منظور الليبرالية الجديدة المعتمدة على ركائز ثلاث: الحكومة المصغرة، تبني فلسفة اقتصاد السوق، تحرير التجارة، وتدور الأفكار الأساسية لمنظور الليبرالية الجديدة حول ضرورة ضبط التوازن النقدي والمالي للدول النامية عن طريق تخفيض العجز في الموازنات العامة ومحاولة السيطرة على التضخم واستخدام أسعار الفائدة المناسبة وتحديد أسعار الصرف على نحو أكثر واقعية، وتشجيع دور القطاع الخاص مع مزيد من الاعتماد على مؤشرات السوق، وقد عرفت مجموعة هذه الترتيبات من قبل البنك والصندوق الدوليين باسم "توافق واشنطن" (Washington Consensus)، وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن أخذت منذ الثمانينات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والاعتماد على مؤشرات السوق، والاتجاه نحو التصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتخفيض القيود على النشاط الاقتصادي، فقد اتجهت السياسات الاقتصادية لمعاملة الدول النامية معاملة قريبة من الدول المتقدمة والتخلي عن المقولات التي ترى أن أوضاع الدول النامية تتطلب معاملة خاصة: حماية الصناعات الوليدة، فرض قيود على النشاط الاقتصادي، دور أكبر للدولة في الإنتاج، ولقد أكدت التحولات الجارية على مستوى الوطن العربي وفي القلب منه الضفة الغربية وقطاع غزة بأن هذا النموذج النيوليبرالي يعاني من أزمات هيكلية متعددة، فهذه التطورات دفعت دول المنطقة إلى خارج مسار التنمية المعتمدة على الذات، فالمجتمعات العربية اليوم ومجتمعنا الفلسطيني تعاني من تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق، كما تعاني من التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب الصراعات والحروب الطائفية والمذهبية، وفي حالتنا الفلسطينية استطاعت دولة الاحتلال الصهيوني تحويل غزة إلى معسكر اعتقال يعاني سكانه من هبوط حاد في مستويات المعيشة، وتآكل في موارد الرزق وتدهور البنية الأساسية والتراجع الملحوظ بتوفير الخدمات الحيوية كالصحة والمياه والصرف الصحي... إلخ.

وذلك بفعل الحصار الخانق الذي تفرضه دولة الاحتلال المهيمنة على الشعب الفلسطيني بغزة، كما أن هناك العديد من التحديات التنموية المتمثلة في محدودية سوق العمل ارتباطاً بالأعداد الهائلة للقوى المؤهلة للانخراط بسوق العمل عدا عن التشوهات البنيوية في سوق العمل بفعل التبعية المقيتة للاقتصاد الاحتلالي، وكذلك تحديات الأمن الغذائي وغيره من التحديات التنموية، مما يؤكد على أن المسار المغلوط للتنمية أفضى إلى مأزق تنموي خطير تآكلت فيه الموارد المالية والإرادة الوطنية وتعرض المجتمع العربي لخلل اقتصادي واجتماعي بين سقوف الثروة المرتفعة للقلّة وضياح الكثرة في ردهات الفقر والفاقة والحرمان، مما جعل هذه المجتمعات مضغّة سهلة للضغوط وفرض شروط الهيمنة وقبول التبعية والهامشية، ونشوء فئات طفيلية، وانتشار الفساد والفقر والبطالة، لدرجة أصبح معها الوطن العربي في أحسن أحواله يمضي إلى التخلف بشكل نسبي، وفي أسوأها بشكل مطلق.

وتشير الوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى أنه (على الرغم من تدفق المساعدات الضخمة إلى "الأراضي الفلسطينية المحتلة" يظل الزحف نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية بطيئاً، بل إن الأوضاع تزداد سوءاً مع ارتفاع مستويات الفقر والجوع وتراجع وضع الصحة والتعليم والبيئة).

كما وتشير مؤشرات التنمية بأن المجتمع الفلسطيني تحول إلى مجتمع فقير، وأصبحت ظاهرة الفقر من أخطر التحديات خاصة أنها ظاهرة بنيوية ترتبط ارتباطاً عضوياً بسياسات الاحتلال نتيجة إغلاق السوق الإسرائيلي بوجه العامل الفلسطيني، وسياسة الحصار والتضييق على الحركة بسبب الحواجز وجدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى الحروب الثلاثة التي شنها الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة، وقد كانت أشدها الحرب الأخيرة عام ٢٠١٤، ومقارنة بسيطة بين حجم الخسائر ما بين حربي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و حرب تموز ٢٠١٤، نلاحظ بوضوح :

« على صعيد الخسائر البشرية: فإن مجموع من استشهد خلال الحربين السابقتين ١٧٤٢ وأصيب ٧٤٨٨، أما نتيجة العدوان الهمجي في تموز ٢٠١٤، فقد بلغ عدد الشهداء ٢١٤٧ منهم ٥٣٠ طفلاً، و ٣٠٢ امرأة، و ٢٣ شهيداً من الطواقم الطبية، و ١٦ صحفياً، و ١١ شهيداً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبلغ عدد الجرحى طوال فترة الحرب ١١١٠٠ جريحاً، تراوحت إصاباتهم بين متوسطة وطفيفة وخطيرة، منهم ٣٠٣،٣٠٣ طفلاً و ٢،١٠١ امرأة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن ألف طفل على الأقل سيعانون من إعاقات دائم.

« على صعيد المنازل المدمرة : عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ بلغ مجموعها ٣٥،٥٥٠ بين كلي وجزئي، وخلال حرب ٢٠١٤ نلاحظ تزايد الهمجية النازية الصهيونية التي قامت بتدمير أكثر من ٦٠ ألف من الوحدات السكنية / بين كلي وجزئي. أما على صعيد تقدير الخسائر المادية، فبلغ خلال حرب ٢٠١٢ ما يقرب من ٢،٨ مليار دولار، في حين أنه خلال حرب ٢٠١٤ بلغت التقديرات أكثر من ٦ مليار دولار.

وقد تنوعت الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وهي على النحو التالي:

أولاً: أزمة بنيوية تترتب عليها خسارة سنوية في الناتج المحلي.

ثانياً: أزمة مديونية متراكمة مع فوائدها.

ثالثاً: أزمة العجز الجاري في موازنة السلطة.

رابعاً: "الأزمة بالعدوى". بمعنى كل تغيير سلبي يصيب الاقتصاد الإسرائيلي ينعكس على الاقتصاد الفلسطيني.

خامساً: "الأزمة الاحتياط" المتأتية عن تحكم إسرائيل بمفاتيح الاقتصاد الفلسطيني ليخدم سياساتها العليا.

ومع تدهور مؤشرات التنمية تحول سمسرة "صناعة التنمية" إلى نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني وهي نخبة تابعة للشبكات المعولمة لتدفقات المساعدات الخارجية، ويكمن السبب المركزي خلف تراجع عجلة التنمية إلى الفشل في تكوين فهم حقيقي وكامل لطبيعة السلطة والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يتم توصيف السيطرة الإسرائيلية على المنطقة على أنها قد صممت أساساً لتسهيل استلاب الثروات والموارد من الشعب الفلسطيني مع ضمان التوسع الاستيطاني والإخضاع الكامل للفلسطينيين بتجمعاتهم الثلاث داخل حدود فلسطين التاريخية، والاختلافات القائمة بين السياسات والممارسات التي تبناها القوة المحتلة إزاء التجمعات الفلسطينية المختلفة لا تعدو كونها اختلافات في الهوامش فقط، أما الجذور فواحدة لهذه السياسات والممارسات، وقد يبدو للبعض أن قطاع غزة بات يمثل أنموذجاً تنموياً مختلفاً، بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، وسيطرت حركة حماس على الحكم بغزة، وهذا الاستنتاج به من السداجة الشيء الكثير، فالوقائع تفيد بأن قطاع غزة يئن تحت وطأة الحصار الخانق، وتعدد به أنواع ومستويات التحديات التنموية على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية... إلخ، بحيث تشير التقارير الدولية لعدم إمكانية توافر مقومات العيش الكريم على جغرافيته إذا استمرت حالة الانهيار التي يشهدها قطاع غزة خلال الربع الأخير من العقد الثاني للألفية الثالثة.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي فصاعداً باتت الجهات المانحة الحكومية والمتعددة الأطراف تذهب تدريجياً إلى اعتناق مفهوم (التمكين) إلى جانب مصطلحات أخرى على شاكلة (التحول نحو اللامركزية) و(الحكم) و (المشاركة) معتبرة تلك المصطلحات على أنها السمة الرئيسية للمساعدة التنموية في الجنوب. وقد تزامن هذا مع تحرك نحو نموذج التنمية الليبرالية الجديد المدفوع بقوة الأسواق وما تبع ذلك بشكل مباشر من موضة اعتبار أن المنظمات غير الحكومية هي العناصر الرئيسية المحركة للتنمية... والنتيجة هي تفويض مقاومة البرنامج الليبرالي الجديد الأوسع للمؤسسات المالية الدولية.

لقد تحولت مسألة الديمقراطية إلى مشكلة مردها إلى الفرد أو المجتمع ويمكن حلها بشكل أفضل من خلال هذه الوصفة السحرية المسماة (التمكين)، ومن هنا فإن انحطاط التنمية هي خطأ ارتكبه المقموعون أنفسهم- وليس شيئاً تشكل أساساً بحكم بنى القوى المسيطرة ومن هنا فإن التحدي يصبح إطلاق سراح الطاقة الكامنة للتنمية التي يفترض أنها عنصر متأصل موجود في داخلنا والتحدي الأساسي يجب أن يتمثل في قلب وإنهاء علاقات القوى هذه. الاعتقاد- وهو ما يتعزز بشكل مثير للدهشة في السياق الفلسطيني- أنه من الممكن الانخراط في التنمية بدون قلب بنى القوى هذه لهو طريق ضلال ولا يخدم بالفعل سوى تعزيز وتقوية أواصر النظام الاجتماعي مخفياً وراءه تلك الممارسة نفسها لعلاقات القوى هذه. ويصبح

التمكين بلا مغزى إذا لم يوضع في مواجهة وفي صراع مع القوى المهيمنة.

وقد تعاملت مقولات المانحين مع الأنا الجمعية الفلسطينية من مدخلين: إعادة تشكيل الواقع أو المكان والزمان، وإعادة موضوعة الفرد الفلسطيني ضمن هذا الواقع، حيث يتشكل الواقع ضمن هذه المقولات من حيز جغرافي خرج من حالة صراع استعماري إلى مرحلة ما بعد الصراع وبناء الدولة "الوهم"، ويتميز هذا الحيز بحياة اجتماعية تعاني إشكاليات هي بمجملها إشكاليات فنية يمكن تجاوزها من خلال خبراء التنمية، ليتم بعد ذلك موضوعة الفرد الفلسطيني ضمن هذا الواقع في سياق أن الفرد والجماعة بحاجة إلى تغيير مفاهيمهم حول أنفسهم، وتم عملية التغيير بعد أن تتمكن هذه الجماعة من تقبل نفسها كجماعة مدنية تدخل في شبكة من العلاقات من خلال المنظمات غير الحكومية وتشابكاتها المعولمة، بحيث تخلق هوية معولمة للأفراد والجماعات.

في الحالة الفلسطينية، تعزز سلطان المؤسسات المالية الدولية كثيراً بسبب تمويل الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية من خلال صندوق ائتمان مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة ويديره البنك الدولي. من هنا فإن المؤسسات المالية الدولية تتحكم بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية - وعليه فإن أي فهم لعمليات التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة يستدعي التحري الكامل عن علاقات القوة المتأصلة في مؤسسات على شاكلة البنك الدولي.

هناك ناحية أخيرة في الليبرالية الجديدة يجدر التركيز عليها، ألا وهي التوسع الهائل في الأسواق المالية الذي تظهر في الضفة الغربية خلال الفترة الماضية.

ومع تزايد تضيق الخناق داخل شبكة العلاقات المالية يتم تعليم الأفراد أن يلبوا احتياجاتهم من خلال السوق غالباً عبر استئانة الأموال بدلاً من أن يقوموا بالصراع الجماعي من أجل الحصول على حقوق اجتماعية.

النقطة التي يجب فهمها هنا هي أن عملية أو سلو التي انطلقت في التسعينيات لم تفض إلى تخفيف السيطرة الإسرائيلية بل إنها فقط غيرت من شكلها... حيث يتجلى أحد أهم أنماط هذه السيطرة في النظام الاقتصادي الذي تطور في ظل الاستعمار، وتظهر هذه السيطرة اليوم من خلال التحكم بالضائع الأساسية الداخلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، و تسهم هذه البنية في زيادة أرباح كبرى الشركات الإسرائيلية عبر آليات مختلفة.

لا بد من دمج هذه الاعتبارات البنوية في أي تحليل لعملية التنمية، فالبنك الدولي على سبيل

المثال يخصص آلاف الصفحات لتحليل موضوع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ويتطرق له على أنه مجرد مجموعة من التعليمات الإدارية التي يمكن أو لا يمكن أن تعيق التنمية الفلسطينية بدلاً من التركيز على حقيقة أن هذا الاستيطان هو شكل من أشكال القوة التي تتغلغل حتماً في كافة مناحي المجتمع الفلسطيني، وبهذا تدخل إسرائيل كشريك في التنمية الفلسطينية بدلاً من اعتبارها عاملاً معادياً لها.

فمن خلال تصوير إسرائيل على أنها شريك محايد أو صاحب علاقة آخر تزداد صعوبة مواجهة الحالة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية بأي طريقة ذات مغزى حيث إن بنى الاحتلال تتوغل بشكل متزايد مكونة جزءاً لا يتجزأ من التنمية الفلسطينية نفسها، ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تغير في شكل السيطرة الإسرائيلية-فالابتعاد عن التواجد العسكري المباشر للتحويل إلى الاعتماد بشكل أكبر على ممارسة سلطة بيروقراطية-قانونية-اقتصادية لدليل على هذا الأمر-ولكنه لا يغير بشكل جوهري العلاقة القائمة بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لذا بات من الضروري التعاطي مع التنمية كأداة للنضال في السياق الاستعماري الكولونيالي، من خلال الوعي بأهمية وضرة خلق وتبني منظور ونموذج تنموي مناوئ للمنظور القائم على مبادئ الليبرالية الجديدة، منظور يعزز الاعتماد على الذات، منظور تنموي انعتاقى قادر على رفع منعة الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات الوطنية والتنمية المحدقة. بمشروعنا التحرري الوطني والديمقراطي.



## المراجع

١. هنية، ادم، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، سلسلة أوراق عمل تنموية، ٢٠١٢مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت.
٢. الببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٨، القاهرة.
٣. الببلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٧، ١٩٧٨م.
٤. البرغوثي، عمر، المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري، حملة المقاطعة نموذجاً، سلسلة أوراق عمل تنموية، ٢٠١١مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت.
٥. كتاب، أيلين وآخرون، وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإفتاء، رام الله، تشرين الثاني ٢٠١٠م.



# النساء الفلسطينيات واتجاهات الهجرة في تجليات الهروب من المأزق وأصوات لم تعد صامته

هداية شمعون\*

في هذا المقال نُتهد أن نعيد فهم الرسائل ما خلف التأييد أو الرفض للهجرة، فكلاهما يعدان صرخة من النساء الفلسطينيات كأغلبية صامته ليعبرن عن أفكارهن دون حواجز، فتبدو التجليات الفكرية والثقافية في واد لا يمت للواقع بصلة، وتبدو أصواتهن مجتزأة لكنها قوية تكشف عن لوعة وعجز وأمل بامتزاج يعيد للذات فهم الحاضر واستشراف المستقبل، فهنا نحاول أن نقرب أكثر من أصوات النساء في المخيمات والمدن الفلسطينية على اختلاف شرائحهن وأعمارهن، هنا تجتمع أنفاس مئات النساء القلقة بشأن الوطن والهوية والتأرجح ما بين الشعور بالاغتراب والانتماء بعد أن أصبحت المسلمات كالأصنام الحجرية تتهاوى بفعل حجر.

من هنا حاولت في هذا المقال أن أصغي لأكتب عنهن ولأجلهن، ومن المنصف أن نترك الأحكام القاطعة والإحصاءات ونبحر أكثر في كلماتهن وأفكارهن لأننا بذلك نقرأ أفكار المجتمع ووجعه ونبضه، وعلى صناع القرار ومن يمثل الكل الفلسطيني حتى بانقساماته أن يدرك أن هذه الصرخات ليست بسبب الاحتلال فقط بل بسبب ضعفه وترهله وابتعاده عن هموم الناس واحتياجاتها.

كشف استطلاع رأي حديث للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حول الهجرة أن ٥٠٪ من بين سكان قطاع غزة لديهم الرغبة بالهجرة، و ٢٥٪ من بين سكان الضفة لديهم نفس الرغبة، مما يشكل زيادة واضحة في أعداد الراغبين في الرحيل عن الأراضي الفلسطينية مقارنة بنتائج استطلاعات سابقة، ويبلغ عدد سكان قطاع غزة ١,٧٦ مليون نسمة فيما يبلغ عدد سكان الضفة حوالي ٢,٧٩ مليون نسمة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفي محاولة لخطوة جادة لدق ناقوس الخطر بضرورة الالتفات لنبض الشارع الفلسطيني برجاله ونسائه الذين يمثلون عماد هذا المجتمع بقوته وصموده، فقد آن الأوان للإصغاء لصوتهم وحاجاتهم، جاء استطلاع جديد لبرنامج الأبحاث والمعلومات بمركز شؤون المرأة-بغزة- في واقع متأثر بجملته من العوامل والمتغيرات السياسية الدولية والعربية والمحلية، ويجتهد للتعرف على فحص ملامح التغيير في رؤية وتوجهات الفتيات والنساء الفلسطينيات في قطاع غزة لموضوع " الهجرة خارج الوطن"، وهي إشكالية حازت على جزء كبير من تفكير ونبض الشارع ما بين موافق ومعارض خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (٢٠١٤) حيث تلمس الإشكالية هموم واحتياجات الجمهور الفلسطيني وفقدانه الأمل في القيادة والمنظومة السياسية بأكملها وتكشف حجم الفجوة بين الجمهور وبين من يسيرون دفة الأمور السياسية فشتان بينهما.

## نتائج استطلاع تكشف التورط في الهم الذاتي والبحث عن الخلاص

في ذات الاستطلاع الذي نفذته مركز شؤون المرأة (أغسطس- سبتمبر ٢٠١٥) في قطاع غزة حول اتجاهات النساء الفلسطينيات والهجرة كشفت النتائج عن تغيير واضح في تفكير النساء بما يتعلق بالهجرة فما يقارب ٤٠٪ يرغبن بالهجرة خارج فلسطين، تعني الكثير خلف لغة الأرقام والإحصاء الجافة، فأن تتجاوز النساء العبء الاجتماعية والترهل السياسي وتكسر تابوهات الصورة النمطية للمرأة كونها غالبا بالواقع تابع للرجل وتشير نسبة لا يستهان بها بأنها قادرة على اتخاذ قرار الهجرة بنفسها، وأن تهاجر لتعيش أو تعمل بعيدا عن أسرتها ودون مرافق عائلي ودون موافقة عائلية، هو رسالة صارخة من النساء ضد القهر الاجتماعي والسياسي المركب.

فالنساء يواجهن عنفا مزدوجا ظاهريا والأكثر بروزا من قبل الاحتلال الإسرائيلي لكن الأكثر شراسة وقسوة هو الظل الاجتماعي الذي يبدأ معهن منذ الولادة، وفي ظل واقع اقتصادي منهار فإن منظومة الأخلاقيات تأخذ النساء في دائرة أكثر ضراوة وشراسة، فالنساء من خلال رغبتهن بالهجرة إنما هن يعلن للملأ أنهن لم يعدن يتحملن كل هذا الإهمال التاريخي لهن ولدورهن، يقلن لا بشكل أو بآخر لكل القهر الاجتماعي، فتردي وضعهن النفسي إنما هو رفض آخر لكل ما يتحملنه، ويزداد الأمر تعقيدا كلما استمرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في الانهيار واشتد اغلاق الأفق السياسي، إذن النساء يبحثن عن أمل، عن أفق عن حلم، وصوتهن في غاية القوة والأهمية لصانعي القرار وإلا فإن تصدعا آخر سوف يتشكل في الهوية الذاتية والوطنية والمجتمعية إن لم تنتبه لها كل الجهات التي تهتم بالنساء.

هنالك مؤشرات مختلفة تقضي لها هذه النتائج المركبة في زاوية فدوما كانت المرأة الفلسطينية حاضنة ومتشبثة بالأرض والوطن والهوية، إلا أن الانقسامات لم تكن سياسية فقط بل أصابت كل انسان فلسطيني، وباتت رغبة النساء في الهجرة خارج الوطن لأن الوطن بمفهومه يعني الأمان والاستقرار

وحماية عائلاتهم، لكن في ظل الوضع المأزوم فإنهن كأمهات وزوجات وأخوات يبحثن عن الأمان بمساحات أخرى حتى لو كانت خارج الوطن.

ومن زاوية أخرى فإن النتائج هي افراز تلقائي وطبيعي ومنطقي لكل ما يجري حاليا في قطاع غزة بعد ثلاثة حروب استمرت وأخذت معها كل مفاهيم الأمان والسلام والحماية، وهناك توقعات أكثر قسوة لأن التقييد لحرية الحركة لازال قائما وبات أكثر ضراوة، كما أن الفرص للوصول للعدالة بات ضعيفا في ظل عدم توفر بيئة قانونية حاضنة لاحتياجات النساء وتمس حياتهن الخاصة، إذن ليس لدى النساء ما يخسرنه لكن الأكثر خطورة بالأمر برأيي هو الشعور بالاغتراب وهو ذاك الشعور الذي لمسنه في مقابلات المئات من النساء في فترة قصيرة جدا، إن هذا الشعور يكاد يعبر عن نفسه بكلمات النساء المختلفة ويعطي حيزا مكانيا وزمانيا يمثل حالتهم الشعورية ويأسهن وقهرهن لما يجري في وطنهن، وينفرد بعد عرض أهم النتائج للاستطلاع رؤىة مكثفة لما وصفته النساء ليعبر عنهن.

## النتائج الرئيسية للاستطلاع

كشف استطلاع الرأي في السؤال الرئيسي حول رغبة النساء المبحوثات نحو الهجرة خارج فلسطين في الوقت الحالي، ما نسبته ٤٠٪ أفدن برغبتهم بالهجرة بالوقت الحالي، ٦٠٪ لا يرغبن بالهجرة خارج فلسطين في الوقت الحالي، وحول الأسباب التي حالت دون رغبة المبحوثات في الهجرة، كانت النسبة الأكبر من مجمل النساء غير الراغبات بالهجرة بسبب الخوف من الاقدام على شيء مجهول لا يعرفنه، حيث بلغت هذه النسبة ٤٠،٤٪، وبنسبة وصلت ٢٠،٨٪ كان بسبب الخوف على الأبناء وعدم القدرة على السيطرة على أمور العائلة في حالة الهجرة لبلد آخر، واختارت ما نسبته ١٣،٥٪ عدم الرغبة بالهجرة بسبب حبهم لتراب الوطن والرغبة بالبقاء فيه رغم قساوة المعيشة على أرضه.

## أسباب الرغبة في الهجرة

وفي سؤال النساء الراغبات في الهجرة حول الأسباب العامة من وراء رغبتهم الملحة للهجرة، كانت النسبة الأكبر ٢١،٧٪ من مجمل النساء الراغبات بالهجرة بسبب فقدانهن الشعور بالأمان والاستقرار، وبنفس النسبة تقريبا كانت بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بنسبة ٢١،٦٪، والتعرض للعنف السياسي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع كان بنسبة ١٨،١٪، وارتباطا به كان سبب تداعيات الحصار واغلاق المعابر بنسبة ١٣٪، وارتباطا بهذا السبب بشكل رئيسي سبب الانقسام وتداعيات الحالة الفلسطينية كان سببا بنسبة ١٠٪ تقريبا، وبنفس النسبة تقريبا كان لسبب فقدان الحلم والأمل الفلسطيني بنسبة ٩،٤٪، والتعرض للعنف العالي أو المجتمعي كان بنسبة ٦،٤٪.

## تدهور الوضع النفسي

ومن أهم الأسباب الخاصة بتوجه المبحوثات للتفكير بالهجرة فقد جاء تدهور الوضع النفسي في المرتبة الأولى للمبحوثات بنسبة ٣٥,٥٪، ورأت ٢٢,٥٪ من النساء أنهن يرغبن بالهجرة لأجل الرغبة في مستقبل أفضل لأبناءهن بعيداً عن أجواء الحرب الدائمة في قطاع غزة، وما نسبته ١٣,٨٪ يقلن أنهن لم يتكيفن مع الثقافة المجتمعية السائدة، وبالتالي هذا يحفزهن للرغبة بالهجرة، في حين أن ١١,٨٪ لديهم أصدقاء وأصدقاء هاجروا من قبل ولديهم رغبة بالهجرة مثلهم، ونسبة ٨,٩٪ من الراغبات في الهجرة عللن ذلك بسبب تقليص مساحة الحريات المتاحة للنساء في المجتمع الغزي، وبسبب فقدان البيت والممتلكات اختارت النساء هذا السبب بنسبة ٧,٥٪.

وحسب العادات والتقاليد وكون المرأة في المجتمع الغزاوي يصعب عليها التنقل دون مرافق، فقد طرحنا سؤال حول امكانية الهجرة بدون مرافق من العائلة، فحوالي ١٩,٦٪ لا يمانعن بالهجرة خارج فلسطين دون مرافق إن لزم الأمر، وما نسبته ٤,٨٪ غير متأكدة من ذلك، في حين أن ٧٥,٦٪ لا يفكرون بالإقدام لمثل هذه الخطوة.

واستكمالاً للسؤال السابق وبسؤال المبحوثات إن كن مصرات على السفر والهجرة في حالة معارضة الأهل، أو معارضة أهل الزوجة لمن هن متزوجات، فما نسبته ١٤,٢٪ لديهن إصرار على السفر حتى لو في حالة معارضة الأهل أو أهل الزوج، و ٦,٥٪ مازلن لم يحسمن أمرهن وهن غير متأكدات من هذه الخطوة، بينما ٧٩,٣٪ رفضن أن يلجأن للسفر دون موافقة الأهل أو أهل الزوج.

ولمعرفة أهم المعوقات أمام النساء الراغبات بالهجرة، وجد أن ٢٧,٩٪ منهن ترى أن المعيق الرئيسي هو اغلاق المعابر، وفي سبب مرتبط بإغلاق المعابر ونسبة ١٨,٧٪ رأت أن المعيق هو عدم القدرة على الحصول على فيزا أو تأشيرة أو تصريح للخروج من غزة، ونسبة ١٥,٨٪ ترى أن المعيق وراء الهجرة هو عدم القدرة على دفع التكاليف، ونسبة قريية جداً أيضاً ١٥,١٪ ترى أن المعيق هو العادات والتقاليد المجتمعية، و ١٠,٥٪ من المبحوثات رأين أن الخوف من الفشل هو أحد المعوقات للهجرة، ونسبة ٦,٧٪ رأين عدم وجود أحد في الخارج يسهل هجرتهن هو معيق في طريق الهجرة، و ٤,٨٪ رأين عدم معرفتهن بإجراءات الهجرة هو معيق آخر يعترضهن.

ولتحديد وجهة الهجرة حسب رغبة المبحوثات، أجابت نتائج الاستطلاع عن الدول التي ترغب النساء بالهجرة والاستقرار فيها، فمن أجبن بأنهن يرغبن بالهجرة فإن هنالك ٤٣,٥٪ اخترن دولاً عربية، في حين ٣١,٩٪ اخترن أوروبا، و ١٤٪ لا يهتمن إلى أي مكان التوجه المهم خارج غزة، وما نسبته ٩٪ اخترن الرغبة بالهجرة لأمريكا.

## نبض الشارع.. وصوت الميدان.. النساء يتحدثن:

في هذه الجزئية نستعرض أهم استنتاجاتنا (كباحثة ومشرفة ميدانية) من الوصول إلى ٢٠٠٠ فتاة وامرأة فلسطينية في محافظات قطاع غزة، حيث تم لقاءهن والإصغاء لأصواتهن المكبوتة، وأتاحت لنا الكثير لفهمه ونسمعه وندرکه، لأن صوت ونبض الشارع هو الأهم، وهي مساحة لم تتح لهذا العدد من النساء حيث اعتبرت المقابلة معهن كمساحة خاصة، قلن فيها ما لم يقال، ووثقن بإيصال صوتهن ومعاتتهن فهن يمثلن صوت الأغلبية الصامتة، ومن رؤية بحثية فهناك مستويين يمكن الانطلاق منهما ولكل خصوصيته وسماته، يتمثل المستوى الأول بمن هن ضد فكرة الهجرة، والمستوى الثاني تمثل بمن هن مع فكرة الهجرة.

### المستوى الأول:

#### النساء اللواتي رفضن فكرة الهجرة رغم إقرارهن بصعوبة الواقع المعاش

(يا علته اللي يطلع من ملته)

كثقافة مجتمعية يعتقد الكثيرون أن الهجرة خارج بيوتهم ولأماكن غريبة عنهم هي نتيجتها تلقي الأهانة والمذلة، ولذلك فالكرامة هي ركن أساسي لحياة الناس، من هنا فالبعض ينظر للهجرة خارج الوطن وكأنها اتجاه نحو الذل والمهانة وغالبا هي رؤية النساء الكبيرات في السن فوق ٥٠ عاما كما لاحظنا لأنهن تربين على أهمية البيت والأسرة الممتدة، ومفهوم الحفاظ على العائلة وترسيخ أركانها بالإبقاء على وجودهم معا وتحمل كل الظروف والمعوقات كأسرة، وبالتأكيد فإن الإرث الثقافي والفكري وأدوار النساء الإيجابية والمجتمعية لها الدور الأكبر في تعزيز هذا الاتجاه لدى النساء الكبيرات السن.

هناك أيضا برزت جدلية حب الوطن والانتماء للأرض ومفهوم التجذر والثبات لأن البقاء يعني الصمود، ويعني البقاء على فلسطين، وهي مفاهيم أصيلة لكنها باتت مفقودة على مستوى النخب بعد أن تحولت إلى شعاراتية، وأن تبقى النساء يتشبهن بهذه النظرية هو باعثا على الأمل لأنهن بالفعل من يعانين ويقهرن يوميا بفعل العنف المركب الذي يواجهه، وهن لا يعدن الخطاب إلا بفعل الإيمان والقناعة.

### المستوى الثاني:

#### النساء اللواتي فكرن بالهجرة أو يؤيدن فكرة الهجرة خارج الوطن.

وقبل التطرق لهذه الفئة، ففي مفهوم الهجرة وقفة لا بد منها حيث أن النساء لا يمكنهن أحيانا التفريق بين السفر والهجرة، فنظرا لحرمان النساء والأغلب الفلسطيني في قطاع غزة من السفر واغلاق المعابر لفترة طويلة جدا حيث أغلق معبر رفح خلال العام ٢٠١٥ شهور متواصلة، ولا يوجد خيار

أفضل حالا فمعبر بيت حانون تحت سيطرة كاملة من الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم فالشعور بالحصار والسجن وعدم القدرة على حرية الحركة والتنقل ساهمت في رفع نسبة من يرغبن بالهجرة، وحتى في حال أزيلت كل هذه القيود والتحديات تواجه النساء وحدهن ودون غيرهن قيود أخرى تتمثل بالعبء الاجتماعي وهو الأكثر قسوة وضراوة فعليا، فعباءة التقاليد والعادات تقف سيفا على رقابهن ويجدن أنفسهن دائما تحت جبروت الآخر (الفرد أو المجتمع) فكانت نسبة من يرغبن بالهجرة هي ذاتها لمن يربن بكسر القيود الاجتماعية، ورغبتهن بالتححرر من الإرث الاجتماعي المنظم والفوضوي، الرسمي وغير الرسمي، لذلك علينا أن نكون حذرين بفهم رؤية النساء بشفافية وواقعهن المعاش فالسفر خارج هذا المحيط (عرف القبيلة الذهني) هو بتقديرهن الهروب من المآزق الاجتماعي، لكن الجديدي بتصوري هو التصريح والإعلان عن هذه الأفكار بكل جدية، ويمثل هذه المساحة التي شعرن فيها بالثقة.

وعلى الطرف النقيض فهناك نساء أفنين حياتهن داخل حدود قطاع غزة لم يعرفن شكل الوطن وخاصة صغيرات السن، ولديهن احساس قاسي بالغرابة والاعتراب داخل قطاع غزة، فهن يحلمن بروية المجهول سواء داخل أو خارج الوطن، وهو يزيد من توترهن وتدهور حالتهم النفسية لما يتصورنه مستقبلا، وعلى توصيف إحداهن «عمرنا ضاع وما عملنا شيء، ولا قادرين نساfer أو نشوف مكان تاني غير هذا المكان».

«طموحي لا يتوقف هنا» هذا ما أشارت له إحدى الشابات المستطلعة آراءهن فهي تشعر تماما بالمآزق السياسي والفكري والثقافي الذي تعيشه لذلك ترفض هذا الواقع المأزوم، ولازال لديها الأمل بأن تحقق طموحها على مستوى آخر غير المستوى المحلي المترهل.

الخريجات الأكثر رغبة بالهجرة لأنهن وجدن أنفسهن خارج الإطار الجامعي الحاضن وكان هدفهن قد توقف، فلا توجد أي خطوات بكل الجهود التي يبذلنها لأخذ زمام الأمر والخطو خطوة جديدة فأمامهن الزواج والذي من الواضح أنه لا يشكل اكتفاء لديهن فهو مرحلة النهاية بتصورهن، لأنهن سيكن ربات بيوت وهذا الدور لا تكتفي به هذه الفئة، أو أن هذه المحطة أيضا ليست سهلة بالنسبة لهن، فالالتجاه الأكبر لدى الراغبين بالزواج هو البحث عن تشاركتهم بالعمل أيضا ويساهمن في تأسيس حياة زوجية، والمساهمة بالجانب الاقتصادي، أو التوجه لصغيرات السن، وهنا أيضا مآزق آخر تواجهه الفتيات لأنهن بكل الحالات يجدن أنهن لا يملكن الخيار الأدق في تقرير مصير حياتهن ضمن منظومة عقلية المجتمع الذكوري والزواج التقليدي والارتها لتقبل النتائج وليس التخطيط لها.

«تشتتنا من بيوتنا وشفنا الويل بالحرب» من خرجوا في الحرب ضمن إطار الهجرة الداخلية كن الأكثر تشبها برفض الهجرة، حيث ذقن مرارتها وتشبعن بالألم مما واجهنهم بالملاجئ الأمر الذي كان له أثر



عكسي فعودتهن لبيوتهن والاستقرار هو أسمى مطالبهن، ولا يشعرن بالراحة مع فكرة تجريب وطن آخر مجهول كي لا يواجهن مصيرا قاسيا لم يتمكن من التكيف معه بسبب قسوته.

لقد كان العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، وتدهور الوضع الاقتصادي سببان رئيسيان في رغبة الفتيات والنساء الفلسطينيات المستطلعة آراءهن بالهجرة خارج فلسطين، وهي رغبة لم تكن بهذه القوة من قبل رغم تاريخ النضال الفلسطيني ومعايشتهن للانتفاضات الأولى والثانية، إلا أن جملة من العوامل والمتغيرات السياسية والاجتماعية جاءت لتساهم في الوصول لدرجة كبيرة من اليأس والقنوط لكل أفراد الشعب الفلسطيني، بما فيهن النساء، فالحرب والسياسة الفلسطينية والتقصير الفلسطيني في التعامل مع حاجات المواطنين تركت فراغا كبيرا في الساحة الفلسطينية بشكل عام.

## خلاصة:

إن من أبرز أسباب التفكير لدى النساء في الهجرة من قطاع غزة هو عدم الشعور بالاستقرار السياسي والاقتصادي في القطاع، وتراحم الخريجون وتراكمهم دون توفر أدنى متطلبات الحياة الكريمة لهم، وعليه يتطلب من أصحاب القرار العمل على تسوية الأمور الحياتية بما يوفر للشباب فرص عمل، ويساعد على الاستقرار السياسي والاقتصادي في القطاع.

ومن أهم ما يمكن عمله لتقليل من التفكير بالهجرة، هو دعم الشباب والشابات أولاً بالوقوف إلى جانبهم وتقديم كل أنواع المساعدات لتوفير حياة كريمة لهم، وتقديم الحوافز المختلفة وخلق فرص عمل متنوعة، وعدم الزج بهم في معترك الخلافات السياسية، بل والعمل على تسوية الخلافات السياسية والخروج من أزمة الانقسام، والعمل الجاد على فك الحصار وتوفير متطلبات حياة كريمة لكل فئات المجتمع وخاصة النساء.

كما يتضح أن هنالك مؤشرات على ملامح التغيير التي طرأت بشأن مدى قدرة النساء على التفكير والسيطرة على قرارات تمثل حياتهن، وتصريحهن بتنفيذ هذه القرارات رغماً عن الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد السائدة، وهو الأمر الذي يحتاج إلى وقفة لدراسة ومعرفة مدى التغيير في ثقافة المجتمع الفلسطيني، وتأثيرات الفجوة القائمة بين السياسة الفلسطينية والاحتياجات الأصلية للمجتمع الفلسطيني.

فالخطر الحقيقي يكمن في الفجوة العميقة بين احتياجات وهموم النساء، وبين صناع القرار وبنية المجتمع الشكلية بالحفاظ على مصالحهن، بينما في حقيقة الأمر أن النساء مغيبات عن المشهد النخبوي، ورغم أن أصواتهن لم تصل بعد إلا أنهن بدأن يؤمن بضرورة الإفصاح عن مطالبهن وهمومهن، وهذا يزيد من تحميل كافة الجهات المعنية بالمسؤولية تجاه المطالب العادلة للنساء ليكن ضمن دائرة التأثير وصنع القرار.

إن اتاحة المساحات الآمنة للنساء للتعبير عن آراءهن واحتياجاتهن ورؤيتهن الخاصة يكفل على المدى البعيد وعياً وفهماً لأفكارهن التي لازال البعد السياسي يسلبها جوهرها ويفرغها من محتواها ليبقى على الشكل الخارجي، وهو ما يتوجب العمل عليه بقوة منذ اللحظة.

# استراتيجية تشميل (grouping) التهديدات والمخاطر في الخطاب الاعلامي

عماد موسى \*

تأتي هذه الدراسة ضمن مشروع قرائي للخطاب الاعلامي الاسرائيلي والتي أرسى دعائمها رئيس تحرير «مجلة تسامح» ومديرها واللذان أوليا هذه القراءة اهتماماً خاصاً

## مقدمة

الخطاب الإعلامي الإسرائيلي يلجأ إلى هذه الاستراتيجية من أجل «إدراك المؤثرات الحسية المتقاربة في الزمان والمكان، على أنها تنتمي إلى مجموعة واحدة، فكلما كانت مجموعة العناصر أكثر تقارباً فهي تدرك على أنها تنتمي إلى مجموعة واحدة وهذا يسهل بالتالي عملية تخزينها وتذكرها لاحقاً.»<sup>(١)</sup>

لذا، اتبع الخطاب الإعلامي استراتيجية تشميل المخاطر والتهديدات الوجودية، وعمل على تركيزها في حزمة أيديولوجية، ودينية، وتاريخية واحدة، بقصد ابقاء الجمهور الإسرائيلي في حالة من القلق الدائم، ووضعه في حالة من التوثب والانتظار النفسي القاسي، لإبعاده عن تحقيق السلام مع الفلسطينيين، وعن متابعة احتجاجه الاجتماعي بهدف تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الاستراتيجية برزت جلياً في مؤتمر هرتسليا السابع والذي عقد عام ٢٠٠٧م.

«فالبرفسور يسراييل أومان، الحائز على جائزة «نوبل» وهو استاذ في الجامعة العبرية - في القدس، تحدث عن خطرين وجوديين يترصدان بدولة إسرائيل، هما: الخطر النووي المباشر (من طرف إيران)، والخطر النووي غير المباشر، (من طرف منظمات جهادية عالمية، تتمكن بطريقة ما، من الحصول على أسلحة نووية، هذا الخطر لا يأتي عن إيران، أو عن شن مجموعات إرهابية عمليات، ولا عن جهات خارجية... إنه يتأتى من داخلنا نحن... تحدثنا آنفاً عن دافعية أعدائنا، لكن الأهم هو دافعيتنا نحن، هذه الدافعية، التي أخذنا نفقددها... ما الذي نفعله هنا؟ لماذا نحن موجودون هنا؟»

نحن موجودون بسبب ارتباطنا القديم بهذه البلاد نتطلع إلى تجسيد أمل عمره ألفي سنة، بأن نكون شعباً حراً بوطنه، أرض صهيون».<sup>(٢)</sup>

" فالخطاب الاعلامي يوظف طاقته اللغوية من اجل دفع المتلقي للبحث عن اجابة السؤال كيف يبني العدو؟ الى ان يصل الى الاجابة الجاهزة بان بناء العدو "غالبا ما يأتي من النتاج الادبي، الاعلامي، أو السينمائي العام ويمثل القلق سوقا له".<sup>(٣)</sup>

وهكذا يبقى الخطاب الإعلامي في السياق الايدلوجي ذاته، تقريبا، لأنه يعتبر أن " تصاعد التهديد الإيراني، على اختلاف مكوناته، وتلاشي الفرصة للتوصل إلى تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، وسط ازدياد قوة حركة حماس، وتعمق الشرخ بين العرب واليهود في إسرائيل، وذلك في ضوء الحرب الأخيرة على (لبنان) والاتجاه المتزايد نحو رفض وإنكار المشروع القومي اليهودي من قبل القيادات العربية في إسرائيل".<sup>(٤)</sup>

من هنا يحرص الخطاب على تبني ما يطلق عليه دومينيك مويسي في كتابه "جغرافيا سياسية للانفعال" حيث تجري ملاحظة ثقافة الخوف التي تجتاح الغرب ويزدهر عليها سوق القلق... انها المجتمعات الأكثر امانا في تاريخ البشرية وهي تخترع مع ذلك مبدأ "الحيطة"، الذي يؤدي الى اضعاف طابع المأساة والمبالغة فيما يتعلق بالخطر".<sup>(٥)</sup> لذلك، استهل الخطاب الاعلامي نفسه بمصفوفة معلوماتية، لا يعترتها الشك ( لأن البرفسور يسرائيل أومان، حائز على جائزة "نوبل" وهو استاذ في الجامعة العبرية- في القدس) من هنا جاءت المصفوفة المعلوماتية مؤكدة.

وبالتمعن في الخطاب نجد ينشأ ببناء قصدي منجزه سلفا في الذهنية الجمعية للقراء استنادا الى المصفوفة المعلوماتية السابقة الذكر، غير القابلة للدحض، مما يعزز من سلطة الخطاب، ويؤدي غرضه في الحجاج عندما ( تحدث عن خطرين وجوديين يترى بان بدولة إسرائيل) فتصبح عملية الاقتناع لجمهرة القراء أكثر يسرا وسهولة؛ لأن من يتحدث عن المخاطر شخصية حاصلة على نوبل، من هنا؛ تواري منتج الخطاب خلف هذه المصفوفة، ومن ثم اندغم معها ليصبحا ذاتا متكلمة واحدة، وحينها يمكن للذات المتلقية أن تدرك وجود ( الخطر النووي المباشر من طرف إيران)، و(الخطر النووي غير المباشر) وكما اتخذ الخطاب من الجامعة والقدس إطارا مكانيا لغاية التأثير في الذوات القارئة (المتلقية) لإبراز جدية الخطر الانطولوجي. مما يعني أنه «لا يتلاءم القارئ الحالي إلا مع انتاجية غنية لنص مقتضب، إنه قارئ مهوس بالكليات ورافض للتفاصيل، إلا إذا كانت تعكس قلقا وجوديا لا ارتياحا وتفاؤلا بالواقع».<sup>(٦)</sup>

وهكذا يشتغل الخطاب على تشميل المخاطر والتهديدات الوجودية، استنادا إلى هذا الإطار المعرفي الايدولوجي والتاريخي، تحت مسمى الدافعية» دافعية أعدائنا، لكن الأهم هو دافعتنا» (نحن موجودون بسبب ارتباطنا القديم بهذه البلاد نتطلع إلى تجسيد أمل عمره الفتي سنة، بأن نكون شعبا حرا بوطنه، أرض صهيون) و(إنكار المشروع القومي اليهودي من قبل القيادات العربية في إسرائيل) مما يجعل كل «تشكيلة تاريخية» ترى وتتيح ما يمكن رؤيته وفق شروط مرئيتها، كما تقول كل ما

تستطيع وفق شروطها البيانية (والملفوظية).<sup>(٧)</sup>

فالخطاب ارتكز في بنائه على الدافعية التاريخية من جهة، ودافعية الأعداء لأنهم «المسؤولين عن قلقنا».<sup>(٨)</sup>

من جهة أخرى، وذلك لأن دافعية الخطاب؛ هي أداة انتاج للرواية الصهيونية والدينية، في شكل هستوريوغرافي، من أجل استرجاع روايته عبر إعادة التذكير بهذه الرواية، ولكن في سياق الخطر الوجودي، بسبب دافعية الأعداء لربط هذا المتصور الذهني بالمتصور الهستوريوغرافي لتحفيز الذاكرة وتنشيطها وتثبيتها على هذه المشجب. إلا أنه يخرجها على شكل منتج محتق لهوس سيكولوجي "هو هوس لمؤامرة دولية، إن أمكن، ويجب أن يحس المريدون أنهم محاصرون والوسيلة البسيطة للكشف عن المؤامرة يكمن في الدعوة إلى كراهية الآخر، يجب أن يكون مصدر المؤامرة الداخل أيضاً".<sup>(٩)</sup>

من هنا، فإن استراتيجية تشميل المخاطر والتهديدات التي تبناها الخطاب، يقصد من وراءها، خلق جدر سيكولوجية تحيط بالذوات المتلقية، بحيث تعشعش في جوانبتها، أملاً في أن تتكاثر وأن تتضخم. وبهذا يكون الخطاب قد تمكّن عبر توظيف الهستوريوغرافيا وهوس المؤامرة من أن يضع الذوات المتلقية، في حالة شعورية قلقة على مصيرها، فهي أينما ولت وجوهها، ستجد خطراً يحيط بها، أو تهديداً يلف ذلك الوجود، مما يمكن الخطاب من تحقيق رغبته في السيطرة، وإحكام سلطته على الذوات القارئة، بحيث تطرح هذه الذوات القارئة (المتلقية) سؤالاً وجودياً، أين المفر؟. ليأت الجواب من داخل الخطاب، لا مفر من توجيه ضربة عسكرية لهذا الطرف أو ذاك.

لأن "قرب حدوث التهديد يشكل عموماً عاملاً يسمح باستخدام القوة، وتؤدي وسائل الاعلام أساساً لاقتناع الرأي العام لتجسيد الشعور بقرب الخطر وفوريته".<sup>(١٠)</sup>

فالجواب الذي يشير إليه الخطاب، قد تمكّن من وضعه في أفواه الذوات المتلقية. وبهذا يحقق الخطاب أعلى درجات التأييد من الرأي العام. لأنه ترك الجواب متشكلاً ومصوغاً لحين اتخاذ القرار السياسي بالضربة. مما يؤكد هذا على أن "هناك إذن حضور لسلطة المتكلم وقصديته، لأنه هو الذي يحدد معاني كلامه سلفاً... وما على القارئ إلا أن يبحث عنها من خلال الألفاظ ذاتها، أو أن يجتهد لبلوغها إذا كانت محتفية وراء الفاظها".<sup>(١١)</sup>

لذلك جاء موقف تنبأه الحالي، والذي سبق وأعلن عنه في مؤتمر هرتسليا متشابهاً، لأن الحدث الخطابي في خطاب اليوم، يعد امتداداً للأحداث الخطابية السابقة؛ لاحتوائها على الموضوع ذاته، وذلك لأنهما ينتميان إلى تشكيلة خطابية واحدة، ذات بؤرة دلالية واحدة أيضاً.

إذ تضمن الخطاب في ذلك المؤتمر عاى امكانية .. كبح جماح إيران، هذه هي مهمتنا، الأولى، إذا نجحنا فيها، فإن تهديدات قريبة أكثر، سوف تتقلص تلقائياً، فمنظمتنا "حزب الله" و"حماس" ستجدان نفسيهما معزولتين وضعيفتين، إن الإطاحة بحماس هي الكفيلة فقط، بإتاحة صعود قوى معتدلة أكثر في صفوف الفلسطينيين، وعندئذ سيكون بالإمكان بناء علاقات سلام، وحسن جوار مع هؤلاء".<sup>(١٢)</sup>

فالخطاب هنا يضيف جواباً على الجواب المصوغ، والمتشكل على أفواه الرأي العام، في محاولة لإزالة الخطر الوجودي. حيث يتمظهر هذا الجواب في جملة (بالإمكان كبح جماح إيران) وترك الخطاب الاجابة مفتوحة على فضاء التأويلات للكيفية التي سيتم بها كبح جماح إيران.

فقد اعتمد الخطاب الإعلامي في بنائه على المهيمنات الأسلوبية ذاتها؛ لأن المستويات العبارية، والملفوظات، قد تكاد تكون هي نفسها، ويعاد ترتيبها في كل خطاب من أجل بناء لولب دلالي قاعدته التهديد الإيراني، وامتداده حزب الله، بقصد ترسيخ هذا اللولب الدلالي في الذهنية الفردية، والجمعية في المجتمع الإسرائيلي، بقصد تسهيل عمليات التذهين للخطر الأكبر، والذي إن تمكنت إسرائيل من إزالته، يصبح زوال حزب الله وحماس فعلاً متحققاً، ولهذا فإن هذه الإستراتيجية، تعد أكثر شمولية من سابقتها والمنشورة في مجلة تسامح، وإن احتوت على المضامين والمقاصد، من هنا يمكننا القول: إن الخطاب الإعلامي قد تتناسل منه خطابات أخرى، أو قد يلم اشتات خطابات أخرى في رحمه، طالما أنه قد امتلك القدرة على تحقيب المعاني، والقدرة على امتلاك السلطة. لهذا، فإن: "تشريع القوة يتطلب مفردات التهديد التي تقدم خياراً واسعاً من الاحتمالات، وهنا تفيد الحجة الثقافية كثيراً..."<sup>(١٣)</sup> لهذه الاستراتيجية، التي يمكنها تحقيق ما لم تتمكن من تحقيقه أي من استراتيجيات الخطاب الاعلامي الاسرائيلي، بشكل منفرد، للإبقاء على حالة الفزع الجماهيري قائمة، والابقاء على الخوف الوجودي متأججا في الذوات المتلقية.

وفي السياق ذاته يمضي الخطاب في عمله الاقناعي: " فهناك صواريخ غراد على العربة وعلى متسيه رمون، وتمزق سيناء من السلاح والذخيرة الموجهين إلى إسرائيل وخلايا القاعدة وحماس والجهاد الإسلامي، وغيرها كثير تتجول حرة على طول الحدود مع إسرائيل واتفاق السلام مع مصر على شفا الهاوية، ولا عنوان في القاهرة،... فإن الاخوان المسلمين الذين هم رعب الغرب يحكمون أكبر دولة عربية في الشرق الأوسط، التي اعتيد أن يضم إليها حزب الله في الشمال وسوريا المنتفضة في الشمال الشرقي، وكرسي ملك الاردن غير المستقر، متوج بتقارير تجعل شعر الرأس يقف عند عشرات الصواريخ الموجهة الى قلب اسرائيل، وكل ذلك من غير أن نهين التهديد الرئيس وهو ايران، لو كان الناس طبيعيين لهربوا من الدولة... لأن الحياة تحت التهديد روح دولة اسرائيل التي تبنت شعار (دولة صغيرة محاطة بالأعداء) على أنه عنصر ضروري في امتحان الانتماء إليها والمواطن الحق هو المواطن المهدهد.<sup>(١٤)</sup>

يعمل الخطاب على وضع محددات لصناعة العدو وفق استراتيجية محددة من اجل وضع اليات للصعود نحو استعمال العنف العسكري، لذلك استعمل الخطاب ملفوظاً بلاغياً (تمزق) تاركاً للمخيال الجمعي بناء صورة لسيناء عن طريق ارتكاز هذا المخيال على متصورات حسية، فسبناء يتحول إلى فضاء للتهديد الوجودي لاسرائيل، ويصبح صورة حسية مدركة وملموسة ومتعينة من خلال، الصورة البلاغية، كيس ممتلئ، بالذخائر، ولشدة امتلائه فإنه يتميز، يقدم الخطاب هذه الصورة الحسية، الممتلئة بالحركة والديناميكية، مما يشعل ويقد الخطر في ذاكرة الذوات المتلقية، باستخدام الصورة البلاغية في هذا السياق جاء لتقريب الدلالة، ولنقل المعنى وتحقيق التواصل بين مرسل الخطاب ومستقبله. ومن ثم انتقل الخطاب إلى استعمال اللغة المباشرة التي لا تحتاج من المتلقين إلى تأويل "وخلايا القاعدة وحماس والجهاد الإسلامي، فإن الاخوان المسلمين الذين هم رعب الغرب" مع إضافة جديدة لهذه الاستراتيجية وهي "كرسي ملك الاردن غير المستقر" نجد أن الخطاب يصنع من هذه التهديدات تآلفاً، وهذا يعني أن اللغة التي يتوسل بها (الخطاب) هي من جنس اللغة الطبيعية، التي يتفهمها الانسان".<sup>(١٥)</sup>

ثم استدعى الخطاب مصطلحا آخر (الناس الطبيعيين)، في حين استخدم الخطاب السابق له مصطلح (سوي العقل)، ليوظفها الخطاب الإعلامي الاسرائيلي في التشكيكية الخطابية التي اتبعها، إلا أنه ينفي عنهم صفة "أنهم طبيعيون": لأنهم لم يهربوا من الدولة، وكأن الخطاب يتوسل بهذه اللغة عن وعي؟ يقصد زيادة مستوى الخوف عند الجمهور الإسرائيلي. ومن ثم يحاول التخفيف في الآن ذاته، وفي السياق العباري نفسه، من وطأة الفزع والخوف عبر تغيير مستوى اللغة، عبر نقلها إلى مستوى عباري آخر لرفع الروح المعنوية للرأي العام في الخطاب نفسه، باستخدامه هذا النسق العباري (لأن الحياة تحت التهديد روح دولة اسرائيل) مفسراً في الوقت ذاته، ماهية "هذه الروح، التي تبنت شعار (دولة صغيرة محاطة بالأعداء) على أنه عنصر ضروري في امتحان الانتماء إليها والمواطن الحق هو المواطن المهدد). ولكن هذه الروح تبقى صيرورة الانتماء، وهي على المحك، وحتى لا يكسر الخطاب خيبة التوقع عند المتلقين، قام باستبدال شعار "دولة صغيرة" (بشعار المواطن الحق هو المواطن المهدد) دون أن يؤثر الخطاب إلى أسباب هذه التهديدات؟ أو إلى متى ستزول؟ لأنه قد حدد مسبقاً تصوره لإزالتها، وهو استعمال النزعة الكولونيالية الاستعلائية المهيمنة على معظم التشكيكية الخطابية، بكل محمولات القوة العسكرية. مما يؤكد أن مثل "هذه التعبيرات هي بمنزلة مواقف، لكنها في الوقت نفسه، استراتيجيات، تهدف إلى تعديل الوضع القائم بالفعل".<sup>(١٦)</sup>

ومن ثم، نجد أن الخطاب قد انتقل إلى استعمال أسلوب المزاوجة بين التهديدات الخارجية، والتهديدات الداخلية في متسلسلة تراتبية، لاستكمال تشييد استراتيجية التهديدات والمخاطر، لذلك، اعتبر تمثل الخطر الوجودي على اسرائيل: قادم من "التهديد الوجودي الأول قبله... إسرائيل لا تستطيع أن تسمح لنفسها بأن تحيا في ظل تهديد قبله ذرية إيرانية... ولا شك في صدق الامريكيين الذين يؤمنون بأن ثقابنا سيشتعل الشرق الأوسط، وربما العالم وهذا تهديد وجودي (ثاني)،... التهديد الوجودي

الثالث، اليهود بصدق من يقولون انه اخذت تقل بقدر خطير الصلة بين يهود الشتات ولا سيما الولايات المتحدة واوربا وبين دولة اسرائيل. والتهديد الوجودي الرابع: الاسباط. يصدق من يعتقدون ان بوتقة الصهر الاسرائيلية، لم تكن، ولم توجد. بل، انها لم تكن استعارة، فقد كان المجتمع الاسرائيلي وما يزال منتقص العرى... وحقيقة أن المجتمع الإسرائيلي ممزق وأن العلاقات فيه صعبة وأن الفروق الاجتماعية والاقتصادية اتسعت وهذا تهديد وجودي".<sup>(١٧)</sup>

فالجديد في هذا الخطاب، هو تضمنه لحدث خطابي مغاير للسائد وهو (التهديد الوجودي الرابع: يصدق من يعتقدون أن بوتقة الصهر الإسرائيلية، لم تكن، ولم توجد. بل، أنها لم تكن استعارة، فقد كان المجتمع الإسرائيلي، وما يزال منتقص العرى... وحقيقة أن المجتمع الإسرائيلي ممزق، وأن العلاقات فيه صعبة) لأنه قد اعتمد في بنائه على الاشتغال في التهديدات والمخاطر الخارجية، وإذا أتى على المخاطر الداخلية، فإنه يخص حصراً العرب الفلسطينيين.

"هذا الركود الذي تعيشه إسرائيل أثاره في السنة الأخيرة، الإندفاع الإسلامي في الدول العربية، وتآكل اتفاقات السلام من الخارج، وبقطة حركة الاحتجاج الجماهيري- من الداخل، ولكن على كل هذا القت بظلالها أجنحة التهديد الايراني الذي جعلته حكومة نتياهو منذ ثلاث سنوات ليس فقط سياسة واحدة ووحيدة، بل، وشبه محددة للهوية".<sup>(١٨)</sup>

فالخطاب أضاف هذا التهديد، وهو تهديد الاحتجاج الاجتماعي، بقصد الدفع بالرأي العام إلى التنازل عن موقفه، لصالح مؤسسة الخطاب، والتوحد لمواجهة الخطر القادم من الخارج من أعداء نوويين وكيميائيين واسلامييين، الذي يهدد وجوديا الجميع. "على هذا النحو يبرر العنف ضد العدو، إذ أنه يعيد بناء وحدة الجماعة و/أو الهوية القومية وتصبح الجماعة المعادية، هي الكيان المعد ليضى به، ويمكن لصناعة العدو انتوطد الاواصر ضمن الجماعة مهما كان الخطر الحقيقي".<sup>(١٩)</sup>

مع أن الخطاب السابق قد حمل هذا الحدث الخطابي بدلالاته التهديدية الوجودية إلا أنه قصد من ذكر التهديد الداخلي لابرز ضالته أمام الخطر الخارجي، صحيح (أن الفروق الاجتماعية والاقتصادية، اتسعت وهذا تهديد وجودي)، أما العنصر الكاشف للتهديد والالفت للانتباه، هو حرص الخطاب على ابراز العلاقة الامريكية باسرائيل. (لا شك في صدق الامريكيين الذين يؤمنون بأن ثقابنا سيشتعل الشرق الأوسط، وربما العالم وهذا تهديد وجودي ثاني) والذي يعني أن تقدم إسرائيل على اشعال الحرب، وهذه الواقعة الاحتمالية، أو الافتراضية، يؤكدتها الصدق الامريكي الذي لا يشك فيه مما يعطي الخطاب صدقيته لاتكائه على محولات صادقة، فلذا ربط مشترك بين منتج الخطاب (المرسل) والذوات المتلقية.، ولكنها أيضا، محفوفة بالمخاطر، لأنه يترتب عليها الرد القاسي والمؤلم من العدو. وفي هذه الحالة تخشى اسرائيل من احتمال («أن يرد (العدو) كأسد جريح»).<sup>(٢٠)</sup> من هنا؛ يبرز



الخطاب حجم التهديد. من خلال استراتيجية التشميل للتهديدات، كما هو ممتظهر لقارئ الخطاب إذ يجدها، تهدف لإبقاء الخطر الثلاثي قائم، وشبه متحقق.». نذكر كم بأن لسوريا حدوداً مشتركة مع دولة جنوبها، وهي تمتلك ترسانة عملياتية من السلاح غير التقليدي، على صورة بطاريات بالستية مسلحة برووس كيماوية، مستعدة وموجهة نحو الجنوب فقط.

وتستعمل أرضها ممراً ضرورياً ناجعاً، لحركة وسائل القتال المتقدمة، من إيران إلى قوات حزب الله في جنوب لبنان. وأن رفع إيران إلى مكانة شريكة محترمة حيوية في تسوية الأزمة السورية، سيجعلها ذات اهتمام شرعي بكل ما يتعلق بالسلوك اليومي، في دمشق، وفيما يتعلق بمستقبل الحكم، في هذه الدولة، وهي تقرب اللحظة التي تكون فيها اصبع إيرانية على أزرار استعمال السلاح السوري، وستكون رافعة قوية لاستكمال سيطرة دمشق على بيروت. وستوجد إيران بموافقة وتخويل دوليين على طول حدود إسرائيل الشمالية. يخطر بالبال أن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، كان سيفكر من الضروري أن يزور جميع الدول التي تحاذي سوريا، الأردن الذي خرج ملكه بشجاعة داعياً الأسد إلى التنحي عن منصبه. ولبنان المتصل بسوريا بحبله السري. والدولة الوحيدة المحاذية لسوريا، التي دمشق في وضع حرب معها. ولا توجد في الاثناء علامات على أن كوفي عنان يشمل القدس في محطات رحلاته. إسرائيل، لا، إذا نجح عنان في إجراءاته إذا حل السلام داخل سوريا، ووافق العالم على استمرار حكم الأسد في حوض طهران، وإذا سلمت تركيا وروسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا لتحقيق خطة عنان سنشهد أفسى هزيمة استراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط منذ أصبحنا دولة. إذا أمكن كل ذلك، من غير أن يحسب لنا عنان حساباً فستكون الهزيمة أكثر مرارة بأضعاف مضاعفة. فهذا هو التحدي السياسي الأمني المباشر الموضوع على باب حكومة إسرائيل).<sup>(٢١)</sup>

انطلاقاً من العنوان، نلاحظ، كيف يتم حيك العلاقة التهديدية وتشمليها، من خلال إبراز مظهرات العلاقة العسكرية والأمنية، التي تربط سوريا بإيران وحزب الله ووضعهم في بوتقة عدائية واحدة، فيبدأ الخطاب برسم دائرة العداة بسوريا ثم يخط كلماته لتشمل قوة إيران في التحكم والسيطرة بمفاتيح الصواريخ الباليستية، ويعود إلى سوريا وسيطرتها على بيروت، ليكون نصيب سوريا من محيط دائرة العداة هو الأكبر ويستمر الخطاب في تركيز الحدث الخطابي عبر استمراره ربطه خط الدائرة بسوريا، بوصفها ممراً تسليحياً من إيران إلى حزب الله ومن ثم يستكمل محيط الدائرة بسوريا في حال بقاء الأسد. مما يعني بقاء المحور المذهبي الشيعي قائماً، ما يجعل من إيران قوة التهديد الأولى، لذا جعل الخطاب من سوريا مركزاً للأحداث الخطابية داخله، ولأن سقوط الأسد، وقدم نظام جديد، أو تفكيك سوريا، يجعل من إسرائيل المنتصر الوحيد والمهيمن على المنطقة، ولكن إذا أصيبت إسرائيل بخيبة الأمل من عودة الأسد إلى عرينه، فهي الطامة الاستراتيجية الكبرى لإسرائيل؟ وبقى التحدي مفتوحاً على مصراعيه.

من أجل مضاعفة التهديدات المشملة، حتى تتحقق مقاصد الخطاب، وهي وصول الرسالة التهديدية إلى الجمهور، عبر «المنافسة الحجاجية التي لا تخلو من فاعلية في هتك أسرار الخطاب واستجلاء خباياه»،<sup>(٢٢)</sup> لرفع منسوب الهلع عند الرأي العام، من جهة، ولدفعه لاتخاذ موقف مؤيد لتوجيه أية ضربة عسكرية استباقية ضد إيران أو وقائية ضد سوريا أو حزب الله. للقضاء على التهديد لو جزئياً، فإسرائيل، كما يقدمها الخطاب دولة صغيرة محاطة بالأعداء الخطرين.

وللتأكيد على هذه الاحاطة يركز الخطاب على موضوع (استكمال سيطرة دمشق على بيروت) بهدف إقلاق السنة، وتحريضهم ضد النظام العلوي في سوريا وضد حليفها حزب الله، وضد حلفائه المحليين.

مع أن منتج الخطاب ومرسله، يعلم تمام العلم، ويعترف قيادته السياسية، أن الجبهة السورية آمنة، منذ حرب تشرين عام ١٩٧٣، وإلى يومنا هذا، مع أن إسرائيل قامت بسلسلة عمليات اغتيال على الأراضي السورية، كان أبرزها اغتيال المسؤول السوري عن البرنامج النووي من البحر في طرطوس، وتدمير المفاعل النووي السوري، ولم ترد سوريا بشئ. لأن ردها العسكري سيكون كما العادة في اسطواناتها المشروخة (سنرد في الزمان والمكان المناسبين).

ويأتي الخطاب عن قصد مباشر وعمدي على ذكر (القدس) في السياق بقصد التأكيد العلني على أن القدس عاصمة إسرائيل، وعلى أنه لا يمكن تجاوز إسرائيل في الحراك الدبلوماسي، لأن الزيارة الدبلوماسية تكون لعواصم الدول، ولم يشر الخطاب إلى تل أبيب كعاصمة أو كمكان للزيارات الدبلوماسية، مما يؤكد على الطبيعة الكولونيالية للخطاب. وعدم وجود قناعة بالسلام مع الفلسطينيين.

نلاحظ كيف يشمل الخطاب التهديدات من خلال إظهار العلاقة المذهبية بين إيران وسوريا وحزب الله. فلما كانت بنية الخطاب الفكرية، ولغته واحدة:

لجأ منتجو الخطاب الإعلامي إلى استعمال اللغة الرقمية «تملك إيران بضع مئات من صواريخ «شهاب» تبلغ إلى إسرائيل، لكن هذا ليس التهديد الرئيس، فتهديد الجبهة الداخلية يأتي من خمسين ألف قذيفة صاروخية، يملكها حزب الله، وبضعة آلاف من القذائف الصاروخية في يد حماس، وربما من القذائف السورية أيضاً. لا أستطيع أن أضمن ألا تقع صواريخ هنا، فستقع وتقع كثيراً. وستكون هذه حرباً غير سهلة، لا في الجبهة المتقدمة، ولا في الجبهة الخلفية. لكنني أقترح ألا نشير الرعب، إن حماس وحزب الله أيضاً زادا قوتيهما أكثر، مما كان عندهما في ٢٠٠٦، بأربعة أضعاف أو خمسة، وعندنا قدرات تزيد على ما كان عندنا آنذاك بأربعة أضعاف، في كل واحد من هذه الميادين، وأن لا أوصي أي أحد حقاً، بأن يجربنا، وأنا أعتقد أن حزب الله يدرك ذلك جيداً».<sup>(٢٣)</sup>

من الواضح أن الخطاب يوظف قدرة اللغة الرقمية على نقل المعلومات والمعارف والخبرات بشكل تجريدي، من اجل التأثير على آراء ومواقف وانماط سلوك الرأي العام، فهو بذلك يسعى إلى «اللغة الأكثر ملاءمة، والأكثر مصداقية لدى الرأي العام». (٢٤)

فالخطاب حين يستعين بمعطيات رقمية، يقصد إلى إحداث تأثير من خلال اللغة الرقمية المستعملة في الجمهور المتلقي، عبر عملية استرجاع للمتصورات الرقمية وتمثلها للمخاطر من هنا يبرر الخطاب رفضه لوجود منطقة خالية من السلاح الذري، «إن فكرة انتاج منطقة نقية من السلاح الذري غير قابلة للتنفيذ الآن، بسبب الوضع القابل للإنفجار والمعادي للشرق الأوسط... سلموا في الإدارة الأميركية منذ زمن، لكون إسرائيل من القوى الذرية، وقد بين الرئيس ومستشاروه الكبار، أنه برغم تأييد فكرة مؤتمر تجريد الشرق الأوسط من السلاح الذري، فإنهم يلتزمون بالحفاظ على تفوق إسرائيل الاستراتيجي، وبعبارة أخرى لا تنوي الولايات المتحدة المس بالقدرة الذرية الإسرائيلية الكامنة.» (٢٥)

من الملاحظ أن الخطاب لا يقف عند استراتيجية تشميل المخاطر والتهديدات، بل نجده قد حمل داخله خطابا ناضجاً، له استراتيجيته أيضاً، ويمكننا تسميتها بالاستراتيجية المتبطنة لخطاب متبطن في آن، يهدف كسب التأييد الدولي لمشروعية توجيه الضربة العسكرية الاستباقية، الوقائية لإيران، عبر تعميم الخطر وإيقاظ مشاعر قومية ومذهبية وقومية وكولونيالية مخبوءة في الملفوظات، عندما يخاطب العالم والشرق الاوسط للإيحاء بأن إسرائيل، ليست وحدها الواقعة تحت التهديد الوجودي للخطر النووي الإيراني. بل، أنتم شركاء لإسرائيل في الوقوع تحت التهديد. ولذا عليكم مساندتها في توجيه ضربة عسكرية: «إن امتلاك إيران لسلاح نووي، ستكون له انعكاسات بعيدة الأثر على الشرق الأوسط والعالم، حتى الآن وقفت إسرائيل أمام عالم عربي لم يتكفل، في محاولة لالحاق هزيمة عسكرية بها، وذلك بناء على أرضية مؤداها، أن إسرائيل تمتلك تفوقاً عسكرياً، لا يتيح هزيمتها. امتلاك إيران لسلاح نووي قد ينظر له كوسيلة تلغي التفوق الإسرائيلي وبالتالي قد ينشأ تحت مظلتها تحالف أو إئتلاف يهدد إسرائيل.» (٢٦)

نلاحظ ان الخطاب بعد أن لجأ إلى تعميم الخطر النووي الإيراني على إسرائيل، ينسل من استراتيجية التعميم ليدخل في استراتيجية الكوكبة للمخاطر على الشرق الأوسط، الذي تنتمي إليه إيران والعالم في الخطاب نفسه، ليكون أكثر اقناعاً للعالم بمدى الخطر الوجودي المحدق بإسرائيل، فإن لم يكن من إيران بالمباشر فسيكون من حلفائها (حزب الله وحماس وغيرهم) بلغة إيحائية، قابلة للتصديق.

## مراجع الدراسة

١. د. رافع زغلول، د. عماد الزغلول، علم النفس المعرفي، الشروق، توثيق باقي المعلومات ص ١٣٣.
٢. يسراييل أومان، ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع، ٢٠٠٧، أوراق إسرائيلية، (٢٠٤٠)، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، مدار، رام الله، ٢٠٠٧، ص، ١٣.
٣. بيار كوينسا، صنع العدو، أو كيف تقتل بضمير مرتاح؟ ترجمة نبيل عجان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٧.
٤. البرفسور عوزي أراذ، ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع، ٢٠٠٧، أوراق إسرائيلية، (٢٠٤٠)، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٠٠٧، مدار، رام الله، ٢٠٠٧، ص، ٢٤.
٥. بيار كوينسا، صنع العدو، او كيف تقتل بضمير مرتاح؟ ترجمة نبيل عجان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٦.
٦. حميد حمداني، القراءة وتوليد الدلالة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٤.
٧. عبدالعزيز العيادي، ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص٢٨.
٨. بيار كوينسا، صنع العدو، او كيف تقتل بضمير مرتاح؟ ترجمة نبيل عجان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٩.
٩. امبرتو ايكو، دروس في الاخلاق، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١٠، ص٧٤.
١٠. بيار كوينسا، صنع العدو، او كيف تقتل بضمير مرتاح؟ ترجمة نبيل عجان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص٥٤.
١١. د. حميد حمداني، القراءة وتوليد الدلالة، مرجع سابق، ص ١٠٧.
١٢. ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع، ٢٠٠٧، أوراق إسرائيلية، (٢٠٤٠)، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، مدار، رام الله، ٢٠٠٧، ص ١٥.
١٣. مرجع سابق، بيار كوينسا، ص٥٢.
١٤. تسفي هرتيل، عنوان المقال، "الاسرائيلي المخلص هو المههدد"، هارتس، الاربعاء، ٢٠١٢/٦/٢٠، الحياة الجديدة، الخميس، ٢٠١٢/٦/٢١.
١٥. د. محمد الولي، مدخل إلى الحجاج، عالم المعرفة، مجلة فصلية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، عدد ٢، مجلد ٤٠١، الكويت، اكتوبر- ديسمبر ٢٠١١، ص ١٣.
١٦. بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر

- والخدمات الاعلامية، ط ٢٠٠٤، ص ٩٨.
١٧. ايتان هابر، (أربعة تهديدات وجودية) يديعوت أحرنوت، الاحد، ٢٢/١/٢٠١٢، الحياة الجديدة. الاثنيين، ٢٣/١/٢٠١٢.
١٨. هارتس، أسرة التحرير، عنوان الافتتاحية (مجتمع أم دولة) الاربعاء، ٢٥/٤/٢٠١٢، الحياة الجديدة، ٢٦/٤/٢٠١٢.
١٩. بيار كوينسا، صنع العدو، أو كيف تقتل بضمير مرتاح؟ ترجمة نبيل عجان، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، ط ١، بيروت، ٢٠١٥، ص ٥٤.
٢٠. توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب، وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت ط ١، سنة ٢٠١٠، ص ١٥.
٢١. أفرايم هليفي، عنوان المقال (إصابع إيرانية على الصاروخ في دمشق) يديعوت أحرنوت، الاثنيين، ٢/٤/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ٣/٤/٢٠١٢.
٢٢. د. عبدالغني ذاكر، الحجاج مفهومه ومجالاته، عالم المعرفة، مجلة فصلية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ٢٥٠، المجلد ٤٠، الكويت، اكتوبر-ديسمبر ٢٠١١، ص ٧.
٢٣. أجرى المقابلة: اليكس فشممان، يوسي يهوشع (مقابلة مع رئيس هيئة بني غانتس الأركان الإسرائيلية)، عنوان المقابلة (بني غانتس: الجيش لن يكون عائناً أمام قرار سياسي بمهاجمة إيران)، الأربعاء، ٢٥/٤/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الخميس، ٢٦/٤/٢٠١٢.
٢٤. د. محمود خليل، محمد منصور هبة، انتاج اللغة الاعلامية في النصوص الاعلامية، ٢٠٠٢، ص ٣٥.
٢٥. رؤوبين بدهتسور، عنوان المقال (رفض إسرائيل الذري) هآرتس، الأحد، ٣١/٩/٢٠١٢، الحياة الجديدة، لأثنيين، ١/١٠/٢٠١٢.
٢٦. إسرائيل أومان، ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع، ٢٠٠٧، أوراق إسرائيلية، (٤٠)، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٠٠٧، مدار، رام الله، ٢٠٠٧، ص ٤٠.



# إشكالية المقدس في الخطاب الديني وتأثيراته على المجتمع الجزائري

د. محمد بن حليلة \*

## تمهيد:

إشكالية المقدس في الخطاب الديني تقودنا إلى الحديث عن إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي، وتدفعنا كذلك إلى التأصيل النظري والسجال الأيديولوجي الذي تم طرحه في هذا المجال انطلاقاً من الدراسات والتيارات السوسيولوجية المعاصرة التي تطرقت بإسهاب إلى هذا الموضوع، على الأقل من الناحية الإيستيمولوجية، خاصة أعمال كارل ماركس وماكس فيبر ودوركايم. فالمقدس في الخطاب الديني - مهما كان هذا المقدس - أخذ اهتماماً كبيراً من حيث البحث والدراسة، وذلك منذ بداية المد الإسلامي أو الإسلاموي في العالم العربي انطلاقاً من سبعينيات القرن العشرين وإلى يومنا هذا.

رغم أننا سوف نتطرق إلى إشكالية الديني بالسياسي، خاصة عندما نسهب في الحديث عن أيديولوجية الخطاب الديني بين العقيدة والسياسة، إلا أن هذا سوف يكون بصفة عامة، من حيث المبادئ والأصول، غير أن التطرق لها في هذا المقام، سيكون من أجل توضيح إشكالية المقدس في الخطاب الديني وتأثيره في المجتمع الجزائري، هذا المقدس ليس فقط استعمال الدين في السياسة، حيث يوجد جزء منه مصرح به، بل في جوانب أخرى، مثل: من يستعمل مقدسات لها بنية دينية واجتماعية غير ظاهرة، كاستعمال المقدس التاريخي أو المقدس الإثني (أي اللغوي والثقافي)، وهي من بين خصوصيات المجتمع الجزائري، ثم المقدس الديني الواضح والمستعمل من طرف فئات مختلفة أرادت الظهور على الساحة السياسية المحلية والوطنية، أو تلك التي لا تريد الظهور أو الاتصال.

فالإسلامويون في الجزائر طرحوا خطاباً جديداً غير الخطاب الرسمي أو حتى الشعبي، حيث اعتبروا أن الإسلام «فكر شامل وكلي، ولا يكفي بالتالي أن يكون المجتمع مؤلفاً من مسلمين، بل ينبغي أن يكون إسلامياً في أسسه وبنيته، وعلى هذا فقد أدخلوا التمييز بين ما هو

مسلم وما هو إسلامي»<sup>(١)</sup>، وهو ما أعطى نوعاً من المشروعات لدعوة هذا النوع من الخطاب بالإسلاموي، لأن فكرته الأساسية تنطلق من « دعوة المجتمع إلى الإسلام أو أسلمته ستكون محصلة عمل اجتماعي وسياسي، فلا بد من الخروج من نطاق المسجد دون إهماله»<sup>(٢)</sup>، فكان استعمال المقدس الديني العنصر البارز في خطاب هذا التيار الجديد على المجتمع الجزائري.

غير بعيد عن هذا التيار، يقوم تيار قائم بحد ذاته، تيار عريق وأصيل ومتجذر في أوساط المجتمع، خاصة بين الشيوخ والنساء ممن شهدوا أو عايشوا إسهامات جبهة التحرير الوطني أثناء هذه الفترة التاريخية الصعبة، فالجبهة تبني ما يسمى بالخطاب الديني الوطني، والذي يعتمد على قداسة ثورة التحرير التي قامت بها جبهة التحرير الوطني من أجل استقلال الجزائر من استعمار فرنسي دام ١٣٢ سنة كاملة، فكان لهذا الجانب التاريخي الكثير من القداسة، وأصبح عنصراً مهماً من العناصر المكونة للخطاب الديني تحت تسمية الجهاد ضد الاستعمار، وما قام به جيل من الشهداء والمجاهدين لتكوين دولة عصرية لها خطاب ديني خاص بها من بين مقدساته الأساسية والمؤسسة، المقدس التاريخي.

في المقابل، وبعد التعددية السياسية التي كانت نتيجة حراك سياسي واجتماعي في الجزائر، طفت إلى السطح العديد من الأمور، فإذا كانت عناصر الهوية الوطنية لدى مجموعة كبيرة من المجموعة الوطنية في الجزائر من الأمور القديمة التي ما فتئت تطالب بها معتمدة على ثنائية اللغة والثقافة، فإنها في الواقع تمثل ذلك المعارض الشرس للنظام السياسي وحتى الاجتماعي القائم، فطغى على خطابها ما يسميه الباحثون في الأنثروبولوجيا بالجانب الإثني، لذلك كان هذا الأمر لصيق بالخطاب، وأصبح يقال له في الدراسات السوسولوجية المقدس الإثني، الذي يجعل من اللغة والثقافة عناصر ضرورية ومقدسة يجب توافرها في أي خطاب رسمي أو غير رسمي يقدم إلى أفراد المجتمع.

وفي هذه العجالة نحاول تقديم المقدس في الخطاب الديني وتأثيره على المجتمع الجزائري، أي كيف يتم ترجمته أو كيف ترجم في الواقع الاجتماعي، وما هي المفاهيم التي تصاحب هذا التأثير، أي كيف يتعامل أفراد المجتمع الجزائري مع المتغيرات التي يعرفها المجتمع، أو حتى التي عرفها في مراحل مختلفة، متبنياً خطاباً بعينه له إسقاطاته وتأثيراته الدينية والسوسولوجية على حركة المجتمع الجزائري. وكلها محاولة للإجابة على العديد من التساؤلات التي تطرح نفسها بإلحاح منذ استقلال الجزائر وحتى يومنا هذا، ومن بين هذه التساؤلات نذكر على سبيل الحصر:

« ما هي أنواع المقدسات التي تسيطر على الحراك السياسي والاجتماعي في المجتمع الجزائري؟



« ما هي خلفيات المقدسات الدينية في الجزائر؟  
« ما هي أهمية المقدس في المجتمع الجزائري، وكيف يؤثر على تطور المجتمع؟

## أولاً: تعريف المقدس.

### ١. التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب: «التقديس تنزيه الله عز وجل، وهو الطهارة، والتقديس: التطهير والتبريك، وتقدّس أي تطهر، وفي التنزيل: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾<sup>(٣)</sup>... أي نظهر أنفسنا لك، وكذلك نفعّل بمن أطاعك نقدسه أي نظهره... ومن هذا البيت المقدس، أي البيت المطهر، أي المكان الذي يتطهر به من الذنوب»<sup>(٤)</sup>. وكذلك جاءت «سبّحوا الله وقدموه، وهو القدوس المقدس المتقدس ربّ القدس. وقدّس الرجل: أتى بيت المقدس وأنزلك الله حظيرة القدس، وهي الجنّة. والروح القدس: هو جبريل عليه السلام»<sup>(٥)</sup>.

### ٢. التعريف الاصطلاحي:

تحديد مفهوم المقدس ليس بالشيء السهل، لأن تحديده يكتنفه الكثير من الصعوبة والتعقيد، فلا شيء أغمض من المقدس، «ففي الغالب استعملت الكلمة لدى كاتب واحد وفي سياق واحد، بمعنيين، وحتى بعدة معان مختلفة»<sup>(٦)</sup>. فالمقدس حسب العبارة تدل على القديس، كما تدل على المقدس الديني، وتارة على المشوب أو المدنس أو السحري، وتارة أخرى على المحرم، ولا ريب أن المقدس من زاوية عامة هو كل ما سبق في آن واحد. فهو حسب شلحد تلك «القوة الخفية واللا شخصية، الخيرة والرهيبية، التي يعتقد أنها وراء كل سلطان، كل سعادة، كما يُعتقد أنها وراء كل شقاء. وهو فوق ذلك موقف، موقف تكون فيه الكائنات والأشياء مستبعدة من العالم الدنيوي المدنس»<sup>(٧)</sup>. لأن المقدس «يميل للأخلاق والقيم العليا، ويحقق المرجعية على قاعدة من المثال والكمال»<sup>(٨)</sup>.

فالمقدس هو: «قيمة ومعنى، حاز اتفاق الأمة أو إجماعها، وبالتالي، فالقداسة تنتج من الإيمان بالقيمة، حتى بالنسبة للدين، فالدين مقدس لأنه من عند الله، ولكن قداسة الدين تكتسب فاعليتها في الأمة نظراً لإيمان الأمة بالدين. فالمعنى المطلق للقداسة، يتحقق في الرسالة الدينية، ولكن مقدسات هذه الرسالة تصبح من مقدسات الأمة، من خلال إيمان الأمة بها»<sup>(٩)</sup>. فهي - الأمة - التي تعتبر مصدر الاعتراف والإيمان والتمسك بالمقدس، الذي يعتبر القيمة المختارة التي لها سيادة خاصة، وتصبح تعبر عن مرجعية غير مفروضة بأي نوع من القهر، لأنه يفترض في الدعوة لأي مقدس، «أن تكون دعوة اختيارية. فالأمة تختار إيمانها عن اختيار، وتعلن

مقدساتها عن اختيار أيضاً، وأي قهر أو قسر، يستخدم لفرض المقدس على الأمة، يفقد المقدس معناه».<sup>(١٠)</sup>

كما أنه حسب المرحوم محمد أركون، فالمقدس هو الجانب الأساسي لكل وجود إنساني لأنه يبنى المجتمع، فيقول: «لا أعرف مجتمعاً قديماً أو حديثاً لم يؤسس واقع حياته على شيء آخر غير المقدس، علماً بأن المقدس هو بالضرورة غامض ومتغير وكتيم، ولكنه دائماً فعال».<sup>(١١)</sup>

فالمسلم أو المؤمن يرى أن النص القرآني مقدس، وأن أي نص يرتبط بالدين له من القدسية ما يجعله ينأى عن التأويل أو المساس، فالنص «المقدس إلهي محض، ومن ثم يتعالى على الواقع والعقل الإنساني، ومن ثم فهو تعليمات عليا قدسية، غير قابلة للنقاش، والأخذ والرد، وعندما نعود إلى ثقافتنا العربية الإسلامية، والنص المقدس الذي يشكل نواة هذه الثقافة، نجد في موروثنا الثقافي اتجاهاً يدعم هذه النزعة»<sup>(١٢)</sup>، فيرى أن الكلام الإلهي من صفات الذات الإلهية، والنص المقدس من صميم الذات الإلهية متعال على الإنسان والعقل والواقع وغير قابل للإخضاع إلى النظرة العقلية التي تربطه بالواقع الاجتماعي المنتج للثقافة. في حين يرى آخرون «أن النص ليس أزلياً وإنما هو محدث أو حادث في الزمن، أي لم يكن موجوداً من قبل ثم أوجده الله ليتفاعل مع حركة المجتمع عبر أكثر من عشرين عاماً».<sup>(١٣)</sup> وفي هذا المجال يوجد إسهامات العديد من المفكرين والعلماء حول المقدس تركت آثارها في الفكر العربي والإسلامي.

### ٣. المقدس والمدنس:

يرتبط مفهوم المقدس ويحضر دائماً إلى جنبه مفهوم المدنس، كتعبير مضاد، إذ «لا بد من أن نشير إلى أن مقولتي المقدس والمدنس. قد تثيران العديد من التساؤلات...، لأنهما يبدوان وكأنهما ينتميان إلى جهاز مفهومي غربي مخالف لنظام المفاهيم العربي الإسلامي، خاصة وأن الذي بدأ بلورة هذين المفهومين باعتبارهما متضادين جدليين هو عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم».<sup>(١٤)</sup>

واللغة العربية كذلك، تملك هذين المفهومين باعتبارهما متضادين. إذ لا نجد صعوبة كبيرة في تعريف أو تحديد مفهوم المدنس، الذي يعتبر النقيض الجدلي للمقدس، وبالتالي فالمدنس هو الرجز مقابل الطهارة، والمقدس هو الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص، والمدنس هو الرجز الذي لا يخلو من العيوب والنقائص، بل «العيوب والنقائص ذاتها. وتبعاً لذلك يبدوانا المقدس والمدنس نظامين متضادين تضاداً جوهرياً. فالمقدس هو الحقيقة المطلقة وكل ما يحف بالعالم الإلهي في نقاوته وطهارته الخالصة، بينما المدنس هو عالم كل ما فيه متسخ ومفارق للعالم

الرباني ومتجاوز لنظمه»<sup>(١٥)</sup> إذ تختلف وجهات النظر للمقدس والمدنس، فلا يمكن القيام بعمل تماثلي بين نظرة الفقيه ورؤيته، أو المتكلم في أمور السياسة ورؤيته الإيديولوجية، وبالتالي صعوبة، بل واستحالة الكشف عن الأدوات التي يشتغل بها كل منهم نظرياً.

#### ٤ . المقدس والحرام:

يتجسد المقدس والحرام كون كلاهما يتجسد في المحرمات أو الممنوعات في جانبهما السلبي، وكل منهما يفرض على المجتمع أو أفراد المجتمع الذين يؤمنون به استبعاداً من الدنيا (العالم المدنس)، فمفهوم الحرام «يتضمن فكرتين متميزتين ينبغي تسليط الضوء عليهما: في الواقع هناك من جهة مصدر المحرّم وسببه، وهو عموماً كائن أو غرض مقدس (طاهر أو مدنس)، وهناك من جهة ثانية، المحرّم نفسه، وهو الوجه السلبي للقديس ونتيجته، القابل للتطبيق في المجال الديني»<sup>(١٦)</sup> فالحرام يكون ملازماً للكائنات والأغراض المقدسة والذي يستدعي استبعاد المدنس نهائياً من مجال المقدس، أو حرام مصدره التحريم الأول له مصدره يمتلك الطابع المؤقت تُحظر فيه الأشياء بسبب جوهرها، أو بسبب نتيجة الطقوس التي يمارسها المقدس، أي أنه إذا كان كل مقدس هو حرام، فليس كل ما هو حرام مقدس. مما يعني أن الحرام أعم من المقدس وأقل عمقا منه يأخذ صفة الإلزام من جهة، وصفة المرفوض من جهة أخرى.

وفي القرآن ذكر لكثير من الحالات التي يظهر فيه الحديث عن الحرام من مصدره (حرم)، والذي يعني التقديس، حيث يكون هذا التقديس لمكان بعينه، أو توقيت محدد حمل نوع من القداسة كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(١٧)</sup>.

أو التحريم لما يحمل من رجس، كقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١٨)</sup>، إذ يترتب عن هذا الرجس المحرمات، حيث يرتدي التحريم طابعا دينياً يعني الرجال والنساء معاً، وقد يعني النساء فقط، مثل: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيَّ أَزْوَاجِنَا وَإِن يَكُن مِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١٩)</sup>.

#### ٥ . المكان والزمن المقدسين:

في القرآن كذلك الكثير من الآيات التي تدل على المكان والزمن المقدس، فقد كرم مكة،

وجعلها مكان مقدس بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٢٠)</sup>، بل وجعلها مكان آمن في قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبَالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾<sup>(٢١)</sup>. وجعلها البيت الحرام: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوهُ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢٢)</sup> ثم البيت العتيق: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٢٣)</sup>.

والمسجد، أي كان هذا المسجد وأينما وجد، له نوع من القداسة التي يفرضها على المقبلين عليه لأداء الصلوات، والقداسة هذه، هي التي تسمح للخطيب بتقديم رسالة أو خطاب يحاول من خلاله توجيه المسلمين إلى تحقيق الكثير من الأهداف التي يعطيها الإمام صبغة من القداسة، في هذا المكان الذي فضله الله على الكثير من الأماكن تفضيلاً كبيراً. أما الزمان المقدس، فقد عبر عنه الله بالزمان الحرام في الكثير من المواقع، مثل: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢٥)</sup>.

فالمكان المقدس «مجال أرضي، معزول عن العالم المندس، يحظر على الإنسان دخوله عموماً، لأن روحاً خفية تجلت فيه واتخذته مسكناً لها»<sup>(٢٥)</sup>. فهو في الإسلام الكعبة الشريفة، وفي غيرها من المناطق مكان العبادة مهما كان، إذ يحمل نوع من القداسة. فالمكان المقدس يحمي «المؤمن من غواية الاقتراب مما يتعدى المسموح والممكن. حول هذا المبنى يقع المعبد الذي يؤدي فيه المؤمنون شعائر العبادة. وهو أيضاً محدود، على غرار البيت»<sup>(٢٦)</sup>.

والجمعة يوم يحمل من القداسة ما أهلته كزمن مقدس لأن يكون عيداً أسبوعياً للمسلمين، يتركون فيه التجارة واللهو، ويستجيبون لمناداة المؤذن للالتحاف بالمكان المقدس - المسجد - خلال صلاة الجمعة. وصلاة الجمعة كمدة زمنية معلومة لديها الكثير من القدسية، لأنها جاءت بأمر إلهي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، فَإِذَا قُضِيَ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢٧)</sup>. وهي الفرصة الأسبوعية التي يلتقي فيها الخطيب، أو يستقبل أكبر عدد ممكن من المصلين، حيث تظهر نجاعة الخطاب ونجاحه بمدى تأثيره على المصلين وانتقالهم من سلوكيات معهودة أو متوارثة إلى سلوكيات وأعمال وفق البيان المقدم من طرف الخطيب أو الإمام.

## ثانياً: المقدس التاريخي.

لقد عرفت الجزائر بعد استعمار فرنسي طويل -دام كما ذكرنا ١٣٢ سنة كاملة- مرحلة جديدة من مراحل تطورها الاجتماعي، السياسي والتاريخي، «تمثلت أهم مميزاتها في عملية تحديث وتنمية شاملة مست كل الأصعدة، فكان على الدولة الناشئة التي خرجت منهكة من الدمار الذي خلقه الماضي الكولونيالي، أن تعمل جاهدة لإرساء دعائم دولة جديدة، يحكمها مشروع اجتماعي تنموي، يجعلها تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم عامة والعالم العربي على وجه الخصوص»<sup>(٢٨)</sup> وكانت جبهة التحرير الوطني الإطار المرجعي والسياسي، وقبل ذلك المرجع التاريخي للمجتمع.

ولمعرفة طبيعة المقدس التاريخي، لا بد من الحديث عن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير وبعد الاستقلال، على أساس أن الجبهة هي التيار الوحيد من بعض التيارات المختلفة التي كانت لها استمرارية تاريخية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فهي الحزب الرائد والطلائعي الوحيد التي تمت باسمه وتحت إستراتيجيته وسلطته مختلف البرامج التنموية والسياسية وحتى الدينية، فجبهة التحرير الوطني، أو الجبهة باختصار، « كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى إحداث القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائداً آنذاك، والتحول مباشرة إلى الثورة، وبحسب الكاتب الأمريكي وليام لويس (W. LEWIS)، فإن ثورة ١٩٥٤ سجلت القطيعة مع الجيل السابق للحركة الوطنية»<sup>(٢٩)</sup>.

إن ما يميز جبهة التحرير الوطني عن غيرها من التيارات السياسية والاجتماعية، خاصة في مرحلة الأحادية الحزبية كونها تتكون من قوى اجتماعية وسياسية وشرائح مختلفة من المجتمع الجزائري، جعلت منه هذه التركيبة وعاءاً يحمل جملة من التناقضات الإيديولوجية والاجتماعية وحتى الدينية، انغمست في المقدس التاريخي الذي احتواها وأصبح مرجعيتها التي تستند عليها في رسم الخطاب المقدم للمجتمع، على الأقل في الفترة التاريخية الممتدة من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٩. فكان الخطاب المقدم يحمل بنية متناقضة نجح في تجنيد مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية بكل مناهلها ومشاربها الإيديولوجية والثقافية ضد المستعمر من أجل تحقيق الاستقلال الكامل للبلاد.

فالمقدس التاريخي يعود إلى التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعي المطروح للمجتمع الجزائري أثناء وبعد المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال، ويعود بالضبط إلى النضال المسلح من أجل الاستقلال، حيث يظهر المقدس التاريخي من خلال الوثائق المرجعية التي صيغت خاصة أثناء مرحلة الثورة التحريرية، ابتداء من بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ وصولاً إلى

ميثاق طرابلس الذي جاء في المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني سنة ١٩٦٤، وهي موثيق تاريخية يستند عليها الخطاب المقدم إلى المجتمع الجزائري. كما أنه المقدس التاريخي نتاج ذلك التغلغل العميق الذي قام به الاستعمار، أدى إلى ظهور بنية اجتماعية جزائرية جديدة أفرزت مشروعاً اجتماعياً، إيديولوجياً وحتى سياسياً جديداً أدى إلى تأسيس الدولة الوطنية التي تعتبر استمراراً تاريخية للحركة الوطنية.

ففي إطار ممارسات هذا المقدس أصبح النظام « الشعبوي والموروثي الجديد من أهدافه الأساسية التي استطاع تحقيقها إلى حد بعيد هو أنه استطاع تعبئة مختلف القوى الاجتماعية، مما استدعى ظهور أنماط جديدة من الولاءات والتحالفات تسوده شبكة من العلاقات العصبوية والزبونية والقبلية (والجهوية)، بحيث أصبحت هي الإطار المعياري للمجتمع ما بعد الاستقلال. وأي بحث عن الاستقلالية خارج هذا الإطار المحدد سلفاً من طرف الجماعة الحاكمة يعتبر خروجاً عن مبدأ الإجماع الذي تبنته الدولة في علاقاتها بالمجتمع طيلة فترة ما بعد الاستقلال»<sup>(٣٠)</sup>. كما يقوم هذا التوجه المبني على أساس تاريخي - أي المقدس التاريخي - «على إلغاء كل أشكال الحياة السياسية، التي يحتمل أن تفرز نخب منافسة محتملة للنخب المسيطرة، عن طريق تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته»<sup>(٣١)</sup>.

فضفة القداسة التي منحها السلطة الوصية على التاريخ، سمح لها في مرحلة ما بعد الاستقلال باستعمال كل الوسائل الموجودة في المجتمع للحفاظ على معالم الخطاب الديني باسم التاريخ، وباسم قداسة القضية، التي ربطت بين الدين والتاريخ لتعبئة المجتمع من أجل الاستقلال أثناء الثورة، وبعد الاستقلال من أجل الحفاظ على وحدة الخطاب، وبالتالي وحدة المذهب ووحدة المجتمع. ولتحقيق ذلك سيطرت الدولة على كل مكونات المجتمع من مجتمع مدني ومنظمات جماهيرية وعمالية وحتى المدنية منها، كما سيطرت على مختلف المؤسسات التي لها علاقة مباشرة مع أفراد المجتمع مثل: المسجد والزوايا وغيرها...

فضمن هذا التصور «لعلاقة الدولة بالتكوينات الجموعية نستطيع القول بأن الدولة الجزائرية باسم الحزب الواحد، القائم على الشرعية التاريخية استطاعت أن تقضي على المجتمع المدني وتزيحه من طريقها - هذا ينطبق على كل المنظمات المدنية التي وجدت قبل التعددية السياسية وبعدها - وفي الحالات التي يحاول أن يبرز فيها بشدة، كانت دائماً السلطة السياسية تستميله إليها وتخضعه لتوجيه ورقابة الحزب»<sup>(٣٢)</sup>، أي أن الحقوق الاجتماعية والجماعية والحريات الفردية كانت تمارس وتطبق في إطار سياسة الحزب الواحد، وذلك من خلال تعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة السياسية واختياراتها لربط القمة بالقاعدة أو السلطة بالمجتمع

بتوظيف النخب وتعبئة الجماهير.

تؤكد الكثير من الدراسات والأبحاث حول الجزائر أن الدولة الجزائرية، أو النظام القائم استعمل المقدس التاريخي كغطاء إيديولوجي من خلال استعماله للحزب الواحد - جبهة التحرير الوطني - التي تحظى بنوع من المصداقية لدى الكثير من أفراد المجتمع، خاصة وأنها قائدة الثورة التحريرية وصاحبة الفضل في استقلال الشعب من نير الاستعمار الفرنسي، وبالتالي فهذا الغطاء كان يستغل لتغيب الديمقراطية كنظام سياسي محبذ، وهو ما أدى إلى ظهور أحداث عنف «كرد فعل اجتماعي عنيف ضد الدولة المترهلة، مما أدى بالدولة للقيام بعمليات إصلاح اقتصادي... مع رفضها للإصلاح السياسي، وهذا ما زاد في تفاقم أزمة شرعية الدولة في قيادتها للمجتمع، لكن مع إحساس الدولة وأجنتها المتصارعة بالخطر حولها خاصة مع تزايد موجات العنف، قامت هذه الأخيرة بالإعلان عن الإصلاحات السياسية متمثلة في الإقرار بحق التعدد السياسي، وهكذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والاجتماعي المعاصر»<sup>(٣٣)</sup>.

رغم هذه التغيرات إلا أن جبهة التحرير الوطني استمرت في احتكارها باسم المقدس التاريخي لتمثيل السياسي والسيطرة على مفاصل المجتمع الجزائري، وذلك من خلال سيطرتها على النقابات والاتحادات الجماهيرية والمهنية، وحتى سيطرتها على الانتخابات، وبالتالي سيطرة السلطة الوصية على كل الخطابات الموجهة إلى المجتمع بما فيها الخطاب الديني. فلم تستطع السلطة بزعامة جبهة التحرير الوطني وباستعمال المقدس التاريخي في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٨٨ من ردم الهوية، أو من تقليص الفجوة التي تركها الاستعمار الفرنسي في اللاشعور الجمعي لأفراد المجتمع، تلك الهوية أو الفجوة المسماة (عقدة النظام)، حيث ينظر أفراد المجتمع إلى الدولة «القائمة بأجهزتها المختلفة على أنها إدارة استعمارية بيروقراطية جديدة، أو النظر إلى النظام في أحسن الأحوال نظرة البروليتاري إلى الرأسمالي الذي يستغل قوة عمله لمصلحته الخاصة، واعتبرت هذه النظرة العدوانية المترسبة في اللاشعور الجمعي للمجتمع الجزائري، قاعدة أساسية للعلاقة النفسية - الاجتماعية التي ربطت النظام الجزائري في صورة سلطة - مجتمع»<sup>(٣٤)</sup>، وهي نظرة غذتها بالطبع خيبة الأمل المتتالية الناجمة عن فشل كل السياسات المتتالية، وجميع المشاريع المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال.

إننا نعني بالمقدس التاريخي تلك التوليفة التي قامت بين الشرعية الثورية التي اتخذت من جبهة التحرير الوطني واجهة إيديولوجية وسياسية، وبين عناصر دينية وعلمانية، أي الجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث من خلال التمسك المفرط بالوحدة الدينية من خلال

الوحدة المذهبية من جهة، وبين الحداثة والتوق إلى العلمانية والاندماج في الحركة العصرية من جهة أخرى. فلم تكون هذه التوليفة بالأمر السهل على المستوى النظري. لقد تميز الخطاب المقدم بالغموض وعدم الدقة ومحاولة التوفيق إلى أبعد الحدود. وعلى المستوى التطبيقي أو في أرض الواقع أدى إلى ميلاد أو تكوين مجتمع خليط في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الدينية، تعيش فيه أشكال متعددة ومتناقضة، ففي العلاقات الاجتماعية مثلاً: نلاحظ تمدناً بالقوة للأرياف وتريفاً بالفعل للمدن، ونجد على المستوى السياسي مؤسسات وأجهزة عصرية في خدمة علاقات ومجموعات تقليدية تخضع لمنطق معاد للحداثة.<sup>(٣٥)</sup>

والهدف الأساس من استعمال هذه التوليفة أو استخدام المقدس التاريخي كغطاء أيديولوجي أو سياسي هو استقطاب الجماهير من خلال استغلال مشاعرهم وطموحاتهم، خاصة وأن المجتمع الجزائري كما ذكرنا عاش فترة طويلة من الزمن تحت قهر الاستعمار الفرنسي، مسلوب الهوية ومحروم من ثروة وخيرات البلاد. هذه العوامل يعتبرها الكثير من الباحثين من العوامل التي ساهمت في تعميق الإحساس بالظلم الاجتماعي ورفضه، وساهمت كذلك في طموح المجتمع إلى الحداثة والعصرنة بكل ما تحمل من تطور وحرية لأفراد المجتمع، خاصة عنصر الشباب منهم.

## ثالثاً : المقدس الديني

في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، كان الجزائريون ينظرون إلى الإسلام كهوية وثقافة وتعامل يتم توظيفه في مقاومة الاستعمار وتحقيق الذات، فالمقاومة تمثلت في الإنكفاء على الذات والانغلاق عليها خشية الانسلاخ من غازي قوي لم يكتف بمصادرة خيرات البلاد من ممتلكات وأراضي، أو إقصائهم من الحياة الاقتصادية والسياسية، بل فرض عليهم نمط حياتي وقيم ثقافية دخيلة على المجتمع الجزائري المهزوم.

«الجزائري المسلوب أرضه والضائعة شخصيته والمجتث من أماكن تكوينه الاجتماعي . سيجد ملاذه في المدارس القرآنية والزوايا، حيث تتوفر ليس إمكانية اجتماعية فحسب، وإنما كذلك فضاء ملجأ يزود فيه بدفق روحي جديد، وحيث عهد الإسلام إلى الإمام المسجد للسلطة الدينية، بالسهر على تطبيق الشريعة المطلوب منها ضبط الشعائر الدينية (العبادات) والعلاقات الاجتماعية (المعاملات). ولما كان السكان الجزائريون مقصين من النظام الاستعماري ومعرضين لتمييز عنصري شديد الوطأة، فقد لجئوا إلى الدين وتقاليد السلف محافظة منهم على هويتهم الذاتية».<sup>(٣٦)</sup> وهي عوامل أدت إلى ظهور تيار إصلاحية أثناء الكفاح المسلح، يركز في عمله على المسائل الأخلاقية والثقافية والدينية، ويعتمد على التراث السلفي الذي نشأ في



القرن التاسع عشر (١٩)، ومن أبرز وجوهه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم من أعلام الخطاب الديني المعاصر.

أما في الجزائر، فكانت حاملة لواء المقدس الديني، أو الخطاب الديني بصفة عامة في مرحلة الاستعمار الفرنسي، هي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث كانت عبارة عن حركة «أسهمت أعمالها في إطار النضال من أجل تطوير الثقافة العربية والإسلامية كعنصرين أساسيين في الهوية الجزائرية إسهاماً جماً في إيقاظ الوعي الوطني»،<sup>(٣٧)</sup> فكان خطاباً يعمل من أجل الحفاظ على مكونات المجتمع الجزائري وثقافته الدينية، من خلال التربية والتعليم، مع الاحتفاظ بمسافة معينة بينها وبين النشاط السياسي، حتى لا تصادر ويتوقف عملها الجوهري الكبير التي تقوم به مع أفراد المجتمع. وهو نفس الموقف الذي اتخذته بعد الاستقلال وحتى يومنا هذا.

ومن أجل الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري عمدت جمعية العلماء المسلمين على التمييز بين مجالين، مجال مجتمعي ترفض تغييره، ومجال آخر مهما تكن صفته سياسي أو استعماري قبلت نفوذ فرنسا فيه إلى حين، «إلا أن الممارسة الفعلية سرعان ما أسقطت هذا التمييز، لأن التأكيد على العروبة والإسلام كان يعني وفاقاً غائباً مع سلطة الاحتلال»،<sup>(٣٨)</sup> وهو ما أدى إلى تفتن الاستعمار إلى دور الجمعية ومجالات نشاطها، وبالتالي مصادرة كل ما تملك وإيقاف جرائدها ومجالاتها ومحاربة أعضائها والمتعاطفين معها.

فدراسة المقدس الديني، خاصة في الجزائر يدعوننا إلى تسليط الضوء على المرجعيات أو المناهل التي تنهل منها الحركات الإسلامية في الجزائر انطلاقاً من الفترة الاستعمارية، مروراً بمرحلة الحزب الواحد -مرحلة ما بعد الاستقلال-، ثم مرحلة التعددية الحزبية والسياسية التي استمرت إلى يومنا هذا. فالحركة الإسلامية في الجزائر كما في العالم «تشكل كما هائلاً من الاحتجاجات والمطالب والتركيبات الأيديولوجية وأحلام اليقظة الجماعية والهوسات الفردية التي لا تحيلنا إلى الإسلام كدين أو كتراث فكري، وإنما إلى مقدرة كل أيديولوجيا كبرى على تحريك المتخيل الاجتماعي وتغذيته وإشعال لهيبه. إن الآلية الوظيفية التي يتحلّى بها هذا المتخيل في المنعطفات التاريخية الملتهبة هي التي ينبغي أن تكون المادة الأولى للتحليل والفهم والتفسير».<sup>(٣٩)</sup>

فالخطاب الديني وما يحمل من مقدس -مقدس ديني-، له جوهر تبجيلي وإيديولوجي، وفي كثير من الأحيان دوغمائي حسب محمد أركون، حيث في كثير من خطابه يدعو إلى أسلمة العلوم العصرية، أو بتعبير حديث يدعو إلى أسلمة الحداثة، حيث ينقل الخطاب الديني إلى

المجتمع على أن الإسلام ليس فقط نظاماً من العقائد واللاعقائد الثابتة، وإنما فكر مزود بكل المبادئ والمناهج والمجريات المنطقية الاستدلالية. فكل الأجهزة المفهومية، أو كل المفاهيم والأفكار التي يُبنى عليها الخطاب الديني للحركات الإسلامية تهدف إلى تأسيس أو إعادة تأسيس المشروع الديني والحضاري الذي يقدم إلى الوجود البشري.

إنه لا يمكن اختزال الخطاب الديني الذي يلخص في التراث الإسلامي الكبير والحي والمبني على كتاب الله وسنة رسوله، لا يمكن اختزاله في أي نظام معرفي خارج المعرفة التي يتضمنها هذا التراث الإسلامي الأمثل والأعلى. وفي هذا الموقف الفكري الذي يوجد فيه الخطاب الديني، والإسلام من خلال المقدس الديني، كدين وكموروث أو تراث ثقافي من خلال منطلقاته وتصورات التي تنطلق من الأسس التي ينطلق منها الإسلام والتي يبينها على الثنائية المقدسة التي لا يعترها أي شك، وهما: القرآن الكريم - كتاب الله المقروء - والصحيح من سنة نبيه. فهما السبيل الذي يراه أعلام الخطاب الديني في عودة المجتمع إلى الإسلام كما كان في المرحلة الأولى، أو مع الرعيّل الأول من الصحابة.

ففي إطار المقدس الديني يريد أعلام الخطاب الديني المعاصر محاولة القيام بدراسة سياسية واجتماعية للقرآن الكريم والسنة النبوية، رافضين بذلك البقاء في موقف الدفاع عن الإسلام أو البحث عن الحلول التوافقية التي تريد إثبات حداثة الإسلام على ضوء القيم والمفاهيم الغربية، فالمسألة «بالنسبة للإسلاميين ليست مسألة البرهان على أن الإسلام يجسد القيم الجامعة الكلية، بل على العكس من ذلك، هاجسهم البرهان على أن الإسلام هو القيمة الجامعة الشاملة، وأنه لا يحتاج للمقارنة بالأديان الأخرى أو الأنظمة السياسية»<sup>(٤٠)</sup> الأخرى. فالإسلام المحفوظ من أي تحريف أو تزييف صالح لكل زمان ومكان، كما أنه صالح لتقديم الإجابات المنقنة عن مختلف التساؤلات المطروحة في المجتمع في الوقت الراهن.

فالخطاب الديني يرى أن الإسلام بكل ما يحمل من معالم السيادة الإلهية العليا والمتعالية، فهو نظام كامل وشامل لكل مناحي الحياة الاجتماعية، وهو البديل لكل الأنظمة المختلفة ذات الإيديولوجيات الوضعية. كما يحاول الخطاب الديني إظهار المبادئ التي يتبناها العصر مثل: الديمقراطية وغيرها من المفاهيم، فالإسلام ينطوي على العديد من هذه المبادئ التي لا تتناقض مع العقيدة الدينية، حيث يدعو الخطاب الديني إلى تطويرها وترقيتها كي تتلاءم مع طبيعة المجتمع المسلم. وهي في الحقيقة نظرة توافقية تريد من ورائها بعض الدراسات وحتى بعض الحركات الإسلامية من فرض دون علم أو يقين، والحديث عن الإسلام وعن الخطاب الديني على أنه صالح لاحتواء المفاهيم العصرية الوضعية التي جاءت بها نظم في الغالب لا تعترف بالإسلام كدين.

إننا نقصد بالمقدس الديني، هو استعمال الدين الإسلامي، أو استعمال الخطاب الديني الإسلامي في غير موضعه الذي يجب أن يوضع فيه، فقد استعملت جمعية العلماء المسلمين أثناء مرحلة الاستعمار الديني، لكنه اكتسى طابعاً نبيلاً هدفه تعبئة النفوس للقضاء على المستعمر، والحفاظ على مكونات الشخصية الجزائرية وثقافتها التي لا تتصل بأي صلة مع ثقافة الاستعمار الفرنسي. وقد استعملت الحركات الإسلامية - الأحزاب السياسية المنبثقة عن التعددية المقررة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ ودستور ١٩٨٩ - لتعبئة وكسب متعاطفين ومنخرطين في صفوف هذه الحركات أو الأحزاب السياسية التي اتخذت من الإسلام عنواناً لها، مثل: الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، أو حركة مجتمع السلم وغيرها...

هذه الحركات أو الأحزاب أو حتى الجمعيات التي عملت تحت غطاءها إما مباشرة أو من وراء ستار جعلت من المقدس الديني وسيلة وليس برنامجاً، كما استعملت المسجد والجماعات لكسب المنخرطين واستمالة المواطنين لصالحها، رغم أن كل الدراسات تبين الفراغ الفكري أو النظري لهذه الحركات التي اعتمدت على المقدس الديني من خلال الخطب الحماسية والفتاوى القطعية والديماغوجية التي تعارض كل ما هو موجود في الواقع، سواء من نظام اجتماعي متهم كاتهام القائلين عليه، أو كمذهب ديني يجب أن يحارب تحت شعار لا مذهبية في الإسلام، أو كنظام حكم يجب أن يسقط لأن ما يقدمه وضعي ويخالف شرع الله وشريعته التي أمر الله أن تطبق. فكل هذا باسم الدين الإسلامي، دون تأصيل فكري. لهذا يرى بعض المفكرين بأن الحركات الإسلامية... هي حركات معارضة فقط، وذلك لأنها لم تؤسس فكرياً بديلها السياسي لما تعارضه»<sup>(٤١)</sup>

إن ملاحظة ومتابعة الإنتاج المكتوب والمسموع لأعلام هذا التوجه في الجزائر تترك لديه الانطباع عن وجود ضعف في الأفكار وهشاشة في الطرح، فمثلاً: أحد قادة هذه الحركات يقوم بتوفيقية غريبة تجمع بين ابن حنبل وابن تيمية وابن باديس والشوكاني ومالك بن نبي وغيرهم... فالربط بين تيارات مختلفة أو محاولة التوفيق بينها يعتبر أمر غريب، أو الأصح غياب إطار نظري واضح ومعالم لخطاب ديني يحمل انشغالات هذه الحركات أو الأحزاب يحاول استغلال المقدس الديني وما يكسبه من تأثير على المجتمع لتحقيق مآرب ضيقة بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي وعن خطابه الديني.

#### رابعاً: المقدس الإثني.

عند الحديث عن عناصر الهوية الوطنية تستوقفنا دائماً ودون انقطاع المرحلة الاستعمارية، فذكر ١٣٢ سنة من التدمير تتير الهلع في نفوس الباحثين والدارسين محليين أو أجنبان الذين

اهتموا بدراسة المجتمع الجزائري، حيث أن التشكيلة الاجتماعية في الجزائر («خضعت لفترة طويلة من الزمن... للاستعمار الفرنسي بكل خصائصه الاستيطانية، هذا الأخير عمل ما بوسعه لتدمير البنيات الثقافية والاجتماعية لهذا المجتمع من أجل إخضاعه بالقوة لهيمنتها، فكان من نتائج ذلك الانغراس العنيف لمؤسساته الثقافية والاقتصادية المختلفة، وما صاحبها من شراسة في التهديم لكل البنى والهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية») (٤٢) منذ بداية الاحتلال، وحتى بعد الاستقلال من خلال التدخل السافر في شؤون الجزائر الداخلية واستعمال السياسة الدولية للحفاظ على الكثير من المكتسبات التي لم تتحقق في المرحلة الاستعمارية.

إن كل الدراسات والأبحاث السوسولوجية التي أقيمت حول المجتمع الجزائري حاولت تسليط الضوء على القضايا والإشكاليات التي تخص البنى الرمزية والتي لها علاقة بهوية المجتمع الجزائري في أبعادها اللغوية، الدينية والإثنية وغيرها... خاصة التي تم تكريسها بعد الاستقلال، إما في صورة الإجماع الوطني حول ثوابت الأمة الجديدة أو بعد الصراع الحاصل بعد التعددية السياسية والحزبية التي أنتجت العديد من القيم وأثمرت العديد من الخطابات المناقضة للخطاب الرسمي للدولة، وكل خطاب له مقدماته، مثل: المقدس الإثني الذي نحاول التطرق له في هذا المقام.

بعد عمليات التفجير والتفتيت الثقافي والاجتماعي الممنهج من طرف الاستعمار الكولونيالي، دفع الدولة الوطنية «الحديثة تعمل جاهدة على إرساء قواعد علمية، تقولب المجتمع حسب غاياتها الثورية، فكان من اهتماماتها تحديث البنية الاجتماعية والثقافية حسب نموذج يكتسي طابع الثورة الثقافية وتعريب الحياة الاجتماعية والتربوية لتعيد للجزائر انتماءها العربي كانت تعتقد الجماعة الحاكمة آنذاك»، (٤٣) رغم أن حقيقة الواقع تؤكد أن الجزائر عبارة عن حلبة تتصارع فيها مختلف التيارات الإيديولوجية والسياسية التي تعبر عن حقيقة المجتمع.

فالمسألة اللغوية تعتبر من الإشكاليات الكبيرة التي صادفت الدولة الجزائرية الحديثة، خاصة لما يتم التطرق إليها لكونها من عناصر الهوية بمفهومها الإثني، حيث أنجرت عنها تناقضات اجتماعية عميقة أثرت على النسيج الاجتماعي. ففي هذا السياق استعمل الخطاب الوطني الهوية العربية الإسلامية من أجل مواجهة الإيديولوجية الاستعمارية، حيث كان يستلهم «من أمجاد الأمة العربية وعظمة الحضارة الإسلامية. كانوا يستمدون من ذلك كلما قلت الحجج والشعارات الضرورية لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار. وكان انضمام السكان إلى موضوعات الخطاب الوطني وشعاراته عاماً وكلياً ولا يعاني من أي نشاز أو اعتراض يذكر. فقط كانت هناك بعض الأصوات المعزولة في الجزائر ممن تتجرأ وتحدث عن الجزائر الجزائرية، وذلك لكي تفسح مكاناً ما للعامل البربري. ومن المعلوم أن هذا العامل كان ممثلاً بقوة وفعالية في

ساحة الوغى من قبل رجال المقاومة الأشداء من أبناء منطقة القبائل وجبال الأوراس. وكان انخراط البربر في معركة الاستقلال كاملاً إلى جانب العرب. وعلى الرغم من وجود بعض الأصوات النافرة التي تدعو إلى الجزائر الجزائرية... إلا أن الجميع قبلوا بتأجيل هذه المسألة إلى ما بعد الانتصار وتأسيس الدولة الجزائرية».<sup>(٤٤)</sup>

فالصراع حول الهوية، خاصة الجانب اللغوي أو ما أسميه بالمقدس الإثني، ليس كما يعتقد الكثير بأنه وليد الاستقلال، فكما ذكر أركون أن الأمازيغ من بلاد القبائل والأوراس وضعوا هذا الأمر جانباً حتى بناء الدولة المستقلة، لكن جذوره قديمة، فقد طرح المشكل في مؤتمر الأول للحركة من أجل الحريات الديمقراطية (MTLD) في سنة ١٩٤٩، وتسبب عدم طرح القضية الإثنية الأمازيغية في هذا المؤتمر إلى صراع كبير، حيث فشلت الحركة في إنتاج إيديولوجية تجمع كل الجزائريين رغم اختلافاتهم الإثنية والإيديولوجية. فقد كان الصراع واضح بين القبائل والعرب، واستمر الانشقاق الإثني الثقافي حتى في إطار بناء الدولة المستقلة.

يقول الدكتور محمد أركون: «وبدلاً من أن يساعدوا على ازدهار الثقافات المحلية وتطبيق العلوم الاجتماعية من أجل الاستكشاف العلمي والاستقصائي الشامل لكل القطاعات المهمة أو المطموسة من الفضاء المغربي. بما فيها تشجيع دراسة الجماعات البربرية التي تقبل بالانضمام إلى تشكيل الأمة دون استثناء... راحوا يفرضون في البرامج المدرسية والخطابات الرسمية أشكالا عتيقة وبالية ونائية ومجهولة من الثقافة العربية المنسية من الإسلام الضيق المختزل إلى مجرد شعارات إيديولوجية لاهوتية».<sup>(٤٥)</sup> ووجدت هذه البرامج، وهذه السياسة الطبقة المثقفة التي حكمت البلاد بعد الاستقلال ضالتها لما كانت تقدمه من ترقية مالية واجتماعية، حيث أصبح لهم دور كبير في المجتمع من أجل ترير خطاب السلطة، بل أصبحوا جزءاً من هذه السلطة.

إنه بدلاً «من استيعاب جميع الأطراف السياسية والثقافية ضمن مشروع التعددية في إطار الوحدة ساد المنطق الثوري الإقصائي، الذي ولد ردود فعل مختلفة من طرف العديد من القوى الاجتماعية برزت بصفة أكثر وضوحاً مع تجلي أزمة هذه الدولة. ولهذا ظهرت إشكالية الهوية بهذه الشدة تطرح نفسها من جديد تحت عدة مسميات وأشكال. تارة بمفهومها الثقافي اللغوي، وتارة أخرى بمفهومها الإثني وحتى الديني».<sup>(٤٦)</sup> كما بدأ يظهر استعمال المقدس الإثني في المجتمع الجزائري مع ظهور العديد من الحركات الإثنية ثقافية الأمازيغية، خاصة في منطقة القبائل مطالبة بكيانها الثقافي داخل إطار الدولة، وهو استمرار لنفس الدور الذي لعبته بعض الأطراف الأمازيغية أثناء الثورة التحريرية.

لقد كان هاجس هذه الحركات الأمازيغية هو التخوف من عمليات التعريب اللغوي

والحضاري العام للمجتمع والبلاد، على أساس أنه كفيل بتهديد أشكال تفرد المجتمع الجزائري الذاتي وتنوع ثقافته الاجتماعية التقليدية، كما يهدد خصوصية المجتمع بوجود لغات شفوية أو مكتوبة يتمتع بها. وما يبرر هذا الهاجس هو عمليات التعريب المتسارعة من طرف السلطة في كل المجالات، انطلاقاً من التعليم، أجهزة الإدارة، الإعلام ووصولاً إلى القضاء وظروف الحياة العامة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى رفض تعليم اللغة الأمازيغية منذ الاستقلال في المدارس الوطنية. لكنها رغم ذلك لم تعرف ذلك التصعيد الخطير إلا قبيل التعددية السياسية، وهو ما يدعم الطرح القائم على استعمال هذا المقدس لمصالح سياسية كان يريد النظام الحاكم في حد ذاته.

لقد ذهب الكثير من المؤرخين الذين تناولوا المرحلة الاستعمارية إلى أن الاختلال في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري يرجع إلى الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار من أجل السيطرة على الجزائر، وذلك من خلال زعزعة وقلب البنى الثقافية والذهنية لهذا المجتمع، وكذلك التركيز على القبائل البربرية، «فلقد احتلت المسألة الأمازيغية أهمية كبرى في السياسة الاستعمارية بناء على ما وفرته السوسيولوجية الاستعمارية من تقارير ودراسات علمية يطغى عليها التاريخ الضني كما يسميه علماء الأنثروبولوجيا، ولعل أبرز الحقائق التي توصلت إليها هذه الدراسات هي اعتبار البربر في المغرب العربي والجزائر خصوصاً أغلبية السكان ومستقلون تماماً ثقافياً وعرقياً، وهم يتحدثون لغتهم الأمازيغية، محتفظين على نقاء دمهم مما سيقود آلياً إلى إفراس التناقض بين السكان الذين ينتمون إلى أصول إثنية عربية وذوي الأصول الإثنية الأمازيغية».<sup>(٤٧)</sup>

ما يبين أن المقدس الإثني، مثله مثل باقي المقدسات (الديني أو التاريخي) تم ويتم استعماله في صياغة مختلف الخطابات المقدمة للمجتمع الجزائري، فكلها «لا تخلوا من التشويش الإيديولوجي الذي يكرس الانقسامات في المجتمع الجزائري وتمنع بقوة ظهور الدولة الأمة بمفهومها الحديث والمعاصر. وهو الشيء الذي انعكس سلباً على التشكيلات الاجتماعية الثقافية التي يتكون منها المجتمع الجزائري، وحال دون نموه التاريخي الطبيعي، فأصبح يعيش دوماً على وقع الأزمات البنوية العميقة التي تبرز دائماً وبشدة مع كل مرحلة قطيعة أو تحول يشهده هذا المجتمع. وفعلاً وجدت هذه الأزمات الانتقال إلى الديمقراطية والتعددية السياسية المناخ المناسب لتظهر من جديد وتعبّر عن نفسها في حركات وقوى اجتماعية معارضة بكل ما تحمله الكلمة أطر وحاح حول مسألة الهوية».<sup>(٤٨)</sup>

## الهوامش :

- (١) بشير مخلوف: موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (١٩٨٩-١٩٩٥)، بحث مقدم لتبيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، تحت إشراف: الزاوي مصطفى، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران - السانبا، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص: ٣٢.
- (٢) نفس المرجع، ص: ٣٢.
- (٣) سورة البقرة، من الآية رقم: ٣٠.
- (٤) العلامة ابن المنصور: لسان العرب، ج ١٠٧، باب القاف، دار الحديث (طبع، نشر، توزيع)، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص: ٢٦٧.
- (٥) أبي القاسم محمود الزمخشري: أساس البلاغة، ط ١، القدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩، دار الفنائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص: ٤٦٣ ٤٦٤.
- (٦) يوسف شلحُمد: بُني المقدس عند العرب قبل الإسلام وبعده، ط ١، تعريب: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص: ٢٥.
- (٧) نفس المرجع، ص: ٢٣.
- (٨) رفيق حبيب: المقدس والحريية، ط ١، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٨، ص: ١٠.
- (٩) نفس المرجع، ص: ١٣٢.
- (١٠) نفس المرجع، ص: ١٣٢.
- (١١) رون هالير: العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب، الجهود الفلسفية عند محمد أركون، ط ١، ترجمة: جمال شحيد، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ٢٠٠١، ص: ١١.
- (١٢) أحمد زغب: «أثر النص المقدس على الخطاب الديني، من التصور الأسطوري إلى التصور التاريخي»، الخطاب الديني بين الغلو والاعتدال، محاضرات الندوة الفكرية الثامنة أيام ٠٣، ٠٤ و ٠٥ أبريل ٢٠١٠ بالوادي، إصدارات الرابطة الولائية للفكر والإبداع بمساهمة دار الثقافة، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، ٢٠١٠، ص: ١٧٧.
- (١٣) نفس المرجع، ص: ١٧٩-١٨٠.
- (١٤) محمد الجوليبي: الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي، بين المقدس والمدنس، المؤسسة الوطنية للبحث العلمي، دار سراس للنشر، تونس، ١٩٩٢، ص: ١٨-١٩.
- (١٥) نفس المرجع، ص: ٣٧.
- (١٦) يوسف شلحُمد: مرجع سبق ذكره، ص: ٢٦.
- (١٧) سورة المائدة، الآية رقم: ٩٦.
- (١٨) سورة البقرة، الآية رقم: ١٧٣.
- (١٩) سورة الأنعام، الآية رقم: ١٣٩.
- (٢٠) سورة النمل، الآية رقم: ٩١.
- (٢١) سورة العنكبوت، الآية رقم: ٦٧.
- (٢٢) سورة المائدة، الآية رقم: ٩٧.
- (٢٣) سورة الحج، الآية رقم: ٢٩.
- (٢٤) سورة التوبة، الآية رقم: ٣٦.
- (٢٥) يوسف شلحُمد: مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٢.
- (٢٦) نفس المرجع، ص: ١٥٣.
- (٢٧) سورة الجمعة، الآيات رقم: ٠٩ - ١٠.
- (٢٨) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٥.
- (٢٩) نفس المرجع، ص: ١٠٦.

(٣٠) L'houari ADDI: L'impasse du populisme Algérie, collectivité politique et état en construction, Entreprise Nationale du Livre, Alger, Algérie, 1990, P : 58.

(٣١) محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط ٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ص: ٩٧.

(٣٢) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص.ص: ١٣١-١٣٢.

(٣٣) نفس المرجع، ص: ١٣٥.

(٣٤) نفس المرجع، ص: ١٥٧.

(٣٥) العياشي عنصر: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، ط ٠١، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص: ٦٦.

(٣٦) زهرة بن عروس وآخرون: الإسلاموية السياسية، المأساة الوطنية، ط ٠١، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص: ١٧.

(٣٧) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٢.

(٣٨) نفس المرجع، ص: ٢١٥.

(٣٩) أركون محمد: من فيصل التفرقة إلى فيصل المقال... أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟، ط ٠٢، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص.ص: ١٢٥-١٢٦.

(٤٠) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٤.

(٤١) إبراهيم علي حيدر: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط ٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص: ٤٦٤.

(٤٢) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٤.

(٤٣) نفس المرجع، ص: ١٦٥.

(٤٤) أركون محمد: الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ط ٠٢، ترجمة وإسهام: هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص: ١٢٩.

(٤٥) نفس المرجع، ص.ص: ١٣٠-١٣١.

(٤٦) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٣.

(٤٧) سالم لبيض: "من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبييلة في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: ٢٦١، السنة ٢٣، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٠، ص: ٦٣.

(٤٨) بشير مخلوف: مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٦.



# دراسات قانونية



## دور رئيس السلطة الفلسطينية في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده

ماريا الشيوخى \*

### المقدمة

تحرص الدساتير المعاصرة على ضمان حقوق الأفراد وحررياتهم وكفالة مباشرتها على أكمل وجه، وذلك من خلال تضمين نصوصها مبدأ الفصل بين السلطات الذي يهدف بدوره إلى إيجاد توازن بين سلطات الدولة الذي يحول دون انتهاك حقوق الشعب.

ويقوم مبدأ الفصل بين السلطات على اساس تقسيم الوظائف داخل الدولة على سلطات ثلاث تستقل كل منهما عن الأخرى، مع وجود رقابة متبادلة بينهما، حيث تستقل السلطة التشريعية بالتشريع، ومقتضى استقلالها أن تنفرد بكل عمل يمكن أن يطلق عليه « أعمال برلمانية» وكل ما يندرج تحت وظيفة البرلمان المقررة دستوريا، أما السلطة التنفيذية فتكون مهمتها تنفيذ القانون، أما السلطة القضائية فتختص بالفصل في المنازعات المختلفة سواء بين الأفراد بعضهم بعضاً أو بين الأفراد وسلطات الدولة.

ولقد اعتنق المشرع الفلسطيني مبدأ الفصل بين السلطات في مقدمة القانون الأساسي بصورة صريحة حيث جرى نص المادة (٢) على أن: "الشعب مصدر السلطات وبمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي."<sup>١</sup>

وحدد هذا القانون الذي هو بمثابة دستور لكل سلطة اختصاصها التي لا يجوز تجاوزها؛ فلرئيس الدولة ولاية محددة واختصاصات لا يجوز تعديلها، وللمجلس التشريعي ولاية محددة واختصاصات مقصورة عليه لا يجوز تخطيها، وللسلطة التنفيذية اختصاصات لا يجوز تجاوزها، كما أن للسلطة القضائية اختصاصات لا يجوز التعدي عليها.

وبتشخيص الواقع لمبدأ الفصل بين السلطات في الحالة الفلسطينية نجد أنه يصطدم بمجموعة من المعوقات والظروف المرتبطة بخصوصية الواقع الفلسطيني، والتي أهمها تتمثل في الإنقسام

١. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣ (الوقائع الفلسطينية: العدد ممتاز ٢، تاريخ النشر ٢٠٠٣/٣/١٩)، ١١.

السياسي الذي يعاني منه الوضع الفلسطيني وما نتج عنه من قيام حالة من ثنائية المؤسسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعطيل المجلس التشريعي وعدم ممارسته لاختصاصاته التشريعية وغير التشريعية الممنوحة له بموجب القانون الأساسي الفلسطيني، الأمر الذي دفع إلى اختلال التوازن بين السلطات العامة وذلك لمصلحة السلطة التنفيذية ممثلة برئيس السلطة الفلسطينية الذي حل محل المجلس التشريعي في ممارسة اختصاصاته.

### إشكالية الدراسة

في ظل ما يعانيه الوضع الفلسطيني الراهن من حالة انقسام سياسي نتيجة لقيام حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧ وفصله تماما عن الضفة الغربية إداريا وقانونيا، فضلا عما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقال عدد من أعضاء المجلس التشريعي وإعاقة التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أثر سلبا على السلطات الثلاث في النظام القانوني الفلسطيني وخاصة السلطة التشريعية، حيث أدى ذلك إلى عدم انعقاد المجلس التشريعي وغياب دوره الكامل في ممارسة الاختصاصات المنوطة به من سن القوانين وغيرها من الاختصاصات. الأمر الذي دفع إلى إعمال حالة الضرورة وفقا لأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ والتي بموجبها تنتقل الصلاحية التشريعية إلى رئيس السلطة الفلسطينية، وهنا تبرز إشكالية البحث وذلك عندما يستدعي الوضع ممارسة الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي خاصة أن المشرع لم يتطرق لمعالجة الحالات التي تتعلق بالاختصاصات الأخرى للمجلس التشريعي على خلاف صلاحية التشريع التي نظمها بالمادة المشار إليها أعلاه.

### أسئلة الدراسة

في سياق هذه الدراسة ستقوم الباحثة بالإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية، وهي: ما هي الاختصاصات غير التشريعية المنوطة بالمجلس التشريعي؟ وما هو دور رئيس السلطة الفلسطينية في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي؟ وما هو حال الواقع الفلسطيني في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي؟

### منهجية الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي؛ حيث تم وصف النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. ولم تقتصر المنهجية على المنهج الوصفي وحسب، بل وأيضا تم اتباع المنهج التحليلي؛ ذلك بغرض تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ في الباب الثالث والرابع مدعمة

ذلك بما كتبه الفقه في هذا الخصوص كلما اقتضى الامر ذلك.

### نطاق الدراسة

سعيًا لإجراء دراسة شاملة، ارتأت الباحثة قصر دراستها على الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي ومدى إمكانية ممارستها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية في ظل عدم انعقاده، وتم استثناء البحث في الاختصاص التشريعي لكل من رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من قلة المراجع والدراسات القانونية ذات العلاقة بموضوع دور رئيس السلطة الفلسطينية في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده؛ حيث أن غالبية المراجع تناولت الدور التشريعي لرئيس السلطة الفلسطينية في الظروف الإستثنائية دون الحديث عن الصلاحيات الأخرى للمجلس التشريعي ومدى إمكانية ممارستها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية. إضافة إلى أن الموضوع لا زال بكرًا يفتقر للدراسات وهذا ما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية للعاملين في مجال القانون حيث ستساعد في الإجابة على كثير من التساؤلات المطروحة في ظل الانقسام الذي يعاني منه الوضع الفلسطيني الراهن وعدم انعقاد المجلس التشريعي كنتيجة مترتبة عليه.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التنظيم القانوني للاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي. كما تهدف إلى كشف الغموض والنقص في النصوص القانونية التي توضح كيفية معالجة غياب المجلس التشريعي في ظل الظروف التي تستدعي ممارسة اختصاصاته. تهدف أيضا إلى التعرف على مدى إمكانية حلول رئيس السلطة الفلسطينية محل المجلس التشريعي في تولى صلاحياته غير التشريعية للتوصل لحل إشكالية الدراسة والإجابة على أسئلتها. إضافة إلى الإطلاع على الواقع الفلسطيني وإبراز مدى مراعاة مبدأ الفصل بين السلطات في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي.

### نطاق الدراسة

على الرغم من كثرة الكتابات الفقهية في موضوع الصلاحيات التشريعية لكل من المجلس التشريعي ورئيس السلطة التشريعية إلى أن الكتابات حول الصلاحيات غير التشريعية وممارستها من قبل رئيس السلطة التنفيذية تكاد تكون معدومة، حيث أن الباحثة لم تجد أية دراسة متخصصة بهذا الشأن.

## الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني

تعد وظيفة الرقابة التي تتمتع بها المجالس النيابية من أهم الوظائف المناطة بها إلى جانب وظيفتها التشريعية، بوصفها آلية إبراز مدى أهمية تأثيرها في النظام السياسي، فمن خلالها يمكن إطلاع المجتمع على ما يجري في الواقعين السياسي والاجتماعي، وتنبع الرقابة البرلمانية من فكرة بسيطة هي أن ممثلي الشعب في «المجالس البرلمانية» يجب أن يراقبوا مسار الأمور في الدولة من أجل الحفاظ على سيرها في الخط الأكثر تجاوبا مع تطلعات الجماعة الوطنية. والوظيفة الرقابية التي يمارسها البرلمان على السلطة التنفيذية تمثل في جوهرها مراقبة التصرف في شؤون السلطة لجعلها توافق تطلعات المجموعة الوطنية، فأهمية البرلمان لا تكمن في دوره التشريعي فقط بل في قدرته على التوجيه ورقابة نشاط الحكومة في إطار إرادة الرأي العام.<sup>٢</sup>

والرقابة تعني الإشراف والفحص والتفتيش والمراجعة والتحقيق، فالرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية هي «سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسؤول عن ذلك للمساءلة سواء كان حكومة بأسرها أو أحد الوزراء».<sup>٣</sup>

وبالرجوع إلى أحكام القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، يتضح أن المشرع الفلسطيني قد حذا حذو الكثير من الدساتير والقوانين الأساسية؛ وذلك بإعطائه المجلس التشريعي الكثير من الصلاحيات والاختصاصات في نطاق مهمته الرقابية، والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في حفظ التوازن ما بين المؤسسات الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني.<sup>٤</sup>

ويمكن تقسيم الاختصاصات الرقابية للمجلس التشريعي إلى ثلاث فئات هي: اختصاصات رقابية متعلقة بالسلطة التنفيذية واختصاصات تتعلق بالرقابة على المال العام واختصاصات متعلقة بأعضاء المجلس التشريعي، والتي سيتم تناولها وفقاً للترتيب الآتي:

٢. جهاد حرب وآخرون، دور المجلس التشريعي الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية المتعلقة بالقضاء (رام الله: المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة، ٢٠٠٣)، ١١.
٣. حسن محمد عياش، «المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦»، (رسالة ماجستير، جامعة غزة، ٢٠١٠)، ٦٧.
٤. علي مهنا، المجلس التشريعي الثاني مهام وإنجازات (رام الله: معهد السياسات العامة، ٢٠٠٧)، ١٤.

## اختصاصات المجلس التشريعي الفلسطيني المتعلقة بالسلطة التنفيذية

### « تشكيل لجان تقصي حقائق

منح القانون الأساسي للمجلس التشريعي في حالة وجود قضايا تهم الرأي العام تستدعي تقصي حقيقتها ومعرفة ماهيتها لإتخاذ موقف بشأنها حق تشكيل لجنة خاصة، أو تكليف لجانه بتقصي الحقائق المتعلقة بها واستجلاء ما يلفها من غموض، وقد نصت المادة (٥٨) من القانون الأساسي على ذلك بأنه: «للمجلس أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف لجانه من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام أو في إحدى الإدارات العامة.»<sup>٥</sup> كما أكدت على ذلك الفقرة الثالثة من المادة (٤٨) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي والتي تنص على أنه: «للمجلس أن يشكل لجانا أخرى لأغراض آنية أو دائمة ولأهداف محددة».<sup>٦</sup>

وهذه اللجان عبارة عن لجان برلمانية تشكل من أعضاء المجلس التشريعي فقط، وعلى النحو الذي ورد في النظام الداخلي للمجلس بخصوص تشكيل لجانه بشكل عام، وهي لجان مؤقتة بالنظر إلى المهمة الموكلة إليها؛ إذ تختص بتقصي الحقائق حول الموضوع الذي تُخول التحقيق فيه. ومحل هذا التحقيق هو واقعة تمس المصلحة العامة أو أمر من الأمور العامة؛ وذلك لوجود مساس أو خلل من الناحية الإدارية أو المالية أو السياسية أو القانونية.

ولغرض قيام المجلس بممارسة دوره في الرقابة على السلطة التنفيذية تقوم لجنة التحقيق التي يشكلها المجلس بإعداد تقرير عن الموضوع يتضمن ما قامت به من أعمال، والنتائج التي توصلت إليها وتوصياتها والتي تتضمن مشاريع قرارات. فهي إذا لا تملك صلاحية إصدار قرارات في الموضوع. ولا يعني هذا أن اللجنة لا تملك صلاحية إصدار قرارات داخلية ملزمة لها، كأن تُقرر سماع أو عدم سماع شهادة شخص مثلاً. وتقوم اللجنة في نهاية المدة المحددة لها بتقديم تقريرها لرئيس المجلس والذي يقوم بإدراجه على جدول أعمال المجلس. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن تقرير اللجنة يكون موجهاً للمجلس التشريعي فقط وتقوم اللجنة بشرح التقرير له. ويتعين أن يتخذ المجلس ما يراه مناسباً من قرارات وتوصيات على ضوء النتائج والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة، فقد يوصي السلطة التنفيذية بأن تحيل أشخاصاً إلى النيابة العامة أو إجراء تعديل إداري أو إتخاذ قرار معين، وقد يقوم المجلس بحجب الثقة عن وزير أو أكثر أو عن الوزارة بأكملها.<sup>٧</sup>

٥. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٣، ٤٢.

٦. النظام الداخلي للمجلس التشريعي لسنة ٢٠٠٠ (الوقائع الفلسطينية: العدد ممتاز ٤٦، تاريخ النشر ١٦/٨/٢٠٠٣)، ٤٣.

٧. محمود شاهين، "تقرير حول لجان التحقيق الفلسطينية"، سلسلة التقارير القانونية، يناير ١٩٩٨، ١.

## « توجيه الأسئلة واستجواب الحكومة

نصت المادة (٥٦/٣) من القانون الأساسي على أن: "لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الحكومة أو أحد الوزراء ومن في حكمهم، ولا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه، إلا إذا قبل الموجه إليه الاستجواب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الفلسطينية".<sup>٨</sup>

وبصريح المادة أعلاه يتضح حق أعضاء المجلس التشريعي باستجواب الوزراء وتوجيه أسئلة تتعلق بأعمال وزاراتهم. ويقصد بالاستجواب هنا، الطلب من رئيس الوزراء أو أحد أعضاء حكومته الحضور إلى المجلس للإجابة عن تساؤلات أعضائه حول مسائل وقضايا في دائرة اختصاصه.<sup>٩</sup> فهو يعد من أخطر وسائل الرقابة الممنوحة للبرلمان للرقابة على الحكومة، لأنه يتضمن نقد واتهام للحكومة أو أحد أعضائها من الوزراء عن تصرف من التصرفات العامة، فهو يعني المحاسبة والانتهاك بالخطأ والتقصير.<sup>١٠</sup>

أما السؤال فيراد به استيضاح مسألة معينة والاستفسار بشأنها، فهو يفيد طلب إيضاحات عن موضوع معين من رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء، فعضو البرلمان عندما يوجه سؤالاً لأحد الوزراء فإنما يعني من وراء ذلك معرفة حقيقة تصرف من التصرفات التي قام بها الوزير.<sup>١١</sup>

## « منح الثقة وحجبها عن الحكومة

إذا كان المشرع الفلسطيني قد أعطى رئيس السلطة الوطنية اختصاص تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة،<sup>١٢</sup> فقد خص المجلس التشريعي بحق منح الثقة لتلك الحكومة، دون سواه، فقد نصت المادة (٦٦) من القانون الأساسي على أنه: «١- فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاج من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب. ٢- يتم التصويت على الثقة برئيس الوزراء وأعضاء حكومته مجتمعين، ما لم تقرر الأغلبية المطلقة خلاف ذلك. ٣- تمنح

٨. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٣، ٤٠.

٩. عياش، المجلس التشريعي، ١٢١.

١٠. أحمد نبيل أحمد صوص، "الاستجواب في النظام البرلماني: دراسة مقارنة فلسطين ومصر"، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٧)، ٣٢.

١١. سلام إيهاب زكي، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (القاهرة: دون ذكر ناشر، ١٩٨٣)، ٢٩.

١٢. المادة (٤٥) من القانون الأساسي، ٣٤.



الثقة بالحكومة إذا صوتت إلى جانبها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي»<sup>١٣</sup>.

كما أكدت المادة (٥٧) على حق المجلس بسحب الثقة عن الحكومة أو أحد أعضائها والتي تنص على أنه: «١- يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بمضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ويصدر القرار بموافقة أغلبية لأعضاء المجلس. ٢- يترتب على سحب الثقة انتهاء ولاية من سحبت منه.»<sup>١٤</sup> ويبدو واضحاً مما ورد في المادتين أعلاه من أحكام، أن ثقة المجلس التشريعي تمنح لرئيس الحكومة وكافة أعضائها أو تحجب عنهم أو عن بعضهم، لأسباب تتعلق بأشخاص أعضاء الحكومة أو بما يحتويه بيانها من برنامج وسياسة، ويعتبر هذا الاختصاص من أهم اختصاصات المجلس الرقابية على السلطة التنفيذية، إذ يحق له حجب الثقة عن الحكومة كافة أو عن أحد أعضائها ويترتب تبعاً لذلك تشكيل حكومة جديدة أو تغيير الوزير الذي لم ينل ثقة المجلس.<sup>١٥</sup>

#### « مراجعة الإجراءات والتدابير المتخذة خلال حالة الطوارئ»

تحدد المادة (١١٠) من القانون الأساسي الفلسطيني أحكام إعلان حالة الطوارئ؛ فتنص على جواز إعلانها عند وجود تهديد للآمن القومي بسبب حرب أو غزو أو عصيان مسلح أو حدوث كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والأوبئة. بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية، لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً على أنه يجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.<sup>١٦</sup> إلا أنه وفي الوقت نفسه لم يترك الباب على مصرعيه للرئيس في اتخاذ الإجراءات والتدابير في تلك الحالة، بل وضع عليه رقابة مزدوجة: الأولى من قبل النيابة العامة والمحاكم المختصة فيما يتعلق بالتوقيف والاعتقال (١١٢) من القانون الأساسي.<sup>١٧</sup> والثانية من قبل المجلس التشريعي الذي حظر القانون الأساسي حله خلال حالة الطوارئ المادة (١١٣) من القانون الأساسي، بل منحه الحق في مراجعة الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها، التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ وذلك لدى أول اجتماع يعقده المجلس عقب إعلان حالة الطوارئ أو في جلسة التمديد، أيهما أسبق وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن وذلك وفقاً للمادة (١١٠/٤) من القانون ذاته.<sup>١٨</sup>

١٣. المرجع السابق، ٤٦.

١٤. المرجع السابق، ٤١.

١٥. مهنا، المجلس التشريعي الثاني، ١٤.

١٦. القانون الأساسي، ٧٤.

١٧. المرجع السابق، ٧٥.

١٨. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨)، ١٦.

## اختصاصات المجلس التشريعي المتعلقة بالمال العام

### « إقرار الموازنة العامة

يشكل إقرار المجلس التشريعي لمشروع قانون الموازنة السنوية للسلطة الوطنية أبرز اختصاصاته المالية وبالتحديد الرقابة على المال العام، حيث يجب على الحكومة عرض مشروع الموازنة على المجلس قبل شهرين من بدء السنة المالية، ويعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة المشروع ويقره بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة أو يعيده إلى الحكومة في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمه إليه مصحوبا بملاحظات لاستكمال المقتضيات المطلوبة وإعادةه إلى المجلس لإقراره، حيث يتم التصويت على الموازنة بابا بابا ولا يجوز إجراء المناقلة بين أبوابها إلا بالاتفاق بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.<sup>١٩</sup> وإذا لم يتيسر إقرار الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة ١٢/١ (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية.<sup>٢٠</sup>

### « إقرار الخطة العامة للتنمية

لقد نصت المادة (٥٩) من القانون الأساسي على أن: «يقر المجلس التشريعي الخطة العامة للتنمية، ويحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على المجلس.»<sup>٢١</sup> ويستفاد من هذا النص أن دور المجلس في هذا الشأن رقابي فقط، فهو لا يختص بوضع الخطة وإنما تعرض عليه بعد إعدادها من قبل السلطة التنفيذية، وفقاً لأحكام القانون حيث أن المجلس التشريعي يملك صلاحية الإقرار فإنه حكماً بملك الحق في عدم الإقرار أو طلب التعديل إذا وجد مسوغ لذلك.<sup>٢٢</sup>

### « إقرار الحساب الختامي لميزانية السلطة الوطنية

يجب على الحكومة عرض الحساب الختامي لميزانية السلطة على المجلس التشريعي في مدة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية ويقره المجلس بالتصويت عليه بابا بابا.<sup>٢٣</sup> ويراقب المجلس التشريعي من خلال ذلك واردات ومصروفات الحكومة وييدي رأيه فيها، الأمر الذي يحول دون أن تكون المسألة المالية حكراً على السلطة التنفيذية ويسهم في الحد من سوء التصرف المالي أو عدم قانونيته.<sup>٢٤</sup>

١٩. المادة (٦١) من القانون الأساسي، ٤٣.

٢٠. المادة (٩٠) من القانون الأساسي، ٦٤.

٢١. القانون الأساسي، ٤٢.

٢٢. عياش، المجلس التشريعي، ١٢٣.

٢٣. المادة (٦٢) من القانون الأساسي، ٤٤.

٢٤. سمير عوض، النظام السياسي الفلسطيني (رام الله: دون ناشر، ٢٠١٤)، ٢٤٠.

## « فرض الرسوم والضرائب

نص القانون الأساسي في المادة (٨٨) على عدم جواز فرض الضرائب العامة والرسوم أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون.<sup>٢٥</sup> ويعد هذا الاختصاص المالي من أهم الاختصاصات الرقابية على المال العام، فاقترح القانون من قبل السلطة التنفيذية وإخضاعه للمراحل التي تمر بها عملية التشريع ذلك كله يشكل جزءاً من رقابة المجلس التشريعي على المال العام من خلال التحقق من مدى حاجة السلطة التنفيذية للمال لتمكين من القيام بأعمالها ووسائل جمعه وكيفية التصرف به.<sup>٢٦</sup>

## اختصاصات المجلس التشريعي المتعلقة بأعضائه

### « رفع الحصانة البرلمانية

لم ينص القانون الأساسي صراحة على حق عضو المجلس التشريعي في الحصانة البرلمانية،<sup>٢٧</sup> وإنما جاء ذكرها في ثانيا المادة (٥٣٥/) حينما نصت على أنه: "لا يجوز لعضو المجلس التشريعي التنازل عن الحصانة من غير إذن مسبق من المجلس، ولا تسقط الحصانة بانتهاج العضوية وذلك في الحدود التي كانت تشملها مدة العضوية."

ويفهم من النص سالف الذكر، وبمفهوم المخالفة، أن عضو المجلس التشريعي يتمتع بالحصانة بمجرد اكتسابه صفة عضو في المجلس التشريعي، ولذلك جاء النص مفترضاً تمتعه بهذه الحصانة، ومتجاوزاً ذلك إلى الحديث عن عدم جواز تنازله عن تلك الحصانة من غير إذن مسبق من المجلس التشريعي.

في حين أن المادة (١/٩٩) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي كانت أكثر صراحة في تناولها حق الحصانة البرلمانية عندما نصت على أنه: "يتمتع العضو بالحقوق التالية: ١- الحصانة البرلمانية كما هو منصوص عليها في المواد (٩٥، ٩٦، ٩٧)".

وقد أقر القانون الأساسي المعدل لعضو المجلس التشريعي في المادة (٥٣) حقوقاً و ضمانات لا يمكن الإقرار أو الاعتراف بها إلا لمن يتمتع بمثل هذه الحصانة، ومن هذه الحقوق: عدم جواز مساءلة أعضاء المجلس التشريعي جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبديها، أو الوقائع التي يوردها، أو لتصويته على نحو معين في جلسات المجلس التشريعي أو في أعمال اللجان،

٢٥. القانون الأساسي، ٦٣.

٢٦. عوض، النظام السياسي، ٢٤٠.

٢٧. أحمد حيول، أحكام الحصانة البرلمانية (عمان: دار عالم للثقافة والنشر، ٢٠٠٣)، ٤١.

أو لأي عمل يقوم به خارج المجلس التشريعي من أجل تمكينه من أداء مهامه النيابية، كما لا يجوز التعرض لعضو المجلس التشريعي بأي شكل من الأشكال، وعدم جواز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه، وبصفة عامة أي عقار أو منقول خاص به طيلة مدة الحصانة، إضافة إلى عدم جواز مطالبة عضو المجلس التشريعي بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس التشريعي أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة.<sup>٢٨</sup>

وإذا ما انتقلنا إلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي نجد أنه قد نظم الأحكام المتعلقة بالحصانة البرلمانية وآليات رفعها عن عضو المجلس التشريعي كما يلي:

#### أولاً: الأحكام المتعلقة بالحصانة البرلمانية

نصت المادة (٩٥) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي على أنه: « ١- لا يجوز مساءلة أعضاء المجلس التشريعي جزائياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها أو الآراء التي يبدونها في الجلسات العلنية أو السرية وفي أعمال اللجان، أو أي عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم النيابية. ٢- لا يجوز التعرض للعضو بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته، أو مكتبه وبصفة عامة أي عقار أو منقول خاص به طيلة الحصانة. ٣- لا يجوز مطالبة العضو بالإدلاء بشهادة تتعلق بأفعاله أو أقواله أو معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس أثناء العضوية أو بعد انتهاء عضويته إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة. ٤- يتمتع الأعضاء بالحصانة طيلة ولاية المجلس، ولا يجوز في غير حالة التلبس بجناية اتخاذ أية إجراءات جزائية ضد أي عضو، على أن يبلغ المجلس فوراً بالإجراءات المتخذة ضد العضو ليتخذ المجلس ما يراه مناسباً، وتتولى هيئة المكتب هذه المهمة إذا لم يكن المجلس منعقداً. ٥- لا يجوز التنازل عن الحصانة من غير موافقة مسبقة من المجلس، ويصدر القرار بالأغلبية المطلقة للمجلس، ولا تسقط الحصانة بانتهاء العضوية وذلك في الحدود التي كانت تشملها مدة العضوية".<sup>٢٩</sup>

وقد أوردت المادة (٩٧) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي قيداً على مثول العضو أمام القضاء في أيام انعقاد المجلس سواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو شاهداً.<sup>٣٠</sup>

٢٨. القانون الأساسي، ٣٧.

٢٩. النظام الداخلي للمجلس التشريعي، ٧٢.

٣٠. المرجع السابق، ٧٤.

## ثانياً: رفع الحصانة البرلمانية

أما فيما يتعلق برفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي فقد نظمت هذه الإجراءات المادة (٩٦) من النظام الداخلي كما يلي: «١- يقدم طلب رفع الحصانة خطياً من قبل النائب العام إلى رئيس المجلس التشريعي مرفقاً بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والادلة التي تستلزم اتخاذ الإجراءات القانونية. ٢- يحيل رئيس المجلس طلب رفع الحصانة البرلمانية على اللجنة القانونية ويعلم المجلس بذلك ٣- تبحث اللجنة القانونية الطلب وتقدم تقريرها إلى المجلس، ويأخذ المجلس قراره برفع الحصانة البرلمانية بأغلبية الثلثين للعضو التي رفعت الحصانة عنه ولم يوقف، الحق في حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان والمشاركة في المناقشة والتصويت وفي كافة أعمال المجلس»<sup>٣١</sup>.

## « إسقاط العضوية

تسقط العضوية عن النائب في المجلس التشريعي في حالتين وهما: ١- في حالة الوفاة ٢- في حالة صدور حكم قضائي مدني من محكمة فلسطينية مختصة بإدانة العضو بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.<sup>٣٢</sup>

واستناداً للحالة الثانية يقدم اقتراح إسقاط العضوية لرئيس المجلس موقعاً من عشرة أعضاء، على أن يقوم الرئيس بإخطار العضو المقترح إسقاط عضويته وعرض الاقتراح على المجلس في أول جلسة تلي تقديم الطلب، ومن ثم عرضه على اللجنة القانونية لبحثه وتقديم تقريرها بشأنه، حيث أن المجلس يفصل في طلب إسقاط العضوية بطريقة الإقتراع السري ويصدر قرار إسقاط العضوية بأغلبية الثلثين.<sup>٣٣</sup>

## دور رئيس السلطة الفلسطينية في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي

لقد أنط القانون الأساسي الفلسطيني سلطة التشريع إلى المجلس التشريعي كإختصاص أصيل،<sup>٣٤</sup> إلا أنه منح رئيس السلطة الفلسطينية استناداً إلى القانون الأساسي المعدل ٢٠٠٣ مجموعة من الصلاحيات التشريعية، الجزء الأول منها يمارسها الرئيس أثناء انعقاد المجلس التشريعي، فيكون دوره تكميلياً لدور المجلس كإصدار القوانين بعد إقرارها من المجلس

٣١. القانون الأساسي، ٧٣.

٣٢. المادة (٤٢) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، ٣١.

٣٣. المواد (٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٦، ٤٥)، المرجع السابق، ٣٢.

٣٤. المادة (٤٧) من القانون الأساسي، ٣٤.

التشريعي ورد القانون المناقش في المجلس خلال مدة معينة،<sup>٣٥</sup> والجزء الآخر يمارسها الرئيس في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي كبديل عنه وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل كإصدار قرارات لها قوة القانون.

فالمجلس التشريعي لا يكون في حالة انعقاد دائم، وقد تتعرض الدولة خلال الفترات التي يكون فيها المجلس غائباً لظروف استثنائية تتعرض فيها سلامتها وأمنها لأشد الأخطار ويكون من المتعين معه الإلتجاء إلى مواجهة الظروف ومعالجتها بإصدار تشريعات تتسم بصفة الإستعجال.<sup>٣٦</sup>

### حالة الضرورة وفقاً للمادة (٤٣) من القانون الأساسي لعام ٢٠٠٣ كأساس لممارسة هذه الإختصاصات

منح القانون الأساسي رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية ممارسة الإختصاص التشريعي في حالة الضرورة، وهي ما سيتم تفصيلها تبعاً لهذا المطلب وذلك من خلال التعريف حول ماهية حالة الضرورة وما هي شروط توافرها وما دقة الاستناد لحالة الضرورة في ممارسة رئيس السلطة الفلسطينية الإختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي.

#### « ماهية حالة الضرورة

تختلف المسميات التي تطلقها الأنظمة القانونية على التشريع الاستثنائي الصادر عن رئيس الدولة، ففي الدستور الأردني للعام ١٩٥٢ يطلق عليها القوانين المؤقتة، وفي الإعلان بالنظام الدستوري للعام ١٩٦٢ الذي كان سارياً في قطاع غزة زمن الإدارة المصرية تسمى بقرارات لها قوة القانون، والبعض الآخر يسميها المراسيم التشريعية كما هو الحال في سوريا ولبنان.<sup>٣٧</sup>

أما المشرع الفلسطيني فقد تبنى مسمى قرارات لها قوة القانون وذلك عندما منحت المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون لمواجهة حالة الضرورة، حيث نصت على أنه: "الرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه

٣٥. المادة (٤١، ٥٢) من القانون الأساسي المعدل، والمادة (١٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

٣٦. جمال إبراهيم الخطيب، "الدور التشريعي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني: دراسة مقارنة"، (رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٤)، ٤٩٥.

٣٧. أحمد الخالدي وآخرون، الحالة التشريعية في فلسطين ٢٠٠٧-٢٠١٢: الآليات، الآثار، الحلول (بيرزيت: منشورات معهد الحقوق، ٢٠١٢)، ١٥٣.

القرارات، وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، وأما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".

واستناداً للمادة أعلاه تعرف حالة الضرورة بأنها حالة من الاستعجال تتطلب التدخل السريع لمواجهة ما تتعرض له الدولة وأمنها وسلامتها من خطر جسيم، إلى الحد الذي تعجز عنه القواعد القانونية التي وضعت للظروف العادية عن مواجهة هذا الخطر، إذ يتعين الإلحاح إلى مواجهته بإجراءات استثنائية،<sup>٣٨</sup> كما تعرف بأنها «الحالة التي تنتج عن توافر ظروف فجائية أو حالات شاذة أو خطر داهم يحقد بالوطن، بحيث يتعذر دفع هذا المخاطر بالوسائل القانونية العادية، ما يضطر الإدارة إلى اللجوء إلى السلطات الاستثنائية، بإعتبار أنه الإجراء الذي لا بد منه للتغلب على هذه الظروف الشاذة ومواجهة الأزمات الطارئة.»<sup>٣٩</sup> وتعد صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون هي صلاحية تشريعية خالصة لرئيس السلطة الفلسطينية دون غيره يمارسها في الاحوال التي تتوافر فيها حالة الضرورة، فتقرير الضرورة يعود للرئيس كمبرر لإصدار قرارات لها قوة القانون يباشرها تحت رقابة المجلس التشريعي، فهو الأول والأخير لتقدير حالة الضرورة.<sup>٤٠</sup>

#### « شروط حالة الضرورة

يتضح من نص المادة (٤٣) أنه يتعين توافر عدة شروط والتي تعد قيوداً لكي يستطيع رئيس السلطة الفلسطينية أن يصدر قرارات لها قوة القانون في حالة الضرورة، نجملها في الآتي:

#### أولاً: حالة ضرورة لا تحتمل التأخير

تقوم فكرة حالة الضرورة على أساس وجود ظروف استثنائية تستدعي تركيز الصلاحيات والاختصاصات في الدولة في يد سلطة واحدة دفاعاً عن مصالحها الحيوية. وبذلك تتطلب نظرية الضرورة وجود حدث غير عادي ينذر بالتأثير على سير عمل المؤسسات الدستورية، ولا تجدي القواعد القانونية القائمة لمواجهة، وهو ما يبرر بالتالي إمكانية ممارسة السلطة التنفيذية تدابير لا تندرج ضمن اختصاصاتها.<sup>٤١</sup>

وقد عبرت المادة (٤٣) من القانون الأساسي عن ذلك بعبارة: «حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير»، فلم يحدد النص ماهية حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير، وإنما اكتفى

٣٨. محمد حسن دخيل، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩)، ٤٥.

٣٩. طارق طوقان، القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس وفقاً لحالات الضرورة (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ٢٠١٠)، ٣٩.

٤٠. الخطيب، الدور التشريعي للرئيس، ٤٦٠.

٤١. فيصل شنطاوي، "الرقابة على مشروع القوانين المؤقتة"، مجلة المنارة، يناير ٢٠٠٧، ٣٢٩.

النص الدستوري بتقييد استعمال حق إصدار القرارات بقانون في الأحوال التي يتعرض فيها أمن الدولة للخطر أو تطرأ ظروف مفاجئة تدعو لإتخاذ تدابير عاجلة.<sup>٤٢</sup>

ونظرا للظروف التي تعيشها فلسطين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تتمثل بوجود جزء محتل وهو الضفة، وفيها سلطة تقوم على شؤون البلد باستثناء الجوانب السياسية، وفي غزة سلطة أخرى وكأن هناك دولتين، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل عدم إمكانية إجراء انتخابات عامة وانقسام المجلس التشريعي، فهناك حالة واقعية تمنع هذا المجلس من ممارسة صلاحياته التشريعية التي تنظم شؤون الدولة والناس، وكل ذلك يشكل حالة ضرورة تسمح لرئيس السلطة بإصدار قرارات بقوانين إلى حين التمام السلطة التشريعية، وعند ذلك تعرض تلك القرارات بقوانين عليه.<sup>٤٣</sup>

وينحصر تقدير حالة الضرورة بالرئيس، فيكون له الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون شريطة أن تكون هذه القرارات مرتبطة بحالة الضرورة وعلاجها، وليس له الحق في أن يصدر إلا القرارات التي يكون هدفها المحافظة على سلامة الدولة بمواجهة الظروف الاستثنائية التي تهددها، والعمل على إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في أقرب وقت ممكن.<sup>٤٤</sup>

إلا أنه وبالاطلاع والتدقيق لما صدر من رئيس السلطة الفلسطينية من قرارات تحمل قوة القانون يتبين أن هناك الكثير من القرارات لا تتوافر بها شروط حالة الضرورة ولم يكن هناك حاجة لإصدارها إنما صدرت وفقا لرغبة سياسية وليست لحاجة لتحقيق مصلحة مجتمعية قانونية منها.

#### ثانياً: غياب المجلس التشريعي

إعمالاً لمبدأ الفصل بين السلطات، تتولى كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية القيام بمهامها المحددة في الدستور. وفي هذا السياق، اشترط القانون الأساسي أن يكون المجلس التشريعي في غير أدوار الانعقاد كي يسمح لرئيس السلطة الفلسطينية بإصدار قرارات لها قوة القانون، فالحكمة من ذلك تكمن بأن سلطة الرئيس التشريعية كانت بسبب عدم وجود المشرع الأصلي صاحب الاختصاص الأصلي في التشريع وهو المجلس التشريعي، إضافة إلى وجود حالة ضرورة. وبالتالي فإنه إذا صدر قرار له قوة القانون خلال فترة انعقاد المجلس التشريعي كان هذا القرار غير دستوري.<sup>٤٥</sup>

٤٢. الخالدي، الحالة التشريعية، ١٥٤.

٤٣. الخالدي، الحالة التشريعية، ١٥٤.

٤٤. المرجع السابق، ١٥٤.

٤٥. المرجع السابق، ٤٦٢.



وتشير عبارة عدم الانعقاد إلى الفترات الآتية:

« الفترة الممتدة من تاريخ حل المجلس التشريعي إلى تاريخ انعقاد مجلس تشريعي جديد.  
« الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء دورة تشريعية إلى تاريخ انعقاد المجلس الجديد في دورة تشريعية جديدة.  
« العطلة السنوية للمجلس التشريعي.<sup>٤٦</sup>»

إلا أن القانون الأساسي الفلسطيني لم ينص على حل المجلس التشريعي، ومد ولاية المجلس التشريعي القديم إلى حين أداء أعضاء المجلس التشريعي الجديد اليمين الدستورية، ما يعني عدم انطباق الفترتين الأولى والثانية على شرط «عدم الانعقاد»، في حين تنطبق الفترة الثالثة والمقصود بها الإجازة التي يخرج بها المجلس التشريعي بين دوراته العادية. ومن باب أولى، فإن هذا الشرط ينسحب و/ أو يشمل حالة غياب المجلس لأسباب قهرية، وهي الحالة الموجودة في فلسطين.<sup>٤٧</sup>

وما دام المجلس التشريعي لا يستطيع ممارسة صلاحياته لأن هناك استحالة مادية، وتوافرت حالة من الضرورة لا تحتل التأخير، فالقانون الأساسي يعطي الرئيس صلاحية وضع قرارات بقانون لمواجهة متى توافرت شروطها الواردة في القانون أعلاه، أما إذا كان المجلس التشريعي في أدوار انعقاده، فهو صاحب الاختصاص بالتشريع وسن ما يلزم من قوانين.<sup>٤٨</sup>

ثالثاً: عرض القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدوره يجب على السلطة التنفيذية لدى ممارستها صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون، الالتزام بالحدود التي رسمتها لها المادة (٤٣) من القانون الأساسي، سواء قبل صدور القرارات بقانون متمثلة بقيام حالة ضرورة وغياب المؤسسة التشريعية، أو بعد صدور القرارات بقانون متمثلة بعرضها على المجلس التشريعي فور انعقاده.<sup>٤٩</sup>

وتعرض هذه القرارات على المجلس التشريعي فور انعقاده،<sup>٥٠</sup> كأنها مقترحات لمشاريع قوانين يتم التصويت عليها بالآلية المتبعة للتصويت على مشاريع القوانين في ظل الظروف العادية. فإذا لم تعرض هذه القرارات على المجلس التشريعي لدى انعقاده زال ما كان لها من قوة

٤٦. المرجع السابق، ٤٦٣.

٤٧. الخالدي، الحالة التشريعية، ١٥٥.

٤٨. المرجع السابق، ١٥٥.

٤٩. المرجع السابق، ١٥٦.

٥٠. لم تحدد المادة (٤٣) المدة التي يجب خلالها عرض القرار بقانون على المجلس التشريعي ولم تبين إذا ما كانت دورة الانعقاد هي دورة عادية أو دورة استثنائية.

القانون، أما عرضت هذه القرارات على المجلس ورفضها عند عرضها، زال ما يكون لها من قوة القانون في المستقبل دون الماضي. بموجب الدستور ودون الحاجة لقرار من المجلس.<sup>٥١</sup>

وفلسطينياً، يتوافر الشرط المتعلق بغياب المجلس التشريعي، فمنذ أحداث ١٤/٦/٢٠٠٧ لم يعقد المجلس التشريعي بصورة قانونية. إلا ان السؤال يبقى عن مدى توافر الحالة الاستثنائية فيما صدر من قرارات لها قوة القانون لغاية الآن.

### مدى دقة الاستناد لحالة الضرورة في ممارسة رئيس السلطة الفلسطينية الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي

منحت المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل رئيس السلطة الفلسطينية الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي بغية مواجهة الظروف الاستثنائية. وقد أغفل المشرع في هذه المادة الإشارة إلى وجوب احترام هذه القرارات أحكام القانون الأساسي، فمن الممكن تفسير النص على أن إيراد مثل هذا القيد هو تحصيل حاصل لأنه نتيجة طبيعية لاعتبار هذه القرارات في قوة القانون، فإذا كان من الثابت أو المعروف أن القانون لا يخالف الدستور، فما بالك في قرارات لها قوة القانون، إضافة إلى أن الدستور ذاته ينظم هذه القرارات ويضع الضوابط الخاصة بها، وبالتالي فإن صدورها بالمخالفة لهذه الضوابط يجعلها قواعد غير دستورية.<sup>٥٢</sup>

فالقرار بقانون هو عمل تشريعي من صلاحية رئيس السلطة الفلسطينية التي يستعملها في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في الوقت الذي لا يكون المجلس التشريعي منعقداً.<sup>٥٣</sup> حيث ينتقل اختصاص التشريع إلى السلطة التنفيذية دون غيره من الاختصاصات المنوطة بالمجلس التشريعي وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٣) صراحة.

وفي إطار حدود ونطاق صلاحية الرئيس في إصدار القرارات التي لها قوة القانون أثير العديد من التساؤلات حول الصلاحيات الأخرى التي يمكن للرئيس ممارستها استناداً للمادة (٤٣) وماهية المجالات التي تستطيع هذه القرارات أن تتدخل فيها، والموضوعات التي يمكن تنظيمها.

٥١. المادة (٤٣) من القانون الأساسي، ٣١.

٥٢. محمود أبو السعود، الإختصاص التشريعي لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية (القاهرة: دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٠)، ١٧٦-١٧٧.

٥٣. ناديا الخطيب، "صلاحية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في إصدار القرار بقانون وفق المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني"، (بحث غير منشور، جامعة بيرزيت: معهد الحقوق، ٢٠٠٧)، ٤.

وقد تعددت الآراء بشأن الإجابة على التساؤلات، فظهر في الفقه والقضاء اتجاهان في هذا الصدد:

الأول: وهو يفسر النصوص التي تمنح الرئيس صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون تفسيراً ضيقاً، لأنها تقرر حكماً استثنائياً وارداً على خلاف الأصل والقواعد العامة. ونتيجة لذلك يرى هذا الاتجاه أن هناك موضوعات لا يملك الرئيس تنظيمها بواسطة القرارات التي لها قوة القانون.<sup>٥٤</sup>

الثاني: يفسر هذا الاتجاه النصوص التي تمنح الرئيس صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون تفسيراً واسعاً، مما ينتج عنه توسيع مجال هذه القرارات، حيث يستطيع الرئيس ان ينظم بهذه القرارات كل ما يمكن تنظيمه بالقانون، ولا قيد عليه سوى احترام مبدأ الشرعية.<sup>٥٥</sup>

فلو قمنا بتفسير نص المادة (٤٣) التي تمنح الرئيس صلاحية ممارسة الاختصاص التشريعي تفسيراً واسعاً لتشمل الصلاحيات الأخرى للمجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده سيتبين: في حال قيام رئيس السلطة الفلسطينية بممارسة اختصاص توجيه الأسئلة واستجواب الحكومة أو تشكيل لجان لتقصي الحقائق أو مراجعة الإجراءات المتخذة خلال فترة الطوارئ وغيرها من الاختصاصات الأخرى التي تعد من الاختصاصات الأصلية الممنوحة للمجلس التشريعي، حيث يشكل ممارسة مثل هذا الاختصاص أو ذلك اعتداء على اختصاصات السلطة التشريعية دون سند قانوني، فلا يوجد في القانون ما يجيز للرئيس ممارسته فهذه اختصاصات غير تشريعية والمادة (٤٣) جاءت بتحويل الرئيس الاختصاص التشريعي دون غيره فالنص واضح، كما تعد هذه الممارسة انتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة القانون وسموه ومبدأ الفصل بين السلطات والذي ورد ذكرهما في القانون الأساسي الفلسطيني، عدا عن أن قيام الرئيس الذي هو أيضاً رئيساً للسلطة التنفيذية باختصاصات المجلس التشريعي المتعلقة بالسلطة التنفيذية سيؤدي ذلك إلى المحاباة وعدم الحياد وعدم النزاهة والاستقلالية لأن الخصم والحكم واحد وبالتالي سيؤدي إلى تدهور الوضع في الدولة لعدم مصادقية ونزاهة الرقابة على سلطاتها وأجهزتها.

وخلاصة ذلك، ترى الباحثة في هذه المسألة، أن القانون الأساسي الفلسطيني لم يرد به نص صريح على أن ممارسة صلاحية إصدار القرارات بقانون يمكن لها أن تشمل ممارسة جميع صلاحيات المجلس التشريعي كما لم يرد نص يجيز لهذه القرارات التدخل في جميع المجالات

٥٤. سامي جمال الدين، لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢)، ١٠٠.

٥٥. أحمد سلامة بدر، الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني: دراسة مقارنة (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ٤٢١.

التي يمكن للقانون أن يتدخل فيها، حيث أن اختصاص الرئيس في إصدار قرارات لها قوة القانون هو اختصاص استثنائي واردا على خلاف الأصل والقواعد العامة، لأن المجلس التشريعي هو صاحب الاختصاص الأصيل في سن التشريع وفقاً لمنظومة القانون في فلسطين. وبالتالي فهي صلاحية استثنائية لا ينبغي التوسع فيها والاستناد إليها في ممارسة الاختصاصات الأخرى للمجلس التشريعي، حتى وإن قيل أن نص المادة (٤٣) جاء عاماً وغير مقيد، فإن هذا لا يبرر مد أو توسيع الصلاحية لأنها استثناء، هذا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار صلاحيات الرئيس ليست مطلقة في الموضوعات التي يجوز للرئيس تنظيمها عن طريق القرار بقانون، وإن كانت سلطته تقديرية في إصدارها، وبناء عليه فإننا نؤيد الاتجاه الذي يفسر النصوص التي تمنح الصلاحية الاستثنائية للرئيس تفسيراً ضيقاً.

### نظرية الظروف الإستثنائية كأساس لممارسة الاختصاصات غير التشريعية

لا تسير الحياة في أية دولة من الدول على وتيرة واحدة قوامها السلام والأمن والهدوء، بل قد تتفاجئها بين الحين والآخر أزمات شديدة سببها الحروب أو الثورات أو الاضطرابات الداخلية أو الكوارث، تمر خلالها أياماً عصيبة تتعرض فيها سلامتها وأمنها وأنظمتها لخطر جسيم، إلى الحد الذي تعجز عنه القواعد القانونية التي وضعت للظروف العادية عن مواجهة هذا الظرف الاستثنائي، إذ يتعين الالتجاء إلى مواجهته بإجراءات استثنائية. وقد تجد الدولة نفسها مضطرة لمخالفة القواعد القانونية العادية من أجل الخطر الذي يهدد كيانها.<sup>٥٦</sup>

#### « ماهية نظرية الظروف الاستثنائية

#### أولاً: التعريف بنظرية الظروف الإستثنائية

يرى البعض أن الظروف الاستثنائية هي الظروف الحارقة التي تهدد السلامة العامة والأمن العام والنظام في البلاد وتعرض كيان الأمة للزوال، وهي نظرية قضائية أوجدها مجلس الدولة في فرنسا لمواجهة مثل هذه الظروف. بموجب هذه النظرية، يمكن أن تعتبر بعض التدابير الإدارية الحارقة للقواعد القانونية العادية وغير الشرعية في الظروف العادية، شرعية في بعض الظروف، وذلك لأنها تبدو حينذاك ضرورية لتأمين الانتظام العام وحسن سير المرافق العامة.<sup>٥٧</sup> ومن جهة أخرى يقول البعض الآخر بأنها تعد نظاماً استثنائياً ضابطاً مبرراً بفكرة الخطر المحقق بالكيان الوطني يسوغ اتخاذ تدابير مستعجلة مخصصة لحماية أراضي الدولة كلاً أو جزءاً ضد الأخطار الناجمة عن عدوان مسلح داخلي أو خارجي ويمكن التوصل إلى إقامته

٥٦. الخطيب، الدور التشريعي، ٣٣٧.

٥٧. دخيل، الحريات العامة، ٤٦.

بنقل صلاحيات السلطات المدنية إلى السلطات العسكرية.<sup>٥٨</sup>

يبدو أن الصعوبة في نظرية الظروف الاستثنائية تكمن في تحديد ماهية الظرف الاستثنائي لما فيه من مرونة يستعصى معها وضع معيار عام له، إذ أن الحالة أو الواقعة لا يمكن النظر إليها على أنها ظرف استثنائي إلا إذا تمكنا من معرفة ما يحيط بها من ظروف مكانية وزمانية وما تتميز به من خصائص معينة، فيما يعد ظرفا استثنائيا في أحوال وظروف معينة قد لا يعد كذلك في حالات وظروف أخرى، فالمسألة أولا وأخيرا مسألة وقائع.<sup>٥٩</sup>

وبالاستناد إلى ما ورد أعلاه يمكن تعريف الظروف الاستثنائية بأنها: هي حالة غير عادية وغير طبيعية تعجز الإدارة عن مواجهتها بالقوانين العادية،<sup>٦٠</sup> وتعد حالة الضرورة وفقا لهذا التعريف. بمثابة تطبيق لنظرية الظروف الاستثنائية.

ثانياً: شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية

إن سلطة الإدارة ليست مطلقة حيث يلزم توافر عدة شروط للعمل بهذه النظرية وهي:

١. وجود ظرف استثنائي يهدد الأمن والنظام العام: قيام حالة شاذة غير مألوفة تهدد السلامة العامة والأمن والنظام العام ومثال ذلك قيام حرب أو اضطرابات داخلية أو كوارث طبيعية أو اضطرابات عامه. ويستوي في ذلك حدوث هذه الوقائع فعلا أو احتمال حدوثها، كما أنه لا يشترط أن تشمل هذه الظروف كل إقليم في الدولة بل يمكن أن تقوم في جزء منه فقط.<sup>٦١</sup>
٢. تعذر مواجهة هذه الظروف بالقواعد القانونية العادية: غالبا ما يتعذر التصدي لهذا الظرف بالوسائل القانونية العادية، حيث تجد الإدارة نفسها مضطرة إلى استخدام الطرق الاستثنائية لدرء هذا الخطر.<sup>٦٢</sup>
٣. تناسب الإجراءات المستخدمة من الإدارة مع الظرف الاستثنائي: يجب على الإدارة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الظرف الاستثنائي والتغلب عليه، وأن لا تتبالغ في القدر اللازم لمواجهة هذا الخطر، وإلا تكون الإجراءات التي اتخذتها غير مشروعة. كما أن سلطات الإدارة ترتبط بوجود الظرف الاستثنائي، وهذا يعني أنه متى انتهى هذا الظرف يجب على الإدارة العودة إلى استخدام السلطات المخولة إليها في الظروف العادية.<sup>٦٣</sup>

٥٨. عبدالله طلبة، مبادئ القانون الإداري (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٣)، ٣٥.

٥٩. الخطيب، الدور التشريعي للرئيس، ٣٣٩.

٦٠. بدر، الاختصاص التشريعي، ٢١١.

٦١. الخطيب، الدور التشريعي للرئيس، ٣٤٢.

٦٢. المرجع السابق، ٣٤٢.

٦٣. بدر، الاختصاص التشريعي، ٢١٤.

٤. تحقيق المصلحة العامة: يتعين أن يكون هدف الإدارة من الخروج المباح على القواعد القانونية القائمة هو تحقيق المصلحة العامة. فإن تصرفات الإدارة تبقى محكومة دائما بهدف تحقيق هذا الشرط سواء في الظروف العادية أم الظروف الاستثنائية وخاصة أن تحقيق المصلحة العامة يعد المبرر لمنح الإدارة الكثير من السلطات في الظروف غير المألوفة.<sup>٦٤</sup>

وبناء على ما سبق إذا توافرت شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية على هذا النحو كان للإدارة أن تتدخل لمواجهةها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة ما يترتب عليها من نتائج أو آثار.<sup>٦٥</sup>

### « الأساس القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية

يكاد يجمع فقه القانون العام على أن أساس نظرية الظروف الاستثنائية تقوم على حق الدولة الشرعي في الدفاع عن النفس والذي يبيح الأفعال غير المشروعة، فلا توصف بأنها جرائم كما هو مسلك المشرع الفرنسي والمصري، أو يشكل عذرا مانعا من المسؤولية الجنائية كما هو مسلك القانون الكنسي السابق على الثورة.<sup>٦٦</sup>

وهناك جانب من الفقه يرى أن نظرية الظروف الاستثنائية سندها وأساسها القانوني هو حماية واستمرار سير المرافق العامة بانتظام في جميع الظروف العادية وغير العادية، مما يتعين على الإدارة من باب الواجب والضرورة تعطيل القواعد القانونية العادية مؤقتا، وإحلال محلها المشروعية الخاصة بالظروف الاستثنائية ما دامت أن القواعد العادية عاجزة عن مواجهة الظروف الطارئة، وإلا أدى تطبيق القواعد العادية واحترام مبدأ المشروعية إلى شلل الإدارة وعجزها إذا خطرنا عليها ومنعناها من اتخاذ إجراءات وتدابير لازمة وضرورية للمحافظة على النظام العام.<sup>٦٧</sup>

ويرى جانب آخر من الفقه أن الخروج على قواعد المشروعية العادية في الظروف الاستثنائية يقوم على أساس افتراض وجود قاعدة تعلق القوانين، مضمونها وجوب الإبقاء على الدولة، فلكي يوجد مبدأ المشروعية ذاته يجب أولا أن توجد الدولة، فإذا ما وجدت ظروف استثنائية وكان الخيار بين ضرورة احترام القوانين وبين التضحية بالدولة كان الإبقاء على الدولة هو

٦٤. المرجع السابق، ٢١٥.

٦٥. رمضان محمد بطيخ، الوسيط في القانون الإداري (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧)، ٧٧٤.

٦٦. عدنان عمرو، القضاء الإداري - مبدأ المشروعية: دراسة مقارنة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢)، ٥٩.

٦٧. علي خاطر شطنوي، القضاء الإداري (القاهرة: د.ن، ٢٠٠٤)، ٩٩.

الخلاصة: إن حالة الاستثناء لا تحتاج لتفويض دستوري أو قانوني وذلك لكونها تحقق الغاية من القانون والدستور، كما أنها تعني الامتناع عن التطبيق العادي للقانون وليس الخروج عن القانون أو التصرف خارج إطار القانون، فهي حالة موضوعية وليست شكلية كما هو حال الطوارئ في النصوص الدستورية. ولذلك تعد نظرية الظروف الاستثنائية نظرية عامة يمكن أن تطبق في أي نظام قانوني لكونها تهدف للمحافظة على أمن وسلامة الدولة واستمرارية سير مرافقها في جميع الظروف.

« مدى إمكانية الاستناد لنظرية الظروف الإستثنائية لممارسة رئيس السلطة الفلسطينية الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده

قد تتعرض الدولة لظروف استثنائية تهدد الأمن والنظام العام فيها، ويستحال مواجهة هذه الظروف بإتباع القواعد القانونية العادية، حيث تجد الدولة نفسها مضطرة لمخالفة هذه القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر، وغالبا ما تؤدي هذه الظروف إلى اختلال التوازن بين السلطات العامة لمصلحة السلطة التنفيذية التي تتركز في يدها كل السلطات القانونية في الدولة.

وما يعانیه الوضع الفلسطيني الراهن من حالة انقسام سياسي وعدم انعقاد المجلس التشريعي وغياب دوره الكامل في ممارسة الإختصاصات المنوطة به كنتيجة مترتبة على هذا الانقسام، يشكل ظرفا استثنائيا متمثلا بوجود اضطرابات داخلية بين الفصائل الفلسطينية. الأمر الذي دفع إلى إعمال حالة الضرورة وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ والتي بموجبها تنتقل الصلاحية التشريعية إلى رئيس السلطة الفلسطينية، ولكن السؤال يثور حول الاختصاصات الأخرى غير التشريعية عند ظهور حاجة ملحة لممارستها، فهل يمكن الاستناد لنظرية الظروف الاستثنائية لممارستها؟

لذلك لا بد لنا من البحث في مدى توافر شروط نظرية الظروف الاستثنائية السابق ذكرها في ممارسة رئيس السلطة الفلسطينية بعض الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي، ومن هذه الاختصاصات:

٦٨. بشر صلاح العاوري، "سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني"، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ٢٠١٣)، ٧٧.

أولاً: منح الثقة للحكومة في ظل غياب المجلس التشريعي

من المعروف أن النظام الديمقراطي يقوم على وجود السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) في الدولة والتي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، فالسلطة التشريعية تعمل على سن القوانين والتشريعات التي تنظم حال المجتمع كما تقوم بوظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية والمال العام لتحقيق من احترام القانون وتنفيذه، كما تعمل السلطة التنفيذية على اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن تنفيذ القانون وتحقيق الغاية منه بغية تحقيق الصالح العام، وتقوم السلطة القضائية بتطبيق القانون على المنازعات المعروضة عليها.

فالواقع الفلسطيني يشهد تعطيلاً للسلطة التشريعية، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن بين السلطات وأهدار أحد أسس الديمقراطية، فإذا تقيدنا بحرفية نص المادة (٤٣) لا يمكن ممارسة اختصاص منح الثقة للحكومة كونه اختصاص غير تشريعي، ولكن استناداً لنظرية الظروف الاستثنائية يمكن ممارسة هذا الاختصاص في ظل غياب المجلس التشريعي الذي تعطل بسبب اضطرابات داخلية تتمثل في انقسام الفصائل الفلسطينية، حيث يشكل هذا الغياب ظرفاً استثنائياً يهدد الأمن والنظام العام ولا يمكن تداركه بالقواعد القانونية العادية التي تعطي الصلاحية للمجلس التشريعي بمنح الثقة للحكومة، فترك الدولة بلا حكومة سيؤدي إلى انتشار الفوضى والجريمة والفساد، فممارسة رئيس السلطة الفلسطينية لهذا الاختصاص الأصيل للمجلس التشريعي والخروج عن مبدأ الفصل بين السلطات يشكل حاجة واقعية تقتضيها المصلحة العامة إذ أن بدون وجود سلطة تشريعية وحكومة في الدولة يؤدي إلى انهيارها وتخلفها.

ثانياً: إقرار الموازنة العامة

لقد منح المشرع الفلسطيني المجلس التشريعي صلاحية إقرار الموازنة العامة، وذلك لكي يتسنى له فرض رقابته على المال العام وآلية صرفه واستثماره، ولكن في ظل تعطل المجلس التشريعي وعدم قدرته على ممارسة هذا الاختصاص الذي لا يمكن وضعه جانباً إلى حين عودته وذلك لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، فلا يعقل أن يتم صرف الأموال بطريقة عشوائية وغير مخطط لها من حيث الواردات والصادرات وآلية وأوجه صرفها، وإلا تعرض المال العام للنهب والاستغلال من قبل أصحاب النفوس الضعيفة الذين يملكون السلطة مما يؤدي إلى تكديس الأموال في أيديهم على حساب زيادة الفقر لدى عامة الشعب. فغياب المجلس التشريعي وعدم قدرته على ممارسة اختصاصاته وتحديد اختصاصاته المتعلقة بالمال العام، نظراً للمعوقات التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الذي يعاني منه الوضع الفلسطيني، يشكل ظرفاً استثنائياً إذ أنه بدون هذه الاختصاصات سيكون هناك تهديداً للأمن والنظام العام، فممارسة هذا الاختصاص من قبل رئيس السلطة الفلسطينية



وإن كان خروجاً على مبدأ الفصل بين السلطات والإعتداء على اختصاص أصيل للمجلس التشريعي في ظل الظروف العادية إلا أنه يشكل في الظروف الاستثنائية استجابة للصالح العام الذي يقضي بإدارة الأموال بشكل سليم في جميع الظروف وبغض النظر عن الوسائل المستخدمة طالما أنها تصب في المصلحة العامة.

#### ثالثاً: رفع الحصانة البرلمانية

يكتسب عضو المجلس التشريعي حصانة بموجب المادة (٥٣) من القانون الأساسي الفلسطيني والمواد (٩٥، ٩٦، ٩٧) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، والتي يتقرر بموجبها حقوقاً ووظائف لأعضاء المجلس التشريعي. حيث بينت المادة (٩٦) إجراءات رفع الحصانة والتي لا يمكن لغير المجلس التشريعي أن يرفعها عن أعضائه، وذلك بناءً على طلب خطي يتلقاه من النائب العام يبين فيه نوع الجرم ومكانه وزمانه والأدلة التي تستلزم اتخاذ إجراءات قانونية بحق العضو المطلوب رفع الحصانة عنه.

ولكن السؤال يثور حول مدى إمكانية الاستناد نظرية الظروف الاستثنائية لممارسة رئيس السلطة الفلسطينية هذا الاختصاص في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي؟

فمن حيث المبدأ لا يستطيع رئيس السلطة الفلسطينية رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء المجلس التشريعي وذلك لكونه اختصاص أصيل للمجلس التشريعي يمارسه بموجب الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٦) من نظامه الداخلي، فممارسته لمثل هذا الاختصاص في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي استناداً لنظرية الظروف الاستثنائية يتطلب توافر شروطها، ففي حال ارتكاب عضو المجلس التشريعي غير المنعقد جريمة تمس بأمن الدولة وكيانها وتعرضها للخطر كالتجسس لمصلحة العدو أو قيامه بجريمة فساد تضر بالصالح العام أو أية جريمة أخرى تمس بالأمن والصالح العام هل يترك مرتكبها في حالة غير التلبس إلى حين انعقاد المجلس التشريعي لرفع الحصانة عنه واتخاذ بحقه المقتضى القانوني؟ أم يمكن إيجاد حلاً بديلاً يحكم هذه الحالة؟

ترى الباحثة في الإجابة على هذا السؤال، أن اختصاص رفع الحصانة البرلمانية هو اختصاص حصري للمجلس التشريعي لا يجوز لأي جهة أخرى ممارسته في الظروف العادية إلا أنه في ظل الظروف الاستثنائية والتي يتعذر معها تطبيق القانون يجوز لرئيس السلطة الفلسطينية ممارسة اختصاص المجلس التشريعي في رفع الحصانة عن أحد أعضائه في ظل عدم انعقاده؛ وذلك كون الجرائم المرتكبة من أحد أعضائه تهدد الأمن والنظام العام وتلحق ضرراً بالمصلحة العامة، فضلاً عن عدم إمكانية مواجهة هذه الظروف بالقواعد القانونية العادية والتي تمنح

اختصاص رفع الحصانة للمجلس التشريعي وتحويله للقضاء، فالمجلس غير منعقد لاضطرابات داخلية سبق وأن بينت الباحثة بأنها تشكل ظرفاً استثنائياً، فلا يعقل رفع راية الحصانة لإعاقه اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد مرتكب هذا النوع من الجرائم. وبناء على ما ورد أعلاه يجب تحديد الفعل المرتكب من العضو المطلوب رفع الحصانة عنه وبيان خطورته على الأمن والنظام العام ومدى تأثيره على المصلحة العامة وإلحاق الضرر بالمجتمع لكي يتمكن رئيس السلطة الفلسطينية ممارسة هذا الاختصاص استناداً لنظرية الظروف الاستثنائية للمصلحة والأمن العام يغلب في مثل هذه الظروف، لا سيما وأن الحصانة البرلمانية مقررّة للمصلحة العامة وليست مقررّة لمصلحة النائب الشخصية فهي ليست امتيازاً له بل هي ضماناً للهيئة الممثلة للشعب لتحقيق استقلالها وضمّان العضو في القيام بواجباته وهو في مأمن من كيد خصومه السياسيين وتعسف السلطة التنفيذية. ولكن إذا لم تتوافر شروط هذه النظرية في الفعل المرتكب من العضو لا يستطيع رئيس السلطة الفلسطينية ممارسة هذا الاختصاص وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات وتبقى ممارسته حكراً على المجلس التشريعي يمارسه وفقاً للقانون.

وختلاصة ذلك، تتوصل الباحثة في هذه المسألة، إلى إمكانية الاستناد لنظرية الظروف الاستثنائية في ممارسة بعض الاختصاصات غير التشريعية للمجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده وذلك في حال توافرت شروط تطبيقها. فهذه الممارسة محكومة بتوافر شروط النظرية وإلا اعتبرت ممارسة هذه الاختصاصات انتهاكاً صارخاً لمبدأ الفصل بين السلطات وقواعد الاختصاص الواردة في القانون الأساسي والقوانين الأخرى.

## واقع ممارسة الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي (دراسة حالة)

لما كان يعانيه الواقع الفلسطيني من عدم انعقاد المجلس التشريعي وغياب دوره في ممارسة اختصاصاته أدى ذلك إلى ممارستها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أوجد جدلا واسعا في الأوساط القانونية من حيث مدى صحة وقانونية هذه الممارسة.

لذلك ستقوم الباحثة في هذا المبحث بتناول القضية رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ والتي تتمحور حول رفع الحصانة البرلمانية بقرار بقانون صادر من رئيس السلطة الفلسطينية، وفقا لأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ عن أحد أعضاء المجلس التشريعي غير المنعقد.

« وقائع القضية رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ المتعلقة برفع الحصانة البرلمانية عن عضو المجلس التشريعي محمد دحلان

الإحاطة بالوقائع تمثل المدخل الطبيعي للإلمام بالخصومة في إطارها الكلي، مما ييسر تحديد المبادئ القانونية المستدعاة لفضها.

ومن هذا المنطلق سنقدم خلاصة لوقائع النزاع التي تابعت كالتالي:

« في ٣ يناير ٢٠١٢ أصدر رئيس السلطة الوطنية قرار حمل رقم ٤ لذات السنة برفع الحصانة البرلمانية عن أحد نواب المجلس التشريعي، وتم نشر القرار المنوه عنه بالوقائع الفلسطينية بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٢،<sup>٦٩</sup>

« في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ طعن العضو محمد دحلان على القرار المذكور أمام المحكمة العليا بصفتها الدستورية، طالبا القضاء بعدم دستوريته لمخالفته لوثيقة الدستورية والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.<sup>٧٠</sup>

« واجهت النيابة العامة الإدعاء بالدفع بعدم اختصاص المحكمة ودعمت هذا الدفع بالمطالبة بالرد، ولما كان الدفع بعدم الاختصاص يتعلق بالنظام العام، ويسبق بحثه تناول أي موضوع، فقد بادرت المحكمة بالتصدي له، لتنتهي إلى الحكم " بعدم قبول الطعن لعدم الاختصاص."<sup>٧١</sup>

٦٩. قرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن رفع الحصانة عن نائب في المجلس التشريعي (الوقائع الفلسطينية: العدد ٩٣، تاريخ النشر ٢٠١٢/١/٢٥)، ٨.

٧٠. حكم المحكمة العليا بصفتها الدستورية في الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠١٢، الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨.

٧١. المرجع سابق، ٢.

## « التحليل القانوني للحكم الصادر في القضية

الحكم على النحو الفأث ألا وهو عدم قبول الطعن لعدم الاختصاص يستنهض البحث القانوني في عدة نقاط وهي:

أولاً: تقييم الحكم بعدم اختصاص المحكمة العليا بصفتها الدستورية

نصت المادة (١/١٠٣) من القانون الأساسي المعدل على أن تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في: « ١ - دستورية القوانين واللوائح والنظم...»، وحددت المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ كيفية اتصال المحكمة بالنزاع حاصرة إياها في أربع قنوات من بينها إقامة الدعوى المباشرة من الشخص المتضرر.<sup>٧٢</sup>

فتم رفع النزاع المائل عبر أسلوب الدعوى المباشرة، حيث تقدم صاحب الشأن بعريضة دعواه إلى المحكمة العليا كقاضي دستوري رأساً، ولولا أن مقدم الطعن المطروح هو الذي يطوله نص القرار لكان عدم القبول هو المصير المنتظر للطعن لانتفاء الصفة والمصلحة معا.<sup>٧٣</sup>

فقرار رفع الحصانة وصف بأنه قرار بقانون في الوقت الذي قضت المادة الأولى منه برفع الحصانة عن أحد أعضاء المجلس التشريعي عين بالإسم، فهنا يثار التساؤل حول إمكانية خضوع هذا القرار للرقابة الدستورية؟

سبق وأن ذكر أن المادة (١/١٠٣) من القانون الأساسي منحت المحكمة العليا بصفتها الدستورية اختصاص الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة واللوائح، والقرار بقانون الصادر وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من ذات القانون يتمتع بقوة القانون التي تجعله خاضعاً لرقابة هذه المحكمة.

فالقرار بقانون سبق تعريفه على أنه عمل تشريعي من صلاحية رئيس السلطة الفلسطينية التي يستعملها في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في الوقت الذي لا يكون المجلس التشريعي منعقداً.

تتوصل الباحثة، أنه ولما كان القرار الطعين يحمل وصف القرار بقانون الصادر وفقاً لحالة الضرورة التي منحت رئيس السلطة الفلسطينية إصدار مثل هذه القرارات، فترى الباحثة

٧٢. قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ (الوقائع الفلسطينية: العدد ٦٢، تاريخ النشر ٢٥/٣/٢٠٠٦)، ٩٣.

٧٣. فتحي فكري، "تعليق على حكم المحكمة العليا بصفتها الدستورية في الطعن الدستوري رقم ٦ لسنة ٢٠١٢"، العدالة والقانون، تموز ٢٠١٣، ١٧١.

أن المحكمة الموقرة جانبت الصواب في الحكم بعدم الاختصاص وذلك لأن المحكمة العليا بصفتها الدستورية مختصة وفقاً للمادة (١٠٣/١) بنظر القرار الطعن كونه يحمل قوة القانون بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني، فمهمتها البحث في مدى اتفاق هذا القرار بقانون مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني، فحذا لو أن المحكمة أصدرت قرارها بإلغاء القرار الطعن لمخالفته الدستورية لشروط حالة الضرورة الواردة في القانون الأساسي وذلك من حيث توفر الضرورة ومدى صحة ممارسة الرئيس لهذا الاختصاص وفقاً لأحكام حالة الضرورة (التي سيتم تناولها لاحقاً) وتجريده من وصف القرار بقانون وذلك لكونه صادر بإسم شخص معين ولا تتوافر فيه خصائص القاعدة القانونية وهي العمومية والتجريد والتي تجعله متمتعاً بقوة القانون.

ثانياً: مدى توافر شروط حالة الضرورة في القرار الطعن.

منحت المادة (٤٣) من القانون الأساسي رئيس السلطة الفلسطينية في الحالات التي لا تحتمل التأخير وفي غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون. فحال غياب السلطة التشريعية، ووجود حاجة ملحة لإصدار تشريع ما، لا مفر من السماح للسلطة التنفيذية بالحلول محل البرلمان في إصدار النصوص اللازمة والتي لا تحتمل الإرجاء إلى حين عودة المجلس التشريعي.<sup>٧٤</sup>

وبالبحث بمدى توافر شروط حالة الضرورة في القرار الطعن يتبين أنه صدر استناداً لحالة الضرورة إلا أنه لم يبين ماهية حالة الضرورة، فالضرورة تتمثل بوجود خطر جسيم وحال لا تكفي القواعد القائمة في محاصرته والقضاء عليه وتتطلب تدخلاً سريعاً لمواجهة، ويتبين في هذه القضية من أن عدم اتخاذ إجراءات قضائية بحق المدعي في الطعن من تاريخ صدور القرار بقانون إلى حين إقامة هذه الدعوى تعني عدم وجود حالة ضرورة لا تحتمل التأخير.

كما أن السلطة المخولة لرئيس السلطة الفلسطينية بموجب المادة (٤٣) لا تنصرف إلى الأعمال البرلمانية أو للعلاقة التي تقوم بين المجلس التشريعي وأعضائه، وإنما تنصرف إلى سلطة تشريعية خولها القانون الأساسي إليه لمواجهة حالة من الضرورة التي لا تحتمل التأخير وتتطلب إصدار تشريعات لمواجهة، فالقرارات الصادرة منه تأخذ قوة القانون وتنظم من الموضوعات ما تنظمه القوانين. ومن ثم فليس لرئيس الدولة أية ولاية على أعضاء المجلس التشريعي سواء فيما يتعلق بحصانتهم أو بحقوقهم وواجباتهم وليس من سلطاته إصدار القرار محل الطعن.<sup>٧٥</sup>

٧٤. فكري، التعليق على حكم، ١٧٤.

٧٥. عبد العزيز سلمان، "تعليق على حكم المحكمة العليا بصفتها الدستورية في الطعن الدستوري رقم ٦ لسنة ٢٠١٢"، العدالة والقانون، تموز ٢٠١٣، ١٨٦.

والخلاصة تتوصل الباحثة إلى عدم جواز اللجوء لأحكام المادة (٤٣) من القانون الأساسي لرفع الحصانة البرلمانية عن أحد أعضاء المجلس التشريعي في ظل عدم انعقاده.

ولكن يثور السؤال حول الحاجة والضرورة لرفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي في هذه القضية؟ في الحقيقة أن تأمل الاحداث والربط بينها، يظهر أننا لم نكن بحاجة إلى ما يسمى بالقرار بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ لرفع الحصانة عن العضو محمد دحلان وبالتالي اتخاذ الإجراءات الجنائية ضده، فالحصانة مقررة للمصلحة العامة وليست لمصلحة العضو الشخصية،<sup>٧٦</sup> وطالما أن هذا العضو ارتكب جرائم فساد تهدد أمن ونظام الدولة ومصالحها العامة والتي لا يمكن معها اتباع القواعد القانونية العادية التي تتيح ملاحقته أمام القضاء بعد رفع الحصانة من المجلس التشريعي وذلك لغياب المجلس التشريعي وعدم انعقاده، فيمكن رفع الحصانة عنه وملاحقته قضائياً استناداً لنظرية الظروف الاستثنائية السابق شرحها وليس وفقاً لحالة الضرورة الواردة في المادة (٤٣) وذلك بسبب أن هذه المادة تمنح رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية ممارسة الاختصاص التشريعي وإصدار قرارات بقانون تنسم بالعمومية والتجريد وهذا ما لا ينسجم مع طبيعة قرار رفع الحصانة كونه يتعلق بشخص محدد وواقعة معينة.

#### ثالثاً: الطبيعة القانونية للقرار المطعون فيه

إذا أردنا أن نبحث في الطبيعة القانونية للقرار محل الطعن فلا بد لنا التمييز ما إذا كان هذا القرار صادراً عن المجلس التشريعي أم كان صادر عن رئيس السلطة الفلسطينية كحال القضية هذه.

« فإذا كان القرار صادراً من المجلس التشريعي فإنه قد يكون إما:

١. عملاً تشريعياً وبالتالي يخضع لرقابة المحكمة الدستورية، وهذا أمر غير متصور وذلك بسبب أن إجراءات قرار رفع الحصانة الوارد ذكرها في المادة (٩٦) من النظام الداخلي للمجلس تختلف عن إجراءات سن القوانين الواردة في المواد (٦٥ - ٧١) من النظام ذاته.
٢. قراراً إدارياً وبالتالي يخضع لرقابة محكمة العدل العليا، على الرغم من عدم توافر أحد شروط القرار الإداري والتي تتضمن صدور القرار من سلطة إدارية وطنية<sup>٧٧</sup>، فقرار رفع الحصانة يتقرر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي وذلك وفقاً لأحكام المادة (٣/٩٦)، فلا يكون لأي عضو من أعضاء المجلس التشريعي سلطة يمارسها على الأخر فجميعهم يتمتعون بالحقوق والواجبات ذاتها، فهل يمكن أن قرار الأغلبية بالموافقة هو من قبيل

٧٦. إبراهيم كامل الشوابكة، الحصانة البرلمانية: دراسة مقارنة بين الأردن و بريطانيا (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٧)، ٩٢.

٧٧. محيي الدين القبسي، القانون الإداري العام (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧)، ٤٧.

ممارسة سلطة مجموعة ضد فرد؟! برأي الباحثة نعم يمكن اعتبارها سلطة جماعية كونها تمارس على أحد الأعضاء من قبل أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.

فلا مجال للقول أن قرار رفع الحصانة هو عملاً سياسياً تضيف عليه صفة الأعمال السيادية وذلك لأن الأعمال السيادية تصدر عن السلطة التنفيذية، ولا يمكن تصور قرار رفع الحصانة عملاً من أعمال السيادة لكونه صادراً عن المجلس التشريعي.

الخلاصة، ترى الباحثة أن البحث في الطبيعة القانونية لقرار رفع الحصانة البرلمانية يتطلب البحث في موضوعه لا الجهة المصدرة لهذا القرار، وبناءً عليه فإن القرار الصادر من المجلس التشريعي هو أقرب لاعتباره قراراً إدارياً وإن كان صادراً عن جهة تشريعية فذلك لا يغير من طبيعته الإدارية، وذلك لتوافر شرط الإرادة المنفردة والتي لا تعني صدور القرار من فرد بل قد يشترك في تكوينه أكثر من فرد، وشرط الأثار القانونية المترتبة على هذا القرار، كما أنه يمكن اعتبار الشرط المتعلق بسلطة إدارية وطنية متوافر وذلك أن المجلس هو من يناقش قرار رفع الحصانة عن أحد أعضائه فكأنه يمارس سلطة جماعية عليه.

## قرار رفع الحصانة الصادر من رئيس السلطة الفلسطينية بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني.

لقد اختلفت الآراء القانونية حول طبيعة هذا القرار وذلك على النحو الآتي:

١. البعض اعتبره قراراً تشريعياً: صدر قرار رفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي من قبل رئيس السلطة الفلسطينية وأفرغ في قالب القرار بقانون صادراً وفقاً لحالة الضرورة، ولكن سبق وأن أوضحت الباحثة أن هذا القرار تنتفي فيه صفة العمومية والتجريد التي تجعله متمتعاً بقوة القانون، عدا عن عدم توافر حالة ضرورة لا تحتل التأخير وتتطلب التدخل السريع وإصدارات قراراً بقانون لمواجهة هذه الحالة، كما يشكل هذا القرار خروجاً عن الصلاحيات الممنوحة للرئيس وفقاً للمادة (٤٣)، وبهذا لا يمكن اعتبار هذا القرار عملاً تشريعياً.

٢. وهناك من يرى أنه قراراً سياسياً: إن الأعمال السياسية تعد من قبيل الأعمال السيادية والتي تعرف على أنها: هي الأعمال التي تباشرها سلطة الحكم في الدول من أجل الحفاظ على كيان الدولة من أرض وشعب وسلطة بمواجهة أخطار خارجية، أو مواجهات داخلية عامة، كتنظيم سلطات الدولة ونظام الحكم، والعلاقة بين السلطات، والنظام النقدي، والأعمال المتعلقة بالدفاع، وعقد المعاهدات، وإعلان الحرب والصلح والتنازل، وتنظيم القوات المسلحة وتدريباتها، وإعلان الأحكام العرفية وإنهائها، وكذلك الإجراءات والتدابير التي تتخذ في حالات الحرب والكوارث الطبيعية من فياضانات وبراكين وزلازل وأوبئة وغيرها،<sup>٧٨</sup> وهذا ما لا يتوفر في القرار الطعين فهو لا يشكل أي من هذه الحالات.

٣. ترى الباحثة في هذا الصدد، أنه يمكن لرئيس السلطة الفلسطينية ممارسة اختصاص المجلس التشريعي برفع الحصانة عن أحد أعضائه وفقاً لنظرية الظروف الاستثنائية، ويعد قراره في هذه الحالة قراراً إدارياً يقبل الطعن أمام محكمة العدل العليا وذلك تغليبا للمصلحة العامة في ظل عدم وجود صاحب الاختصاص الأصيل. كما توصلت الباحثة إلى أن قرار رفع الحصانة وفقاً لحالة الضرورة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من القانون الأساسي لا يمكن أن يكون قراراً تشريعياً إنما هو قرار إداري منعدم وإن كان صادراً على شكل قرار بقانون، فالعدم لا يرتب أي أثر قانوني، وذلك لأنه معيب بعيب عدم الاختصاص الجسيم والذي يتمثل بإعتداء سلطة على اختصاص سلطة أخرى لا تمت لها بصلة.

٧٨. حمدي عمر، الاتجاهات الحديثة للقضاء في الرقابة على أعمال السيادة (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)، ٤٣.



## الخاتمة

أخذ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل كما هو ثابت من متن نصوصه وأحكامه المختلفة بأسلوب وفلسفة النظام البرلماني الذي يقوم على مبدأ الفصل المرن بين السلطات في الدولة وعلى إقامة وتجسيد التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية جراء إقراره وأخذه بالرقابة المتبادلة فيما بين هذه السلطات.

وفي أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وفوز حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، دخل النظام السياسي الفلسطيني بمكوناته وسلطاته في أزمة سياسية وإدارية أدت إلى الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، وما نتج عنه من قيام حالة من ثنائية المؤسسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتعطيل المجلس التشريعي وعدم ممارسته لاختصاصاته التشريعية وغير التشريعية الممنوحة له بموجب القانون الأساسي الفلسطيني، الأمر الذي دفع إلى إهدار مبدأ الفصل بين السلطات واختلال التوازن بين السلطات العامة وذلك لمصلحة السلطة التنفيذية ممثلة برئيس السلطة الفلسطينية الذي حل محل المجلس التشريعي في ممارسة اختصاصاته كافة، وذلك دون مراعاة مانص عليه القانون الأساسي المعدل في المادة (٤٣) والتي بموجبها تمنح رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية ممارسة الاختصاصات التشريعية للمجلس التشريعي دون غيرها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج والتوصيات التالية:

### أولاً: النتائج

١. إن التذرع بنص المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني لنقل السلطات التشريعية كافة إلى السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، يشكل تذرعا في غير محله، يؤدي إلى تغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات، مخالفة بذلك مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ المشروعية وسيادة القانون.
٢. لا يجوز الاستناد لحالة الضرورة وفقا لنص المادة (٤٣) من القانون الأساسي في ممارسة الاختصاصات غير التشريعية في ظل عدم انعقاد المجلس التشريعي؛ وذلك لوضوح نصها بمنح ممارسة الاختصاص التشريعي دون غيره لرئيس السلطة الفلسطينية.
٣. يجوز الاستناد لنظرية الظروف الاستثنائية وذلك بوصفها نظرية عامة تهدف إلى المحافظة على أمن ونظام الدولة في ظل ظروف استثنائية تتعرض لها البلاد يتعذر معها تطبيق القوانين العادية وذلك متى توافرت شروط تطبيقها وفقا لفقهاء الدستوري.

٤ . اختلفت الآراء القانونية حول الطبيعة القانونية للقرار بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، البعض اعتبره قرارا إداريا يقبل الطعن به أمام محكمة العدل العليا والبعض الآخر اعتبره قرارا يحوز قوة القانون يطعن به أمام المحكمة العليا بصفتها الدستورية.

## ثانياً: التوصيات

بناء على هذه النتائج، يمكن لنا توجيه التوصيات التالية:

- ١ . تعديل المادة (٤٣) من القانون الأساسي، بشكل يذكر بوضوح أكثر شروط حالة الضرورة ومتى يتم اعتبارها متوافرة، ومتى يتم اللجوء إليها لإصدار قرارات لها قوة القانون، والعمل على إضافة نصوص تسمح بإشراك أكثر من جهة في إتخاذ القرار حول توافر حالة الضرورة من عدمها وعدم جعلها حكراً على رئيس السلطة الفلسطينية فرأي الجماعة خيراً من رأي الفرد.
- ٢ . تعديل القانون الأساسي وتضمينه نصوصاً أكثر صراحة ووضوح حول أحكام حالة الطوارئ، في الظروف العادية وبيان حالاتها ومتى يمكن اعتبارها متوافرة من خلال تلك النصوص.
- ٣ . العمل على إنشاء المحكمة الدستورية وتفعيل دورها الوارد في قانون تشكيلها، كما نوصي بتحسين أوضاع قضاة المحكمة العليا إلى حين تشكيل المحكمة الدستورية، وذلك من خلال العمل على تطوير قدراتهم وزيادة خبراتهم في مجال القضاء الدستوري، على نحو يمكنهم من القيام بدور فعال في مجال الرقابة القضائية على دستورية التشريع.
- ٤ . نوصي بالسعي وراء إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للأسس الديمقراطية.
- ٥ . نوصي المجلس التشريعي -القديم في حال عودته للانعقاد أو المجلس التشريعي الجديد في حال إجراء الانتخابات التشريعية الثالثة- بتحديد موقفه من المراكز القانونية التي وجدت نتيجة تطبيق القرارات التي لها قوة القانون الصادرة بعد العام ٢٠٠٧.

## المراجع والمصادر

### المصادر:

١. فلسطين. القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣. (الوقائع الفلسطينية: العدد الممتاز ٢. تاريخ النشر ٢٠٠٣/٣/١٩). ص ٨.
٢. فلسطين. القرار بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن رفع الحصانة عن نائب في المجلس التشريعي. (الوقائع الفلسطينية: العدد ٩٣. تاريخ النشر ٢٠١٢/١/٢٥). ص ٨.
٣. فلسطين. النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٠. (الوقائع الفلسطينية: العدد ٤٦. تاريخ النشر ٢٠٠٠/٨/١٦). ص ٦٩.
٤. فلسطين. قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦. (الوقائع الفلسطينية: العدد ٦٢. تاريخ النشر ٢٠٠٦/٣/٢٥). ص ٩٣.

### المراجع:

١. أبو السعود، محمود. الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية. القاهرة: دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٠.
٢. الخالدي، أحمد وآخرون. الحالة التشريعية في فلسطين ٢٠٠٧-٢٠١٢: الآليات، الآثار، الحلول. بيرزيت: منشورات معهد الحقوق، ٢٠١٢.
٣. الخطيب، جمال إبراهيم، "الدور التشريعي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني: دراسة مقارنة." رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٤.
٤. الخطيب، ناديا. "صلاحية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في إصدار القرار بقانون وفق المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني." جامعة بيرزيت: معهد الحقوق، ٢٠٠٧.
٥. الشوابكة، إبراهيم كامل. الحصانة البرلمانية: دراسة مقارنة بين الاردن و بريطانيا. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٧.
٦. العاوور، بشر صلاح. "سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في التشريع الفلسطيني." رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ٢٠١٣.
٧. القيسي، محيي الدين. القانون الإداري العام. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧.
٨. بدر، أحمد سلامة. الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
٩. بطيخ، رمضان محمد، الوسيط في القانون الإداري. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧.
١٠. جمال الدين، سامي. لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢.
١١. حبول، أحمد. أحكام الحصانة البرلمانية. عمان: دار عالم للثقافة والنشر، ٢٠٠٣.
٢١. حرب، جهاد وآخرون، دور المجلس التشريعي الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية المتعلقة بالقضاء. رام الله: المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة، ٢٠٠٣.
٣١. دخيل، محمد حسن. الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.
٤١. زكي، سلام ايهاب. الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني. القاهرة: دون ناشر، ١٩٨٣.

١٥. سالم، عبد العزيز. «تعليق على حكم المحكمة العليا بصفحتها الدستورية في الطعن الدستوري رقم ٦ لسنة ٢٠١٢». العدالة والقانون، تموز ٢٠١٣.
٦١. شاهين، محمود. «تقرير حول لجان التحقيق الفلسطينية». سلسلة التقارير القانونية، يناير ١٩٩٨.
٧١. شطناوي، علي خطار. القضاء الإداري. القاهرة: دن، ٢٠٠٤.
٨١. شطناوي، فيصل. «الرقابة على مشروعية القوانين المؤقتة». مجلة المنارة، يناير ٢٠٠٧.
٩١. صوص، أحمد نبيل أحمد. «الاستجواب في النظام البرلماني: دراسة مقارنة فلسطين ومصر». رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٧.
١٠٢. طلبة، عبدالله. مبادئ القانون الإداري. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٣.
١٢. طوقان، طارق. القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس وفقا لحالات الضرورة. مفتاح: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ٢٠١٠.
٢٢. عمر، حمدي. الاتجاهات الحديثة للقضاء في الرقابة على أعمال السيادة. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.
٣٢. عمرو، عدنان. القضاء الإداري - مبدأ المشروعية: دراسة مقارنة. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢.
٤٢. عوض، سمير. النظام السياسي الفلسطيني. رام الله: دون ناشر، ٢٠١٤.
٥٢. عياش، حسن محمد. «المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦». رسالة ماجستير، جامعة غزة، ٢٠١٠.
٦٢. عيتاني، مريم. صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.
٢٧. فكري، فتحي. «تعليق على حكم المحكمة العليا بصفحتها الدستورية في الطعن الدستوري رقم ٦ لسنة ٢٠١٢». العدالة والقانون، تموز ٢٠١٣.
٢٨. مهنا، علي. المجلس التشريعي الثاني مهام وإنجازات. رام الله: معهد السياسات العامة، ٢٠٠٧.

### القرارات القضائية:

١. فلسطين. المحكمة العليا بصفحتها الدستورية. دستوري (٢٠١٢/٦). مجلة العدالة والقانون. رام الله: المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة. ع ١٣. تموز ٢٠١٣. ص ١٦٠-١٧٠.

تقارير



# سوسيولوجية الفتوى و قضايا المرأة -مقاربة تاريخية و نظرية-

الأستاذة : خيراالدين حفيظة \*

## ملخص الدراسة:

إن الحديث عن قضايا المرأة في الفكر الإسلامي لم ينقطع او يتوقف بل كان لها اهتماماً واسعاً وهذا ما يؤكد حضور هذه القضايا في الذهنيات الاسلامية و الالتفاتات اليها بصورة و بواعث مختلفة حرصت على أن تحتل مكانة بارزة في كتابات المسلمين بحيث لا نكاد نجد كتاباً أو مفكراً أو فقيهاً أو مصلحاً إلا وكتب في هذا الموضوع، أو أعطى رأياً، أو فكرة حوله، و إن من أبرز ما يفسره هذا الاهتمام النشط بقضايا من معارك ساخنة هو ذلك الارتباط الوثيق بالحياة الاجتماعية العامة والخاصة، بحيث يرتبط بها الإنسان رجل أو امرأة من جهاتها العديدة، ويتداخل معها في أنماط من العلاقات المتشابكة النسبية والسببية، الارتباط الذي يفرض على الجميع أن يواجهه و بأشكال مختلفة ما تفرزه قضايا المرأة من تساؤلات أو إشكاليات أو هواجس أو وجهات نظر خاصة من طرف العديد من المفتين الذين اهتموا كثيراً بقضاياها التي طال الجدل و كثرت الفتاوى حولها بين مؤيدين و معارضين فلكل منهم رأيه.

## مدخل الدراسة:

لقد كان الفقه أول العلوم الاسلامية نشأة و أسبق فنون المعرفة الدينية ظهوراً في العهد النبوي، وهو الذي يجد فيه المكلفون ضالتهم لمعرفة الحلال والحرام، حتى يسيروا في المنهج الذي يحقق لهم رضا الله و يجلب لهم سعادة الدارين.. ولقد تطور العلم و أثره الفقهاء المجتهدون بالفروع التي لا تحصر، ودونوا فيه المدونات الكثيرة المتفاوتة حجماً، و اهتموا بتنظيم مسأله و تبويبها الى جعله متفرعاً فروع عدة من بينها «الفتوى».

فالفتوى هي الميدان الفسيح الذي يستوعب ما جد من شؤون الحياة و لبنة هامة يؤسس عليها التشريع الاسلامي، كما انها علم تروى في الاحكام الصادرة عن الفقهاء في الوقائع الجزئية ليسهل الامر على القاصرين من بعدهم، لذلك فإن العلماء و المفتون هم من يفزع اليهم الناس، حالما تلم بهم المشكلات و تحز بهم الامور.

\* مخبر الدين والمجتمع، جامعة الجزائر ٢- بوزريعة

وعليه أصبحت الفتوى وسيلة من وسائل تسيير هذه الحياة من اصغرها إلى أكبرها أو كذا تساهم في الخروج من حالة الضياع التي أصبح يعاني منها الانسان في مجتمعاتنا المعاصرة نتيجة التغيرات الحادثة والمكثفة على كل الاصعدة خاصة فيما يتعلق بقضية المرأة.

فقضية المرأة تعتبر من أهم المحاور التي طال الجدل حولها ولا تزال بين العديد من النخب الفكرية و لا يخفى بأنها أصبحت قضية عالمية تستحوذ على التفكير والعمل السياسي والعلاقات الاجتماعية والحركة الثقافية وكل مجالات الحياة العامة. فالفتوى أصبحت تكتسب أبعاداً سوسولوجية اجتماعية ومجتمعية من منظورين: الأول، باعتبارها ظاهرة اجتماعية مستندة إلى الممارسة الدينية فهي جزء من واقع اجتماعي، ثقافي، تاريخي يخضع في فهمه لمتطلبات ووسائل علم الاجتماع النظرية والمنهجية فهي فعل بشري يصنع للإنسان معانيه ومؤسسته.

أما المنظور المجتمعي فهو متعلق بموضوعات وقضايا الفتوى، فهذه الأخيرة دائماً في مواجهة وحوار مستمرين مع واقع يطرح مشكلات ومواقع جديدة تحتاج إلى مرجعية دينية تكسبها شرعية كقضية المرأة التي يرى الفقهاء المتفتحون أن الإسلام كفل لها حقوق أساسية تتمثل في حق التعليم والميراث والعمل... إلخ، ويرون أن الإسلام هو المساواة وأن أشكال التفرقة والاضطهاد تقع ضمن عادات وتقاليد لا تمت للدين بصلة، وبالتالي كان من الطبيعي أن تكثر الفتاوى في هذا الفضاء الواسع، وعليه قمنا بطرح الإشكالية التالية: هل أصبحت الفتوى في وقتنا الحاضر تستهدف المرأة وتوقف تطلعاتها نحو المستقبل أم العكس؟

وتحت هذه الإشكالية العامة قمنا بإدراج عدة تساؤلات جزئية:

إلى أي مدى يؤثر المستوى التعليمي للمرأة في طلب الفتوى من المفتي؟  
هل أصبحت الفتوى في وقتنا الحاضر تقوم بعملية تقويم وتنظيم الحياة الاجتماعية بما يتفق وروح الشرع؟ أم هي وسيلة من وسائل تعطيل عقل المسلم وتكرس ركوده الاجتماعي؟

تحت هذه التساؤلات قمنا ببناء فرضيتنا العامة:

"من خلال الفتوى استطاعت المرأة أن تكتشف مكانتها وأن تكون ذاتها وأن تجد في الدين الإسلامي كل ما تنادي به الديانات والأمم الأخرى. وتحت هذه التساؤلات قمنا ببناء الفرضيات التالية:

- يرتبط موقف المرأة من الفتاوى ذات الطابع الاجتماعي بالمستوى التعليمي.
- لجوء المرأة للفتوى لحل مشاكلها دليل على الوظيفة الأساسية للدين في الحياة الاجتماعية.



أولاً: المعنى اللغوي للفتوى: ١

جاء في لسان العرب لابن منظور «أفتاه في أمر بأنه له وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته» يقال أفتيت فلاناً معنى رؤيا رآها إذا اعتبرتها له وأفتيته مسألة إلا أجبته عنها».

وقال الفيروزي أبادي: «أفتاه في أمر بأنه له: ولغة تعني الإبانة والإظهار وإزالة الإشكال لقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.

أما اصطلاحاً: فقد عرفها الفقهاء بأنها الأخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي، بينما يعرفها يوسف القرضاوي بأنها بيان الحكم الشرعي في قضية من القضايا جواباً عن سؤال معين سواء كان منهم فرداً أو جماعة.

## لمحة تاريخية عن نشوء الفتوى وتطورها:

### الفتوى في عصر النبوة :

لقد كانت بعثة النبي (ﷺ) في هذه المرحلة نقطة تحول في حياة العرب، حيث صرفت اهتماماتهم من الاشتغال في جُلّ الامور إلى ما يحقق صلاحهم في المعاش والمعاد... فلقد كان المصطفى (ﷺ) هو القطب الذي تدور عليه رحى الفتوى، حيث جمع بعضهم فتاوى المصطفى (ﷺ) في سفر كبير غير أنه يمكن القول بأن ما بقي منشوراً من كتب السنة والاثار أوسع من أن تضمه دفنا كتاب. ٢

فلم يكن للفتوى مكان معين يختلف اليه الصحاب الكرام سوى المسجد النبوي الذي انشرفت حياته لاستقبال كل وافد يريد السؤال، إلا أن الصحابة الكرام اقترحوا على النبي (ﷺ) أن يتخذوا له مكاناً يعرف به ويهتدي اليه فبنوا له دكاناً من طين كان يجلس فيه و بالتالي كان ذلك الدكان البذرة الأولى في اتخاذ أماكن للفتوى والعلم و عليه بقدر ما اتسعت دائرة المفتين هذا من أوضح الدلالات على تطور الفتوى واستواء سوقها إذ لم يفارق النبي (ﷺ) الدنيا حتى ترك في الأمة من يخلفه من بعده «برك الإسلام وعصابة الايمان وعسكر القرآن وجند الرحمن، أولئك أصحابه (ﷺ) ألين الأمة قلوباً وأعمقها نصيحة وأقربها إلى الله وسيلة. وهكذا تنوعت افكار العديد من الفقهاء والمفتين في هذا العصر بحيث واكبت فتواهم واقعات الناس ونوازلهم فكان عصرهم عصر الاجتهاد والنضج والكمال. ٣

١. منهج الامام مقرئ في الفتوى، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص فقه مالكي و اصوله، سنة ٢٠٠٧م، ص ٨٢ سعاد رباح، ١

٢. يوسف بلمهدي، البعد الزماني و المكاني و اثرها في الفتوى، دار الشهاب، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٣٩

٣. حسين محمد الملاح، الفتوى نشأتها و تطورها، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ١١٧

## الفتوى في عصر الأئمة:

ان أبرز ما يميز هذه الفتوى هو ظهور الأئمة الأربعة «أبو حنيفة النعمان، مالك ابن انس، الشافعي، احمد ابن حنبل»، وقد اتسعت الدولة الإسلامية في عهدهم واحتاج الناس إلى ما ينظم حياتهم ويقيم دينهم، فانتشر العلم وزهت معاهده وأقبل الناس على الحفظ والكتابة وصار لكل إمام تلاميذه يحملون مذهبه ويرسمون منهجه.

وعليه فإن عصر الأئمة الأربعة المجتهدين هو حجز الاساس في إقامة صرح الفتوى من بعد خلاصة هذا العصر في شأن الفتوى مايلي:

١. تدوين الفتوى في الكتب و الآثار و ظهور المذاهب الفقهية.
٢. ظهور تلاميذ الأئمة الذين يحفظون فتاوى الأئمة و ثروتهم.
٣. تطور الفتوى الى حد الافتراض فيما لم يقع من مسائل.

## الفتوى في عصر الجمود والتقليد:

بعد ان تم غرس المذاهب الفقهية في عصر الأئمة وأصبح لكل مذهب اصول وقواعد، وبلغت الأمة مبلغ لا نظير له في مجال العلوم والاجتهاد بحيث ألزمت نفسها بالاتباع والتقليد وعرف عند الناس مصطلح «الفقهاء المتقدمون» و «الفقهاء المتأخرون» ولعل المعيار الزمني هو المعيار الذي ميّز بينهما.<sup>٤</sup>

ومن الواضح أن التقليد مر بمراحل كثيرة وهذا ما ينبغي ملاحظته اذ لم يأتي التقليد دفعة واحدة وإنما جاء تدريجياً مع الزمن حيث لم يترك الاجتهاد كلية بل بقي نوع من الاجتهاد في المذاهب السائدة، تنتهي إلى منتصف القرن السابع الهجري ثم جاءت بعدها فترة الجمود والركود نهائياً وتستمر حتى أواخر القرن ١٣ هـ إلى أن تطورت الفتوى في العصر الحديث الذي ظهرت فيه عدة فتاوى لعدة أئمة منها:

« فتاوى الدكتور يوسف القرضاوي: سماها فتاوى معاصرة تناولت جوانب في التفسير وشؤون الأسرة والمعاملات المالية... إلخ.

« مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز ابن باز وهو مطبوع في خمسة مجلدات وغيرها.

## مستند الفتوى وطرقها في بيان الحكم الشرعي:

١. الفتوى من الدليل: بمعنى أن يكون قول المفتي على الدليل ومبينا على مصدر شرع إلا إذا كان قوله حكماً لا خصام له ولا زمام ولقد استوجب ذكر الدليل للمستفتي اذا كان أهلاً...

٤. نفس المرجع السابق، ص ١١٨

لفهم الدليل استوجب بعضهم ان يكون جواب المفتي على صيغة آية أو كتاب من حديث الرسول (ﷺ) ولقد اختلف العلماء في تقسيم الادلة الشرعية فمنهم من نظر اليها من جهة القوة في الادلالة فجعلها قسمين، فضلية وطنية ومنهم من نظر اليها من كون بعضها أصلاً لبعض فجعلها قسمين أصلية وتبعية.

٢. الفتوى من الكتب: إن أخذ الفتوى من بطون الكتب شبيهة بأخذ الفتوى من العلماء المعاصرين عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والهاتف... الخ. وبالتالي يجب الوثوق من الكتب التي يراد بها الرجوع إليها أولاً فإن ثبتت شهرتها العلمية ونسبها الى أهل الاجتهاد.<sup>٥</sup>

### عناصر الفتوى:

« المفتي: لقد رأي الأصيليون أن المفتي هو المجتهد ولو أردنا أن نعرفه لاقتصرنا على قول الشاطبي: «إن المفتي قائم في الأمة مقام النبي (ﷺ)».

شروطه:

١. يرى الامام الجوني ان المفتي هو المتمكن من إدراك أحكام الوقائع على يسر من يسر بالقران الكريم : قال الشاطبي لا بد للمفتي بمعرفة علوم القران وتفسيره بوجه عام وتفسير آيات الاحكام بوجه خاص.<sup>٦</sup>
٢. العلم بالسنة النبوية.
٣. العلم باللغة العربية.
٤. العلم بالقياس وهو مناط الاجتهاد وأصل الرأي وهو مندرج تحت علم أصول الفقه، فهو باب من أبوابه وشعبة من شعبه.

« المستفتي: هو طالب الفتوى و السائل عنها كالمستغفر والمستهدي في طالب المغفرة والهدى وقد عرفه كثير من أهل العلم بقولهم هو كل من لم يبلغ درجة المفتي أي لم يكن في أي رتبة من الرتب السابقة من اهل الفتوى،<sup>٧</sup> ومن شروطه ان يكون من اهل التقليد بحيث يجب أن يستفتي من هو أعلم منه، كما لا بد له أن يتأدب مع المفتي.

من شروطه:

« أن يكون المفتي فقيه النفس، سليم الذهن، رصيد الفكر، صحيح التصرف والاستنباط ومستيقظاً.

« أن يكون له نية وأن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة.

« الكفاية وإلا مضغه الناس، كما يجب عليه أن يكثر معرفته بالناس.<sup>٨</sup>

٥. يوسف بلمهدي، مرجع سابق، ص ١٣٩

٦. محمد ابي علي الشوكاني، ارشاد الفحول، دار الفكر للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط ٢، د ت، ص ٣٢.

٧. ابو عمر عثمان ابن عبد الرحمن ابن الصلاح، اداب المفتي و المستفتي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦، ص ١٢٥.

٨. محمد ابن علي الشوكاني، مرجع سابق، ص ٢٠١.

## المرأة و قضية الحجاب ورأي الدين:

يعد الحجاب من قضايا المرأة العربية التي ثار حولها النقاش وطبع على أغلب الكتابات التي دارت بمسألة المرأة سواء في عصر النهضة أو العصور التي تلتها فهي قضية وضعت اهم الصراعات التي دارت بين مختلف الايديولوجيات فقط ارتبط بين مستويين «المقرّين والرافضين».

فالمستوى الأول: نجد اصحاب الاقرار يعتبرونه فرضاً من الفروض وذلك تبعاً بما أورده القرآن الكريم بآيات تفرضه بالنص الصريح.

اما المستوى الثاني: فنجد أصحاب عارضوا الحجاب باعتباره ليس فرضاً، ومن الذين راحوا في هذا الاتجاه: قاسم أمين، الذي أعطى قيمة لهذه القضية خاصة في كتابيه «تحرير المرأة، المرأة الجديدة»... إذ يعتبر الحجاب طور من أطوار حياة المرأة وأن الأمم المتقدمة قد تخلت عنه وأنه يخل بنظام الجسد ويضعف الأعصاب مما يجعل القوى النفسية تختل.<sup>٩</sup>

الحجاب كظاهرة كانت موجودة في الجاهلية ومما يدل على وجودها ما قاله الأصمعي: ان المرأة كانت تلقي خمارها لحسنها وهي على عفة وكانت أغطية رؤوس النساء في الجاهلية تحمل أسماء عدة منها ما يضع على الرأس ويلف جانباً من الوجه وهو الخمار، ومنها النقاب والذي يبدو منه محجر العين بإخفاء وترك الأخرى، والوصوص وهو البرقع الصغير والذي لا تظهر منه إلا العينان.

حيث هذا الحجاب الذي عرف قبل مجيء الاسلام لم يخفي محاسن المرأة وزينتها فقد كانت المرأة تسدل طرفي الخمار وراءها وتترك جيبتها مفتحة فترى مفتتها وما لبست من زينة وقد استمر الوضع على ذلك الى ما بعد مجيء الاسلام والسبب في فرضه يعود الى أن السفهاء كانوا يعاكسون الحرائر ويعتبر صوتهن في طرقاتهن، ولما تكررت على الرسول (ﷺ) الشكاوى من هذه التصرفات المشينة نزلت الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>١٠</sup>.

ومن ذلك الوقت شرع الحجاب لصرف الأذى عن النساء ومن أجل صيانة المجتمع وحمائته من الفتن والفوضى، فلقد حرص الاسلام بتشريع الحجاب على وضع ضوابط تحسم سير الجنسين وتمنع اي داع لتلاقي غير المحارم والاختلاط بالأجانب بوضع امور تحول دون ذلك.

٩. زينب الحضري، قاسم أمين، المرأة الجديدة، سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٢١/٢٢.

١٠. القرآن الكريم، سورة الاحزاب، الآية ٥٩.

فالحجاب في الدين الاسلامي وتبعاً لما جلبت عليه الانفس من الميل نحو الاغراء لدى الجنسين، يضبط سلوكياتها بأن فرض على المرأة عدم الكشف عن مفاتها، وحرمة الرجل اقتحام البيوت دون اذن وغيرها من الامور وذلك كله تنظيماً للمجتمع وغلق باب الانحلال امامه.

وبالتالي يمكن القول ان الحجاب ومنع الزينة مسألة أمرت بها شرائع السماء ولم يفرضها الاسلام دون غيره والغرض من ذلك ليس حجب حرية المرأة وإنما منع الفتنة والفساد لذا يجب علينا أن نكثر من اهتماماتنا حول هذه المسألة.<sup>١١</sup>

ومنه فقد كثرت بخصوص المرأة عدة آراء وتساؤلات وصلت إلى حد الجدال بين مختلف الائمة ورجال الدين في قضايا عديدة غر الحجاب كقضية الزواج العرفي التي عرفت انتشار رهيب في السنوات الاخيرة بشكل لافت للنظر وتغلغت في اوساط كثيرة في المجتمع ووصلت الى دور العلوم المختلفة وقد ترتب عن ذلك العديد من المشكلات والكثير من المآسي والضحية في جميع الاحوال هن الفتيات اللاتي يتم التغير بهن بوعود كاذبة، وقد ركز الكثير من الفقهاء للأسف الشديد بشكل العقد في هذا الزواج وأفاضوا في الحديث عن قضية اكمال اركان العقد فيه او عدم اكماله وقد اباح الكثيرون منهم هذا اللون من الزواج دون النظر الى الآثار المدمرة المترتبة عليه، ودون مراعاة لمصلحة الافراد بصفة خاصة ومصلحة المجتمع بصفة عامة.<sup>١٢</sup>

فالمسلمون اعتبروا المرأة خط دفاعهم الاول في صراعهم الحضاري مع العالم لذلك ليست مصادفة ان يكتسب موضوعاً مثل هذا كل هذا الضجيج، بل وشغلنا به العالم رغم اهتماماته ومشاغله العظمى والمفيدة.

ولقد ارجع الباحثون انتشار الظاهرة الى عدد من الاسباب على راسها، الازمة الاقتصادية وعدم القدرة على الحصول على سكن او العجز عن تدبير مصاريف الاسرة بالإضافة الى ارتفاع المهور وطلبات الزواج.

ومنه كان استخدام مصطلح الزواج السري هو السائد والمستخدم قبل سنوات قليلة ولكن يسود الان ما يسمى بالزواج العرفي، وهذا يوحي بقدر من القبول او على التعايش معه كأمر واقع إذ يقول الدكتور عبد الجليل شلبي عضو لجنة الفتوى بالازهر: «إن الزواج العرفي

١١. اسعد السمحر اوي، المرأة في التاريخ و التشريع، دار النفايس للطباعة و التوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٩م، ص ٢١٠

١٢. محمود حمدي زرقوق، ظاهرة الزواج العرفي، مجلة منبر الاسلام، تصدرها وزارة الاوقاف، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية،

العدد ٥٥، ٢٠٠٩.

تترتب عليه مشاكل كثيرة ومع أنه عقد شرعي كثيراً ما يكون ناقصاً لأن عقد الزواج لا بد له من شهود»... ويعرف الشيخ عطية صقر معنى الزواج العرفي بأنه: «يطلق على عقد الزواج الذي لم يوثق بوثيقة رسمية وهو نوعان: ١٣

١. نوع يكون مستوفي الأركان والشروط.
٢. نوع لا يكون مستوفياً لذلك.»

فالنوع الأول: عقد صحيح شرعاً يحل به التمتع ولا حاجة إلى وثيقة رسمية. أما النوع الثاني: فله صورتان، صورة يكفي فيها بتراضي الطرفين على الزواج دون أن يعلم بذلك أحد من شهود أو غيرهم وصورة يكون فيها العقد لمدة معينة لشهر أو سنة.

لذا كان عليهم التوضيح أكثر في هذه المسألة بأن ما يحدث الآن هو باطل شرعاً بل إن البعض يعتبره زناً وهو الرأي المتفق عليه لدى جموع الفقهاء ما عدا رأي أبو حنيفة.

« إذ يرى فضيلة شيخ الأزهر أن هذا الزواج باطل طالما ولي المرأة غير موجود، وهذا الزواج باطل عند الامام مالك والامام الشافعي وعند الامام أحمد ابن حنبل، أما الامام أبي حنيفة فيجيزه في حالة واحدة حيث يرى أنه يجوز للمرأة أن تزوج نفسها دون ولي بشرط إن تزوج نفسها في كفى لها.

« أما الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر السابق يرى أن الزواج العرفي حرام حتى إن كان مستوفياً الأركان، فعدم التوثيق له يعرض حقوق المرأة للضياع.

« ويرى بيومي أن الزواج العرفي الذي نراه اليوم في عصرنا ظاهرة فاسدة تقوم في أصلها على نوع من السرية وتكتم الشهود.

وعليه اراد العالم الاسلامي أن يؤكد خصوصيات متعددة في شؤون الدين والتجديد لذلك من المملكة العربية السعودية هناك مرادف للزواج العرفي وهو زواج المسيار.<sup>١٤</sup>

وهذا الاخير يعتبر ظاهرة سعودية أولاً في منطقة القصيم شمال الرياض، ثم انتشرت في المنطقة الوسطى الى بقية البلاد. ويعتمد هذا الزواج على تنازل الزوجة عن حقها في المبيت والنفقة، وسمي بالمسيار لأن الرجل يذهب الى زوجته غالباً في زيارات نهائية أشبه ما تكون بزيارة الجيران.

١٣. عمر سليمان الأشقر، احكام الزواج في ضوء الكتاب و السنة، دار النفائس للنشر، الاردن، ط ٢، ١٩٩٧م، ص ١٧٥

١٤. عبد الرزاق قناوي، فتاوى الاسرة، دار الامين للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٤٤

وبالتالي يمكن القول أنه رغم اختلاف الآراء بين الفقهاء وعلماء الدين حول قضية الزواج العرفي، نصل الى نقطة مهمة وهي أن الزواج الشرعي ليس فيه ما يسمى عرفياً و رسمياً وإنما من استوفى فيه شرائط وأركان متى تحققت فهو زواج شرعي. أما الزواج العرفي أو السري فقد أصبح الان وسيلة من وسائل الافساد والاعواء لأنه لا يتوفر فيه الامان والضمان وخاصة المرأة على وجه التحديد من حيث ضمان حقوقها.<sup>١٥</sup>

## المرأة والعمل السياسي

أما عن قضية المرأة والعمل السياسي فيرى البعض أن اشتراكاتها في عمل تنظيمي إسلامي يلزمها بواجبات محددة و يستندون في ذلك الى أخذ النبي (ﷺ) البيعة من النساء وهي اعلى درجات الالتزام في النظام السياسي الاسلامي، إلا أن العمل السياسي ليس من واجبات المرأة الاساسية.<sup>١٦</sup>

كما تظهر المشاركة السياسية للمرأة في خروج عائشة في معركة الجمل لتطالب بما تعتقده حقاً في شؤون السياسة. بحيث هناك من يعتقد ان مشاركة المرأة في الشؤون السياسية واجب لأنه مالا يتم الواجب الا به فهو واجب...، من منطلق مسؤولية المسلم عما يحدث في مجتمعه، فالمرأة أكثر قدرة على التأثير في شرائح مختلفة من المجتمع.<sup>١٧</sup>

ومع ذلك هناك من يعتبر ان ترشيح المرأة في المجالس النيابية منكر لا يرضى به، لانهم يعتقدون أن الاسلام دعا الى المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الدين والعقيدة، الحقوق والمعاملات ولم يدع إلى المساواة السياسية وبذلك يبقى دورها تشريعياً كمستشارة او فقيهة.<sup>١٨</sup>

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى فتوتين صدرت أحدهما عن لجنة الشريعة والتفسيرات القرآنية بالكويت والاخرى عن لجنة الفتوى بالجامع الأزهر بمصر.

### • فتوى لجنة الشريعة والتفسيرات القرآنية بالكويت

إن مقتضى هذه الفتوى هو أن المرأة يجب أن تقرّ في بيتها لأداء وظيفة الانجاب وتربية الاطفال وعليه فلا مبرر لخروجها لخوض المعارك الانتخابية سواء تعلق الامر بالاقتراع او بالترشح

١٥. نفس المرجع السابق، ص ٤٦

١٦. فديصل مولودي، دور المرأة في العمل السياسي، مجلة الارشاد، العدد ٢، ١٩٩٠، ص ٤٣

١٧. عبود عبد الغني، العقيدة الاسلامية و الايديولوجيا المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دت، ص ١٣١

١٨. حسين عبد المجيد، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي، الاسكندرية، القاهرة، ص ١، ص ١٣٦

للمناصب الحكومية. وعلة ذلك هو أن النساء يفتقرون الى الخبرة والكفاءة نظراً لانشغالهن بأمور البيت ولئن كان تقبل المرأة الولايات العامة مما لا تجيزه الشريعة فان هذا لا يعني ان النساء لا يلعبن دوراً غير مباشر. في الانتخابات العامة و ذلك عن طريق التأثير على ازواجهن وبنائهن اذ يمكن ان تشارك المرأة في السياسة من وراء الستار. ١٩

اما لجنة الفتوى بالجامع الازهر في مصر فتفرض قاعدة القوامة حسب فتوى صدرت عن هذه اللجنة في جوان ١٩٥٢م على اثر مطالبة المرأة المصرية بحق الانتخاب ان تكون راعية في بيتها لأنها لا تتمتع بالقدرة العقلية و الجسمية للخروج لتولي الولايات العامة و مما يؤكد ذلك ان الشريعة اعفتها من مهام دون السياسة و الحكم خارج البيت فمن باب اولى عن اسناد هذه الولايات من حقها لأجل ذلك نهى الرسول (ص) المسلمين عن اسناد هذه الولايات للمرأة مجارة لغيرهم وبالتالي ما يتصل بالحكم و السياسة ليس من طبيعة المرأة. ٢٠

فالاسلام يحترم المرأة اذا استعملت عقلها وظهر ذلك في تصرفاتها حينئذ يحترم الناس اجمعين رايتها و ينظرون اليها نظرة احترام و تقدير فالاسلام منح المرأة الحرية، غير أنها حرية مقيدة بضوابط اسلامية كالحلال و الحرام.

كما قرر الاسلام اهلية المرأة الدينية والاقتصادية والاجتماعية فأباح لها حرية الاشتراك بالعمل السياسي من منطلق أن المسلم والمسلمة على كل واحد منهما مسؤولية الاهتمام بهذا الجانب فللمرأة دور فعال في المجتمع الاسلامي بذلك كان عليها ألا تنتسى في معترك الحياة مهمتها الرئيسية وهي: البيت، و تربية الأولاد.

إن رقي المرأة واشتراكها في العمل السياسي هو رقي لإنسانيتها وسمو بأخلاقها ونهضة لمجتمعها ونصرة لدينها.

---

١٩. امير يحياوي، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، ط ١، د

ت، ص ٥١.

٢٠. نفس المرجع السابق، ص ٥٢.



## الخاتمة:

لقد أصبحت للفتوى منزلة عظيمة واهمية بالغة حياة الفرد والمجتمع لذا لا يقوم بها الا من توفرت فيه شروط الافتاء، دون الخروج عن ضوابط الشرع، كما أصبحت لها هيئة رسمية في الدولة، فما من قطر اسلامي الا وفيه إدارة بكاملها تقوم على هذا الشأن.

كما أصبحت الفتوى وسيلة من وسائل تسيير هذه الحياة، فهي تساهم في الخروج من حالة الضياع التي أصبح يعاني منها الانسان في مجتمعاتنا المعاصرة، خاصة اذا استهدفت عنصراً فعالاً في المجتمع كالمراة.

وهذه الاخيرة اهتم بها الاسلام ورفع شأنها و أعلى قدرها وأعطاهها من الحقوق ما جعلها تعترز بالإسلام وتُفاخر به.

ومن هنا كان الحديث عن المراة من مختلف الجوانب يمثل بالضرورة مشكلة متجددة في حياة مستمرة للأخذ بها الى مرفأ الطمأنينة العلمية، اذ راها البعض من الباحثين ضرباً من المستحيل ان يكشف النقاب في دقة البحث العلمي عن دنيا المراة وقضاياها المتعددة التي مثلت في وجهة نظرهم لغزاً حائراً في كل عصر وفي اي مجتمع بشري قديم او حديث على وجه سواء.

## قائمة المصادر و المراجع:

١. سعاد رباح، منهج الإمام مقرئ في الفتوى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص فقه مالكي وأصوله، سنة ٢٠٠٧.
٢. يوسف بلمهدي، البعد الزماني و المكاني و أثرها في الفتوى، دار الشهاب، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠ م.
٣. حسين محمد الملاح، الفتوى نشأتها وتطورها، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١ م.
٤. محمد أبي علي الشوكاني، إرشاد الفحول، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٢، د ت.
٥. أبو عمر عثمان ابن عبد الرحمن ابن الصلاح، أدب المفتي والمستفتي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦.
٦. زينب الخضري، قاسم أمين، المرأة الجديدة، سينا للنشر و التوزيع، القاهرة، ١٩٨٧ م.
٧. أسعد السمحراوي، المرأة في التاريخ والتشريع، دار النفائس للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٩ م.
٨. محمود حمدي زرقوق، ظاهرة الزواج العرفي، مجلة منبر الإسلام، تصدرها مركز الأوقاف، المجلس الإسلامي الأعلى للشؤون الإسلامية، العدد ٥.
٩. عمر سليمان الأشقر، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، دار النفائس للنشر، الأردن، ط ٢، ١٩٩٧ م.
١٠. عبد الرزاق قناوي، فتاوى الأسرة، دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٠ م.
١١. فيصل مولودي، دور المرأة في العمل السياسي، مجلة الإرشاد، العدد ٢، ١٩٩٠ م.
١٢. عبود عبد الغني، العقيدة الإسلامية و الايديولوجيا المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ت.
١٣. حسين عبد المجيد، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي، الاسكندرية، القاهرة، ط ١.
١٤. أعمر يحياوي، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط ١، د ت.

ثقافة



## الإبداع وحقوق الإنسان

دنيا الأمل إسماعيل \*

مما لا شك فيه أنّ الإبداع الأدبي والفني، بما له من إمكانات الانتشار الواسع يمكن أن يلعب دوراً كبيراً وفعالاً في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ويوفر عمقاً شعبياً وجماهيرياً لحركة الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في مجتمع يعاني من العديد من المشكلات الثقافية، كالمجتمع الغزّي، حيث الوعي بالديموقراطية وقضايا حقوق الإنسان، وتحديداً المرأة منحصرأ في فئة قليلة من المثقفين، ما يجعلها تنسم بالنخبوية، ومحدودية التأثير. هذا في الوقت الذي يصبح التعبير المباشر عن الأفكار والمشاعر مسألة صعبة، وربما مخوفة بالمخاطر، بينما يتوفر للرسالة الإبداعية الفنية والأدبية مزايا التعبير غير المباشر عن الأفكار والتصورات والرؤى، أي أنها تتمتع بحرية أكبر.

من المعلوم للجميع أن فكرة الديمقراطية وحركة حقوق الإنسان بشكل عام نشأت على أصول فكرية غربية، وأن أهم معضلاتها هي معضلة العالمية والخصوصية، ومن وجهة نظري يمكن للإبداع الفني والأدبي أن يلعب دور الجسر في التقريب بين ما هو عالمي وما هو خاص، فالتعبير الأدبي والفني «خاص» بالضرورة، وحامل للخصائص والسمات المتفردة في كل ثقافة. كما أنّ قيام حركة حقوق الإنسان على مبادئ وقيم إنسانية لا شك في جدارتها تم تقنينها في اتفاقات ومواثيق دولية، يجعلنا ننظر بالكثير من الحرص للمدخل القانوني، فواقع الحال أن هذا المدخل غير قادر وحده على التعريف بحقوق الإنسان، وتجاربنا في ذلك واضحة. على حين يمكن أن تلعب الفنون والآداب أدواراً شديدة الأهمية والخصوصية في القيام بالمهمة نفسها، خاصة وأن الخصائص الفنية للإبداع والكتابة لا تتعامل مع الجمهور كمتلق سلبي، بل إن الجمهور يشارك في صنع وفهم وتقييم وتفسير رسالة الإبداع، ولا معنى لأي عمل إبداعي أو كتابي أو فني دون رد فعل الجمهور، وهذا يعني أنّ الرسالة الإبداعية التي يتلقاها الجمهور ويتفاعل معها بحرية - دون أن تمارس عليه أية سلطة - يكون تأثيرها أعمق وأطول، كذلك فإنّ الإبداع يحفّز الأفراد على الفعل الإيجابي بحيث تتحول الرسالة الإبداعية إلى سلوك لدى الجمهور. ويجمع الإبداع كذلك بين التربية الذاتية والتربية الجماعية، بحيث يؤسس معايير فردية وجماعية تساعد الفرد على إدراك ذاته وإدراك الجماعة وهو ما يشكل عاملاً بالغ الأهمية لنمو رسالة حقوق الإنسان.

في هذا السياق، لا يمكن الحديث عن أدب يخلو من حقوق الإنسان فصفة الأدب الأولى أنه عمل إنساني ودائماً ما كان الأدب الجيد على طول تاريخه مبيّراً بحق الإنسان في الحرية وفي النقد وفي المعرفة، وكانت أهم الأعمال الإبداعية والفنية تؤكد على حق الإنسان في تلك القيم، خاصة وأنّ الإنسان هو المادة الأولى التي يتعامل معها الكاتب/ة، أو قل هي البئر الأولى التي يرتوي منها ويعود إليها مراراً، فكل ما يكتبه الكاتب سواء أكانت كتابته في مجال الإبداع (رواية، قصة، مسرح، شعر) أو في مجال الدراسة والتحليل له علاقة مباشرة بالإنسان، فكل أدب أو فن إبداعي هو بالضرورة إنساني النزعة، ذلك لأن موضوع الكتابة الأهم والأبدي هو الإنسان، وكل ما يدور حول الإنسان يدور بالضرورة حول حقوقه .

كما أنّ العلاقة بين الأدب وحقوق الإنسان علاقة قديمة قدم الأدب نفسه، فالأدب الجيد على طول تاريخه كان مبيّراً بحق الإنسان في الحرية وفي التعبير والنقد وفي السعي نحو المعرفة، وكانت أهم الأعمال الإبداعية والفنية تؤكد حق الإنسان في تلك القيم.

إنّ كل آداب الشعوب في كل العصور، وخصوصاً في القرن الأخير، دانت الحروب والقتل والتمييز العنصري واستلاب الحريات والتعذيب في السجون وسجلت بطرق مختلفة أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان وقد تجلّت إبداعاتها ومصداقيتها وشفافيتها في تلك الأعمال الخالدة التي واكبت مراحل القهر والقمع السياسي والاستعماري ومنها على سبيل المثال؛ كتاب (معذبو الأرض) لفرانس فانون عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وبالطبع كان للحربين العالميتين اللتين خاضتهما أوروبا وأمريكا، النصيب الأكبر من الأعمال التي وضعت حقوق الإنسان في بؤرة اهتماماتها، نظراً لما جرى في هاتين الحربين من عنف ووحشية وجرائم ضد الإنسانية . ونستطيع القول أنّ معظم الإبداعات والنصوص والكتابات، قدبها وحديثها، لا تخلو من تناول قضايا حقوق الإنسان مهما اختلفت أغراضها وميادين بحثها، ويمكن القول بكل ثقة أنه ما من نص أدبي يدعو إلى تكريس مفهوم صحيح أو فضخ انتهاك أو تقويم اعوجاج قائم على أي مستوى كان إلا وينتمي إلى ذلك التراكم الفاعل للتراث العالمي لحقوق الإنسان، ويساهم في التأسيس للمفاهيم الكبرى والشمولية له. خاصة إذا أدركنا بعمق أنّ الأدب كان ولم يزل الصيغة المثلى التي عاش من خلالها الإنسان يتعرف إلى ذاته وحياته. غير أنّه من المؤسف حقاً أنّ كل هذه الآداب، وكل تلك الفنون، لم تتمكن أبداً من إيقاف وحشية الحروب أو جرائم الدكتاتوريات أو انتهاكات حقوق الإنسان في أي بقعة من بقاع الأرض، بما فيها الدول الديمقراطية التي صنعت هذه الحقوق ونصبت نفسها راعية لها.

ولكن في المقابل أيضاً، فإنّ الكثير من النصوص الأدبية - خاصة لدينا نحن العرب -، اختزلت دفاعها عن حقوق الإنسان في أشكال القمع/ القهر السياسي وكان من النادر جداً أن يتبنى

الأدب العربي قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وألا يُصنف كاتبه/كاتبته باعتباره/ها محرراً على الثورة المجتمعية من دون أي اعتبار لأي خصوصية ثقافية تتعلق بحقوق الإنسان. لذلك كان دائماً ما يدخل الأدب الذي يتبنى فكرة حقوق الإنسان حقل ألغام فعلي، فهو من ناحية سوف يُتهم بأنه يتجاوز الخصوصية الثقافية لمجتمعه وقيمه الاجتماعية والدينية التي تشكل البنية التحتية القوية للمجتمع، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك لا تتعلق فقط بأدب السجون والمعتقلات (وهو بالمناسبة النوع الأدبي الوحيد المتعلق بحقوق الإنسان إلى حد ما) تتعلق بحرية المرأة وحقوقها وهي الطامة الكبرى. ومن ناحية أخرى سوف يقال إن هذا الإبداع على الرغم من كل نواياه الطيبة والتي تتطلع إلى مجتمع أفضل، إنما يقدم صورة عن المجتمع أقل مما يمكن أن يقال عنها إنها (تحريرية). بمعنى أنه يُظهر أبشع ما فيه. وإذا كانت هناك ظروف موضوعية ومراحل تاريخية معينة قد شكلت ذهنية المبدعين/ات في هذه الدائرة، إلا أن هذه الظروف قد خلقت في الوقت نفسه ذهنية موازية لدى المتلقي العربي تحتفل كثيراً بهذا الطرح الإبداعي/الحقوقي، وتجد فيه متنفساً للتعبير عن حالة الرفض لممارسات القمع والإذلال التي تتعرض لها، وتسقط عن ضحايا هذه الممارسات كثيراً من سلبياتها وعجزها عن المقاومة، الأمر الذي أغرى الكتاب والمبدعين/ات إلى ولوج هذا اللون وتنمية الاحتفاء به لدى قطاع عريض من المتلقين/ات والجمهير، الأمر الذي أدى إلى حصر المسألة في الدفاع والتشديد والاحتجاج. ما أدى في النهاية إلى إغفال الاهتمام بقضية التأسيس البيوي لحقوق الإنسان. لذا فإن على من يضطلع بمهمة نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، يجب أن يتسلح بقدر كافٍ من الوعي للدفاع عنها، وبالتالي يصبح هناك ثمة حاجة إلى توسيع جبهة النضال الإبداعي للدفاع عن حقوق الإنسان بهدف تكوين سلطة مضادة قادرة على الفعل في إطار موازين القوى الجديدة، وكذلك التأثير الحقيقي والعميق في المجتمع.

وفي رأيي أن هذه الجبهة لا يمكن أن تكتسب قوتها وفعاليتها إلا إذا شملت شرائح واسعة جداً من المجتمع خاصة تلك التي تمتلك الوعي الكافي والمصلحة في نشر فكر وثقافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال معرفة حقيقية بالعلاقة الجدلية بين الفكر والتطبيق والممارسة، ومما لا شك فيه أن الأدباء والكتاب والشعراء/ات مع نشطاء حقوق الإنسان يشكلون مقدمة هذه الجبهة، بما يمتلكونه من فهم صحيح - فضلاً - لمفهوم حقوق الإنسان، يخرجهم من دائرة الاختزال السياسي إلى الألتفات العميق إلى منظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي تنتج التخلف، ويشوبها الجهل، في سبيل انتزاع فضاءات رحبة تنشر وتكرس قيم الرحمة والتعاطف والتضامن والمحبة والعزة والكرامة لكل إنسان.

